الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة-
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا

ممـارسة البحـث الاجتمـــاعي بين الذاتية والموضوعية

دراسة ميدانية بجامعة منتوري-قسنطينة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية

إعـــداد:
موهوب مراد

إشـــراف:
أ. د/ مراد زعيمي

لجنة المناقشة:

أ.د/ إسماعيل قيرة	أستاذ التعليم العالي	جـامعة قسنطينة	رئيســا
أ.د/مراد زعيمي	أستاذ التعليم العالي	جـامعة قسنطينة	مشرفا مقررا
أ.د/ ميلود سفاري	أستاذ التعليم العالي	جـامعة قسنطينة	عـضوا
د/ السعيد بولمزاود	أستاذة محـــاضر	جـامعة قسنطينة	عـضوا

السنة الجامعية 2004-2005

شكـــر و تقديـــر

أحمدك ربي وأثني عليك الثناء كله، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، والشكر لك ربي على توفيقك وامتنانك، وعلى نعمك التي لا تحصى وإحسانك.

والدي الكريمين: تقبلا مني جزيل الشكر و التقدير على ما بذلتموه من أجلي منذ أن كنت صغيرا، و تقبلا مني أسمى معاني الاحترام و التقدير، كما أسأل الله العلي القدير أن يجازيكما عني خير الجزاء، وأن يحفظكما من كل سوء.

أستاذي الفاضل: زعيمي مراد تقبل مني جزيل الشكر على حسن احتضانك لي و تقبل مني فائق التقدير على ما أكرمتني به من رعاية و نصح و توجيه و مساعدة وتقبل مني أسمى معاني العرفان لك بجميل تفهمك لي وأن كانت الكلمات تعجز عن تقدير ما بذلته لي، و أسأل الله العلي القدير أن يحفظك و يجازيك عني – و عما قدمته للمعرفة- خير الجزاء.

وفي هذا المقام يجب أن لا أنسى تقديم شكري وعرفاني و تقديري لكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر:

أساتذتي الأفاضـــل: سفاري ميلود، عنصر يوسف، أحمد زردومي، لحرش موسى بوهروم عبد الحكيم، دليو فضيل، غربي علي، علوان مصطفى..... وكل من ساهم في تربيتي تكويني العلمي من قريب أو بعيد.

أشقائي الأعزاء: مسعودة، عقيلة، حسين، رشيد، علي، أحسن، سميرة، فاطمة الزهراء، رزيقة، و الكتكوت الصغير **عبيدة**.

الإخوة والأصدقاء: أبو أحمد، نور الدين، سعيدي، مصطفى العامري، عادل بوزناد زرمان، يزيد، فؤاد، جابر جليل، محمد، عمي مخلوف، أحمد بورمة.....إلخ.

وشكـــــــــــــــــرا

إهـــــداء

إلى كل طالب علم

إلى كل باحث عن الحق

إلى كل مؤمن بأن العلم يؤخذ ولا يعطى

إلى كل مؤمن بأن العلم الصادق والعمل

النافع هما أساس التغيير

أهدي هذا العمل المتواضع.

إن الحاجة إلى البحث العلمي الاجتماعي كسمة مميزة للمجتمعات المعاصرة التي اتخذت من الجامعة بوصلة لتوجيه مسارها الحضاري لم تعد قضية تحتاج إلى إثبات أو مناقشة فعلم الاجتماع ارتبط ظهوره في الأصل بقيام المجتمع الصناعي المخطط.

وأمام تراجع القراءة الداخلية للعلم، منذ عقود من الزمن، فسح المجال للقراءة التاريخية الخارجية للعلم و أصبحت التصورات التقليدية الوضعانية التي تتناول العلم باعتباره كيانا مستقلا أو متعاليا عن باقي أجزاء المجتمع، غير قادرة على الصمود أمام التصورات المعاصرة التي تتناول العلم باعتباره كيانا اجتماعيا غير مستقل عن إطاره الثقافي والتاريخي.

و من ثم فإن ما يمكن مناقشته هو موضـــــــوعية و مصداقية ما ينتج من معارف حول المجتمع ضمن هذا الحقل المعرفي، ومن خلال نظريات ومنهاج تنعت بالعلم-اجتماعية بعد كل هذه التجربة التي مر بها البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية وما ارصد له من جهود وتكاليف.

بمعنى مناقشة إمكانية الباحث في التناول الموضوعي لرهانات الواقع الاجتماعي والوصول إلى صياغة تقارير تعبر و لو بشكل نسبي عن جزء من حقيقة الظواهر الاجتماعية موضوع البحث، من خلال التزام الباحثين بالنسق المعرفي العلم-اجتماعي الغربي، باعتبار أن الموضوعية غاية و سمة مميزة لأي ممارسة معرفية تسعى لأن تكون علمية.

و تستمد مناقشة هذه القضية المعرفية مبرراتها من عدة حقائق أساسية:

الأولـى : أن علم الاجتماع الغربي نظرية و منهجا ارتبط منذ نشأته بالخصوصية التاريخيـــــــة والمعرفية الغربية، وخلال مراحل تطوره المختلفة كان في تناغم دائم مع التحولات والأنساق المشكلة لتلك الخصوصية، وبالرغم من النتائج التي حققها هناك ، فهو يلاقي انتقادات لاذعة و صلت إلى حد وصفه بالعلم العاجز والمتواطئ مع الإيديولوجيا القائمة.

الثانية: من خلال مراجعتنا لما تم إنجازه من بحوث علم-اجتماعية في الجامعة الجزائرية نصطدم بالحقيـــــــــــــقة الواقعة التي لا يختلف حولها اثنان، وهي أن هناك ممارسة بحث تابعة لما هو منتج في الغرب من أطر نظرية، مفـــــاهيم، و مناهج...الخ، و ذلك بدعوى أن العلمية و الموضوعية تقتضي التعامل مع هذه الأنساق العلمية بغض النظر عن منشئها، وهو تصور ساذج للموضوعية يستمد أصوله هو الآخر من المرجعية الغربية.

الثالثة: إن التمعن في مسار و كيفية تحول المجتمع الجزائري إلى حقل للبحث العلم-الاجتماعي لا يجد نوع من العلاقة الموضوعية بين كلا الطرفين، أي بين نسق علمي ذي خصوصية و نشأة غربية وبين المجتمع الجزائري ذي الاستقلال الحضاري، هذا التنافر في

العلاقة استمر إلى هذه المرحلة، وتجلى في من خلال العديد من المؤشرات : **كغياب الرؤية النظرية الواضحة للواقع الاجتماعي والافتقاد إلى التقليد المنهجي، وغياب التراكم المعرفي**، كخصال لصيقة بالممارسة العلمية، مما كرس القطيعة بين البحث الاجتماعي و الواقع الاجتماعي.

وهي حقائق إن تدل على شيء، فإنها تدل على أن ممارسة البحث الاجتماعي في الجزائر تحتاج إلى إعادة نظره قصد ترشيدها و جعل إمكانية استثمارها في تنمية مجتمعنا المتخلف في المتناول.

فقد نشأ علم الاجتماع ضمن خصوصية تاريخية حرجة ميزتها مجموعة من التحولات الاجتماعية والسياسية العميقة، برزت بالخصوص في ظهور المجتمع الصناعي والصراع بين الفكر الكنسي وفلاسفة عصر النهضة، الذي تم حسمه لصالح الفئة الأخيرة، و من ثم سيطرة النزعة الوضعية في مجال البحث العلمي وتقوم هذه النزعة على أساس الملاحظة الحسية للظواهر والفصل بين مجالي العلم والقيم كشرط أساسي لتحقيق العلمية والموضوعية وكأسلوب وحيد لدراسة الطبيعة والإنسان.

وضمن هذا الحيز المعرفي نشأت وتطورت مختلف نظريات ومناهج علم الاجتماع الغربي، ولأسباب تاريخية تمثلت في التفوق الفكري والعسكري الغربي، والتخلف الحضاري للمجتمعات الأخرى، تمكنت هذه الرؤية من توسيع دائرة انتشارها وإيجاد مؤيدين لها في شتى أصقاع الأرض. كما تطورت معها أيضا نقاشات حادة حول إمكانية قيام على اجتماع موضوعي على نمط العلوم الطبيعية والفيزيائية وطبيعة العلاقة بين الذات الباحثة والموضوع ومدى تماثل الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية وقد انقسم المفكرين بخصوص هذه القضية إلى فريقين:

<u>الفريق الأول :</u> يرى بأن مقولات الموضوعية الخالصة والمنهجية العلمية كلها قضايا قابلة للتطبيق في الدراسة الاجتماعية ، بعيدا عن كل أشكال التأثير الاجتماعي والتوجيه العقائدي، من خلال التزام الباحث بكشف ما هو قائم، دون إضفاء معنى عليه وبواسطة مناهج وأدوات بحث محددة، كما لو أنه يدرس ظواهر الطبيعة. ورغم ما قد يبدو من خلال ظاهر بعض المواقف النقدية سواء كانت **ماركسية** أو**فيبيرية**، فهي تتفق على أن الموضوعية تقتضي الفصل بين مجالي العلم والقيم، و تتبنى هذه الرؤية ولو بصور مختلفة.

و من هذا المنطلق تصبح كل نظريات مناهج ومفاهيم علم الاجتماع المنتجة في الفضاء الاجتماعي الغربي، قضايا علمية لها بعدها العالمي أي قابلة للاستيراد والاستثمار في بحث المجتمعات غير الغربية، وهو الأمر الواقع بالفعل.

<u>أما الفريق الثاني</u> : فيذهب إلى أن طبيعة المواضيع التي يدرسها علم الاجتماع والظروف المجتمعية التي يعيش في ضلها كلها أمور تبعده عن نطاق الموضوعية الخالصة سواء من حيث النظريات والمناهج التي يستخدمها أو المواضيع التي يدرسها وبالتالي تصبح نظريات

ومفاهيم علماء الاجتمـــاع لا تعبر عن حقيقة موضوعية بقدر ما تعبر عن اعتقاداتهم الشخصية و ولاءاتهم الإيديولوجية، كما أن موضوعية نظريات و مناهج علم الاجتماع -إن وجدت- فهي ذات خصوصية محدودة ، بحدود الخصوصية التاريخية والحيز المعرفي الذي نشأت ضمنهما مما يعني أن إمكانية الاستفادة منها تبقى محل شك، إذا تم تحويلها إلى مجتمعات أخرى ذات خصوصية مختلفة.

يمثل هذا الموقف النقدي العديد من علماء الاجتماع والمناهج الغربيين منهم **رايت ميلز جولدنر، زايتلن، جيوفاني بوسينو**، أما في العالم العربي الإسلامي فيظهر من خلال بعض المحاولات النقدية أوالبحوث والدراسات حول التأصيل المعرفي في علم الاجتماع من رؤية إسلامية.

أي أن الموضوعية بمعنى التزام الباحث بشروط تجعله متفقا مع غيره فيما يقرر مما يمكن نقله من معارف للآخرين، وإمكانية قيام علم اجتماع موضوعي خالص متحرر من القيم ما تزال محل نقاش في الغرب، ورغم ما يظهر كمكاسب معرفية ومجتمعية لهذا العلم هناك، حيث استطاع أن يفرض نفسه كنسق معرفي قائم بذاته فهي مكاسب تعبرعن خصوصية تاريخية غربية، بدليل أن ذلك لم يتحقق بالنسبة لمجتمعات أخرى.

و من خلال المناقشات النظرية و الميدانية الموسعة لمصطلحي الذاتية والموضوعية يتضح بأن :

الـذاتية: تعني التزام الباحث المسبق و اللاحق بأفكار و قيم و تصورات حول موضوع بحثه دون مبرر والافتقار إلى منهج علمي واضح، و ملائم لخصوصية الظاهرة المدروسة.

أمـا الموضوعية فهي: تناول الظاهرة الاجتماعية كما توجد في الواقع من خلال إطار مرجعي و منهجي ملائمين، دون الخضوع لتأثير ما قد يشوه حقيقة الموضوع المدروس.

وبالتالي يصبح مناقشة إشكالية الموضوعية ضمن ممارسة بحث علم-اجتماعية تعتمد الرؤية العلم-اجتماعية الغربية في تناول قضايا الواقع الاجتماعي الجزائري قضية تحتاج إلى البحث من منطلق خصوصيتنا التاريخية والمعرفية، دون تتبع إرهاصات الأزمة ضمن التراث المعرفي الغربي، وذلك اعتقادا منا بأنها قضية شائكة تحتاج إلى كثير من البحوث و الدلائل الواقعية التي تؤكدها أو تنفيها.

و بما أن **ممارسة البحث الاجتماعي** هي عملية الاستقصاء المنظم لظواهر اجتماعية محددة من خلال أطر مرجعية ومناهج تحقق علمية واضحة، فإن بحثنا سوف يتم تناوله من خلال العناصر الرئيسية المحدودة لشكل و مضمون هذه الممارسة وهي:

<u>أولا : الأطر المرجعية والمداخل المنهجية العلم-اجتماعية الغربية</u>:أسلوب المعرفة أي **كيف أبحث؟** من خلال ملابسات تحولها إلى منهجية علمية لدراسة الواقع الاجتماعي الجزائري

ومـدى تحقيـق البـاحثين لوظـائف النظريـة العلميـة وإمكانيـة تـوفر أسـس المـنهج العلمـي الاجتماعي، ضمن ممارسة البحث الاجتماعي بمعنـى هل هنـاك توظيف موضـوعي للإطـار النظري المرجعي والمدخل المنهجي العلم- اجتماعي الغربي ضمن البحث الاجتماعي ؟

ثانيا : موضوع المعرفة: ما ذا أبحث ؟ أي الظواهر الاجتماعية كموضوع البحث من حيث كيفية تصور الباحثين لشكل وجودها، والشروط التي جعلت منها موضوعا علميا، وعوامل اختياره مواضيع بحث معينة دون أخرى ومعايير تصنيفها والوقوف على إمكانية تحقق الموضوعية في كل ذلك.

ثالثا : الهدف من المعرفة : لماذا أبحث ؟ باعتباره متغيرا مميزا لأي عمل معرفي فما هي الأهداف المنتظرة من ممارسة البحث الاجتماعي، هل هي أهداف علمية موضوعية خالصة؟ أم هي أهداف ترتبط بشخصية و قيم الباحث، باعتباره فاعلا اجتماعيا؟ وهل هناك ممارسة بحث اجتماعية خالية من الأغراض ؟

هذه المتغيرات أو مستويات التحليل تقترب كثيرا من محددات البحث الاجتماعية ومعطياته المعرفية كما تؤكدها العديد من الكتابات المنهجية. و من تم سوف نحاول تفكيكها إلى عناصرها الأولية، و كشف موقع كل عنصر من مفهوم ومقتضيات الذاتية أو الموضوعية، من خلال ما هو متعارف عليه و في إطار مرجعيتنا المعرفية.

بمعنى أننا سوف نعمل على مناقشة هذه المتغيرات الرئيسية الثلاثة، و محاولة تحديد موقعها من الذاتية و الموضوعية، و من هذا المنطلق يتبرر منطقيا و معرفيا صياغتنا التساؤل التالي :

هل هناك تناول موضوعي لقضايا الواقع الاجتماعي الجزائري ؟

و تتفرع عنه ثلاثة تساؤلات فرعية:

الأول: هل يمكن علم الاجتماع الغربي من الدراسة الموضوعية للواقع الاجتماعي الجزائري ؟

الثاني: هل هناك موضوعية في تحديد موضوع البحث الاجتماعي ؟

الثالث: هل توجد أهداف موضوعية توجه ممارسة البحث الاجتماعي ؟

وحتى نتمكن من تحقيق الأهداف العلمية و العملية لهذا لهذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثمانية فصول تم تصنفها تحث ثلاثة أبواب رئيسية:

الباب الأول: التأسيس المنهجي و النظري للبحث، و قد احتوى على ثلاثة فصول.

الفصل الأول: تم فيه توضيح الخيارات المنهجية، و سيرورة عملية البحث بالإضافة إلى أدوات البحث و طبيعة و كيفية اختيار العينة.

أما الفصل الثاني: فقد قمنا فيه بمناقشة نظرية لإشكالية الموضوعية من خلال بعض المفاهيم حول الموضوعية و الذاتية، و طرح المواقف المعرفية السائدة حول هذه الإشكالية، ضمن فلسفة المعرفة، و علم اجتماع المعرفة، ثم انتقلنا إلى مناقشة هذه القضية على مستوى علم الاجتماع الغربي لنصل في الأخير إلى توضيح الرؤية الإسلامية لقضية الموضوعية.

أما في **الفصل الثالث**، فقد تناولنا الدراسات السابقة لإشكالية الموضوعية في إطار عرض مختصر لبعض الدراسات التي تناولت قضايا البحث و التدريس في علم الاجتماع بالعالم العربي.

و قد مكنت هذه الفصول من توضيح الرؤية بخصوص، أصول إشكالية الموضوعية، و طبيعة المواقف حول هذه القضية، على المستوى الغربي، ثم المستوى العربي الإسلامي.

الباب الثاني: علم الاجتماع الغربي بين الخصوصية و العالمية: و تضمن فصلين: الرابع و الخامس.

الفصل الرابع، تناولنا فيه خصوصية نشأة علم الاجتماع الغربي، و كيفية ارتباط نظرياته بهذه الخصوصية، ثم انتقلنا إلى توضيح أهم مظاهر التحيز المميزة لعلم الاجتماع الغربي.

أما الفصل الخامس: فقد تناولنا فيه طبيعة و مراحل تطور العلاقة المعرفية القائمة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، وكيف أن علم الاجتماع الغربي كان الوريث الشرعي للإستشراق التقليدي في الموقف من المجتمع العربي الإسلامي، ثم انتقلنا إلى توضيح مراحل تطور علم الاجتماع الاستعماري في الجزائر، و كيف أنه ارتبط بأهداف و احتياجات الإدارة الاستعمارية.

الباب الثالث: واقع ممارسة البحث العلم-اجتماعي: نصل في هذا الباب إلى بحث الواقع العيني لممارسة البحث، من خلال المتغيرات الثلاثة الرئيسية المشكلة لها لذلك تضمن هذا الباب ثلاثة فصول: السادس السابع، و الثامن.

الفصل السادس: تناولنا فيه النظريات و المناهج العلم-اجتماعي المعتمدة خلال ممارسة البحث بالإضافة إلى الأدوات، من حيث طبيعتها أبعادها، كيفية استثمارها في عملية البحث، و حدود الاستخدام العلمي الموضوعي لها.

أما الفصل السابع: فقد تناولنا فيه موضوع ممارسة البحث الاجتماعي، وهو الظاهرة الاجتماعية، من حيث تمثل الباحثين لطبيعة الموضوع العلم-اجتماعي أهم المواضيع المبحوثة والتصنيفات الموجودة، و موقع كل ذلك من الموضوعية والذاتية.

أما الفصل الثامن: فقد تناولنا فيه أهداف ممارسة البحث العلم-اجتماعي حيث أوضحنا كيف أن العلم عموما وعلم الاجتماع خصوصا ارتبط بأهداف وغايات مجتمعية محددة. ثم انتقلنا إلى بحث طبيعة الأهداف الموجهة لعملية البحث الاجتماعي، و أسباب اختيار مواضيع

بحث دون غيرها، و مدى موضوعية الباحثين في ذلك. و في الأخيرتوصلناإلى صياغة نتائج البحث والخاتمة.

أما عن طبيعة موضوع الدراسة فإن موضوع بحثنا هذا يندرج ضمن ما يسمى بالبحث بمعنى **التفسير النقدي**، أي البحث الذي يميل إلى مناقشة مشكلة تتعلق بالأفكار أكثر من تعلقها بالحقائق، و من تم فإننا نهدف إلى الإجابة عن **سؤال إشكال** باعتبار أن هذا الأخير سؤلا علميا أو تركيبي نموذجي منهجي محدد ومشروط يهدف إلى بحث نتائج وآثار المعطى العلمي القائم.

بالإضافة لذلك فإن توجهنا لبحث هذا الموضوع تحديدا - على ما فيه من صعوبات ومتغيرات كثيرة- كان بدافع تحقيق هدفين رئيسيين:

الهدف الأول: علمي معرفي: ويتلخص في محاولة الإجابة عن إحدى أهم التساؤلات المعرفية والمنهجية وهي كيف يمكن للباحث الاجتماعي أن يكون

موضوعيا في تعامله مع الواقع الاجتماعي وذلك من خلال دلائل و محددات واقعية ملموسة.

الهدف الثاني: تنموي مجتمعي:إن الجامعة المعاصرة مؤسسة استراتيجية، تضطلع بالإضافة إلى نقل وإنتاج المعرفة بمهمة قيادة و توجيه المجتمع، و من ثم يهدف هذا البحث إلى تثمين الممارسة البحثية، قصد ربط الجامعة بالواقع المجتمعي، تمهيدا لتنميته و تطويره.

و قد حاولنا خلال كل مراحل البحث الالتزام بالقواعد المنهجية التي وضعناها وتحري الأمانة العلمية كما رمنا من خلال عملية البحث الوصول –ليس إلى الحقيقة المطلقة- و إنما إلى إجابة مقنعة للتساؤلات التي تم طرحها في بداية البحث.

و كأي بحث علمي صادفنا خلال إنجازنا لهذا البحث العديد من الصعوبات، تمثلت في ضبط متغيرات الموضوع، و التحكم في الأدوات المنهجية، و التراث المعرفي المرتبط بإشكالية بحثنا. و هي صعوبات رغم أنها تعرقل عملية البحث، فهي أمر طبيعي بالنظر إلى مراحل التكوين التي مرينا عليها، و اقتضاء البحث العلمي ذلك بل كانت هذه الصعوبات بمثابة حافز و دافع على البحث و إعادة النظر في ملكتنا المعرفية و المنهجية.

و هنا تقضي الموضوعية أن نقر بأن هذا البحث، هو كغيره من أعمال البشر تعتريه الكثير من العيوب والنقائص، التي نتمنى أن تأتي في المستقبل بحوث أعلى مستوى لتغطيتها. ويبقى طموحنا كبير في أن يكون هذا البحث لبنة في بناء التنمية الاجتماعية بمفهومها الواسع، وأن نكون قد توصلنا من خلاله إلى ضبط موقع ممارسة البحث العلم-اجتماعي من الذاتية والموضوعية.

الباب الأول: التأسيس المنهجي و النظري للبحث

الفصل الأول: التأسيس المنهجي للبحث

الفصل الثاني: التأسيس النظري لاشكالية الموضوعية

الفصل الثالث : الدراسات السابقة

الفصـل الأول: التأسيـــس المنـــــهجي للبـــحث.

تمهيـــــد

المطلب الأول: إطار البحث المرجعي.

المطلب الثاني: منـهجية البحث.

المطلب الثالث:العـــــــينة.

المطلب الرابع: تقنية التحليل المعتمدة.

المطلب الخامس: أدوات البحث.

خلاصـــــــة

تمهيـــــد:

ننطلـق فـي بحثنـا حـول ممارسـة البحـث الاجتمـاعي بـين الذاتيـة و الموضـوعية، بمحاولـة التأسيس المنهجي لسيرورة عمليـة البحـث، بدايـة بتوضـيح مرجعيتنـا المعرفيـة، ثـم المـنهج العلمي المعتمد في البحث، و صولا إلى التقنية التي تم اعتمادها في التحليل و أدوات البحث.

المطلب الأول: إطار البحث المرجعي.

أولا: طبيعة الإطار المرجعي:

بالنظر إلى طبيعة موضوع بحثنا وأهدافه المعرفية، فقد وقع اختيارنا على كل من:
الموقـف النقـدي لتوفيـق نبيـل السـمالوطي: بخصـوص علاقـة علـم الاجتمـاع الغربـي بالايدولوجيا.
الموقف النقدي البنائي لمحمد محمد أمزيان: من المنهج الوضعي في البحث الاجتماعي.

1. الموقف الأول: الخلفيـة الإيديولوجيـة لعلـم الاجتـــماع الغربـي: ينطلـق **السمالوطي** مـن مسلمة أساسية، وهي أن علماء الاجتماع في الغرب وفي تشييدهم للأطر النظرية والمنهجية، يستندون إلى خلفيات إيديولوجية محددة، سواء كانت ثورية أو محافظة. فلا وجود لاستقلالية علم الاجتمـاع نظريـة ومنهجـا بمعنـى الموضـــــوعية المطلقـة والحيـاد. وأن ممثليـه كـانوا دائما رهانا لواقعهم الاجتماعي وطموحاتهم في تغـــييره أوالحفاظ عليه. وبالتالي لا يمكن لنا بـالنظر إلـى خصوصـية واقعنـا الإسـلامي العربـي المتميـزة أن نأخـذ بعلـم الاجتمـاع الغربـي لإيديولوجيتـه وتحيـزه لشـروط وملابسـات نشـأته. و مـن تمـة فالموضـــــوعية تقتضـي منـا التأسيس لرؤية علم اجتماعية أصيلة والانطلاق منها في دراسة واقعنا الاجتماعي.

2. الموقف الثاني: التحيز إلى الفلسفة الوضعية الماديـة: ينطلـق **محمد أمزيـان** مـن أنـه لا يمكن أن نتصور في مجال العلوم الإنسانية منهجا محايدا مستقلا عن الفلسفة التي انبثق عنها. وبالتـالي فـإن مـا يسـمى الآن بمنـاهج بحـث علـم- اجتماعيـة، هـي فـي الحقيقـة تخفـي ورائهـا مجموعـة مـن الفلسـفات الوضـعية والماديـة التـي تعبـر عـن خصوصـية الواقـع الاجتمـاعي والتطور التاريخي الغربي.

ومـن هـذا الفهـم لطبيعـة المنـاهج ومـن منطلـق القناعـة والالتـزام بالمـــضمون العقائـدي الإسلامي المخالف لهذه الفلسفات الوضعية، قدم الباحث نقدا لما هو سائد من مـــناهج وأبـرز نقائـــــصها وتحيزاتهـا كمرحلـة أولـى لينتقل إلـى عمليـة البنـاء و التأصـيل لمنـهج إسـلامي يجمـع بـين خاصـــيتي الموضـوعية و المعياريـة فـي الموضـوع الاجتمـاعي. ومـا يترتـب مـن نتائج في كلتي الحالتين هو:

- انتفاء صفة الموضوعية و الحياد عن علم الاجتماع الغربي نظرية و منهجا.
- محدودية علم الاجتماع الغربي وعدم أهليته لدراسة واقعنا الاجتماعي ذي الاستقلال الحضاري.
- أن الموضوع الاجتماعي ليس نفسه الموضوع الطبيعي، مما يستدعي إطار تصوريا آخر ومنهجيا خاصين، و هو ما أثبتت المنهجيات الوضعية فشلها في تحقيقه.

ثانيا: مبررات و دواعي اعتماد الإطار المرجعي:

و لما كان كلا الموقفين يشتركان في رؤية واحدة وهي قصور الرؤية العلم- اجتماعية الغربية في دراسة الواقع الاجتماعي المحلي. و من تم فإن هذا الإطار المرجعي يتضمن عدة مزايا و أبعاد تحفز على اعتماده في موضوع بحثنا و هي بمثابة مبررات لاختياره دون غيره من الأطر، نبرز ذلك كالآتي:

1. كلا الموقفين يعبر عن اجتهادات نظرية، تنطلق من خصوصية حضارية عربية إسلامية و من تم فهي قريبة من واقعنا المحلي بالجزائر.
2. كون المحاولتين عمل متكامل يجمع بين نقد ما هو موجود من مناهج ونظريات علم-اجتماعية غربية، و التأسيس لبديل معرفي أصيل.
3. سوف يسمح اعتماد هذا الإطار المرجعي بتغطية المتغيرات الأساســـــــية لموضوع بحثنا. فقد تناول:

أ. يركز **السمالوطي** على متغير **الخلفية الإيديولوجية لعلم الاجتـــماع الغربي** سواء كانت ثورية أو محافظة كمؤشر على غياب صفة الموضوعية.

ب. يركز **محمد أمزيان** على قضيـــــــة **التحيز إلى الفلسفة الوضعية المادية** مما يؤدي إلى إغفال الجانب المعياري في الموضوع الاجتماعي.

ومن تم يمكن هذا الإطار المرجعي من:

- الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع.
- تحقيق أهم أهداف البحث.

المطلب الثاني: منهجية البحث:

أولا: طبيعة المنهج المعتمد في التفسير:

المنهج هو :« **مجموع العمليات الذهنية التي يحاول مكن خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة مع إمكانية تـــبيانها والتـــأكد من صحتها**»(مادلين غرافيتس:2003-317) وبالنظر إلى خصوصية المنهج في العلوم الإنسانية وحدوده. ومراعاة لطبيعة موضوع بحثنا وأهدافه فإن المنهج الذي يعتمده هو منهج **الاستدلال الاستنباطي**.*

* **من خلال القراءة الموسعة حول هذا المنهج، لم نعثر على اتفاق حول تعريف موحد للاستدلال العلمي أو الاستنباط كمنهج بحث علمي، كما أنه لم نعثر على قواعد محددة لهذا المنهج، بل صادفنا الكثير من التعاريف و التصنيفات. و من تم وقع اختيارنا على اختيارنا على التعريفات و التصنيفات التي نراها جامعة و تتلاءم مع خصوصية الموضوع و أهداف البحث.**

1. **ماهية الاستدلال الاستنباطي:** الاستدلال حركة للفكر، هذه الحركة قد تتخذ الأسلوب البنائي الصاعد، فيرتقي العقل من الواقع إلى الفكر، من المعلوم إلى المجهول. كما يسود في العلوم المادية و هو الاستقراء. و قد يتجه العقل من الواقع إلى الفكر، من العام إلى الخاص، من المجرد إلى الملموس، و هو الاستنتاج أو الاستنباط.

و قد أكد العديد من فلاسفة العلم و المناهج على أن الفصل بين الاستقراء و الاستنباط هو فصل ظاهري، فالعقل ضمنيا لا يميز بينهما، لأنه بالطبيعة جبل على التحليل والتركيب، الإضافة والحذف. و في ذلك كتب **باشلار« إذا كان الفكر الاستنباطي هو الذي يعلم و يفسر، فإن الفكر الاستقرائي هو الذي يكتشف.»** (بناصر البعزاتي:1999-259).

يمكن تعريف المنهج الاستنباطي على أنه منهج بحث: **« يستخدم في العلوم النظرية والرياضيات، ويستند إلى مجموعة من الحدود الأولية والتعريفات والبديهيات والمصادرات وينتقل منها في إطار مجموعة من قواعد الاشتقاق الصارمة إلى ما يترتب عنها من نتائج أونظريات....»** (محمد محمد قاسم:1999-59).

2. **عناصر المنهج الاستنباطي: (**محمد محمد قاسم:1999-60**)**

أ. **البديهيات:** و هي قضايا واضحة بذاتها لا يبرهن عليها.

ب. **المصادرات:** نسلم بها رغم أنها ليست واضحة وضوح البديهيات و إن كنا نستنتج منها نتائج دون الوقوع في تناقض.

ج. **النسق الاستنباطي:** و يتشكل بدوره من:

- مجموعة التصورات السابقة.
- ضرورة ترابط مقدماته و نتائجه.

ثانيا: كيفية الاستفادة من منهج الاستدلال الاستنباطي:

قمنا باستخدام الاستدلال الاستنباطي خلال مراحل البحث المختلفة، من المقدمة إلى الخاتمة، و هو ما يمكن توضيحه كالآتي:

1. **صياغة إشكالية البحث:** انطلقنا في هذه العملية من افتراضات و مصادرات نظرية عامة كلية، حول خصوصية المعرفة العلم-اجتماعية الغربية، و ما ترتب عن تلك الخصوصية من إشكاليات معرفية، وصولا إلى إشكالية الموضوعية في البحث الاجتماعي بالجزائر باعتباره ينطلق من مرجعية علم-اجتماعية غربية.

2. **مخطط البحث:** تم تصميم هيكل البحث انطلاقا من مناقشات نظرية ومفاهيمية:

أ. **في الباب الأول** التعرض لمسألة الموضوعية، في المعرفة العلمية عموما، و صولا إلى الموضوعية في المعرفة العلم-اجتماعية الغربية. ثم تدرجنا إلى الدراسات السابقة لإشكالية الموضوعية على المستوى العربي الإسلامي، ثم على المستوى المحلي بالجزائر.

ب. **في الباب الثاني** انتقلنا إلى المستوى الملموس الأكثر خصوصية. من خلال إبراز مظاهر الخصوصية و التحيز المميزة لعلم الاجتماع الغربي و تمت عملية الاستدلال الاستنباطي في الفصل الرابع من خلال توضيح الخصوصية التاريخية والمعرفية لنشأة علم الاجتماع الغربي و بيان بعض مظاهر تحيزه إلى نموذج العلم الطبيعي والمركزية المجتمعية الأوربية، بإيراد شهادات لعلماء اجتماع غربيين. في الفصل الخامس انتقلنا إلى إبراز مظاهر التحيز و اللاموضوعية من خلال كشف ملابسات انتقال المجتمع العربي الإسلامي عموما، ثم الجزائري إلى حقل الدراسات العلم-اجتماعية الغربية.

ج. **في الباب الثالث:** انتقلنا إلى المتغيرات الأشد خصوصية، إلى الواقع الفعلي لممارسة البحث الاجتماعي، من خلال المحاور الثلاثة الرئيسية لهذه الممارسة: **أسلوب المعرفة/ موضوع المعرفة/ الهدف من المعرفة.**

3. **<u>التفسير و استخلاص النتا ئج:</u>** بما أن المنهج الاستنباطي ينطلق من مجموعة من المسلمات و المصادرات، فقد تم اعتماده في عملية التحليل و التفسير من خلال:

أ. اعتماد مجموعة من البديهيات و المصادرات المتعارف عليها في حقل البحث العلم-اجتماعي، و النظرية العلم-اجتماعية، كوحدات تحليلية ومتغيرات بحث، يتم من خلالها الكشف عن موضوعية أو ذاتية ممارسة البحث الاجتماعي، من هذه البديهيات: أن أي ممارسة للبحث العلم-اجتماعي نسلم بأنها تنطلق من مرجعية نظرية محددة وتعتمد في خطواتها المتعاقبة منهج بحث معين.

ب. و من تم تأتي الخطوة الموالية و هي تتبع مدى التزام الباحثين خلال ممارسة البحث الاجتماعي، بما يسلمون به على انه شروط بديهية لتحقيق العلمية .

ج. يتم تفسير المعطيات التي نتوصل إليها،من خلال مجموعة التصورات السابقة والمكونة للنسق الاستنباطي.

ثالثا: مراحل الدراسة إجراءاتها المنهجية:

بغرض فهم أكبر لمجريات البحث ومراحل تطوره سوف نوضح المستويات الأساسية التي مر بها حتى وصل إلى صيغته النهائية. وهي ثلاث مستويات تشترك فيها أغلب الدراسات الإنسانية: الوصف والتصنيف والتفسير(مادلين غرافيتس:2003- 367).

1.<u>مرحلة الوصف:</u> ويمكن اعتباره كمرحلة أولى للبحث ويمثل« **الوصف من الجهة الأقل تحضيرا في العلم.**» (مادلين غرافيتس:2003-368).

وقد قمنا خلال هذه المرحلة بتحديد متغيرات البحث والإجابة عن السؤال ماذا أبحث؟ ومن خلال القراءات الموسعة للتراث المعرفي والدراسات السابقة حول الموضوع، و مكن الوصف من:

أ. تحديد الإطار العام للدراسة وضبط متغيراتها الأساسية.

ب. وصف هذه المتغيرات باستحضار ترسانة من المفاهيم وخلاصة الملاحظات الميدانية.

ج. تحديد الإطار المرجعي للبحث وإحداث قطيعة مع بعض التصورات السابقة للموضوع. كون الوصف حسب غرافيتس يستوجب التنازل عن المفاهيم التي لآتكون في محلها.و ترك التقطيعات الحرة أو العشوائية(مادلين غرافيتس:2003-368).

2. **مرحلة التصنيف:** ويعتبر التصنيف هدف أساسي للعلم و علم الاجتماع خاصة، و قد تم:

أ. تصنيف المادة العلمية و مصادر المعلومة حول الموضوع.

ب. ضبط المتغيرات الأساسية و تصنيف المؤشرات الخاصة بكل متغير.

ج. بناء على أسلوب تحليل الخطاب ثم تحديد الفئات الأساسية للتحليل باعتبار أن لهذه الأخيرة.هدف عملي فهي تصنف المفهوم مما يساعد على اختيار المؤشرات(مادلين غرافيتس:2003-369).

3. **مرحلة التفسير:** تفسر معناه « **تجيب عن السؤال لماذا؟**».(مادلين غرافيتس:2003-372). قمنا بتفسير ما هو موجود من معطيات واستنتاج العلاقات القائمة بين المتأشرات، و تمكننا من:

أ. وضع إجابة لسبب وجود هذه النماذج النظرية و المنهجية سائدة في البحث دون غيرها.

ب. توضيح مدى ملاءمتها لدراسة الواقع الاجتماعي الجزائري.

ج. تفسير وجود هذه النماذج بهذا التأثير في البحث.

د. توضيح ما هو سائد من نمطية في المواضيع المبحوثة و لماذا؟

المطلب الثالث:العـــــــينة.

أولا: طبيعة العينة:

إن موضوع بحثنا وأهدافه المعرفية، أملت علينا اختيار ما يسمى بالعينة التشبيعية: وهي أن الباحث وبعد تحديده لمجال البحث وطبيعة المبحوثين يبدأ في تناول مفردات المجتمع الكلي و تقصيها الواحة بعد الأخرى و يستمر في ذلك. ما كانت هناك أفكار و حقائق جديدة ترد من طرف المبحوثين.وعندما يلاحظ الباحث أن نفس الأفكار و الحقائق تتكرر يتوقف اضطرارا

عن البحث. لأن البحث يكون قد وصل إلى درجة التشبع أي الحصول على معلومات و بيانات كافية للتحليل والتفسير.
من هذا المنطلق فان العينة لم تكن محدودة بعدد أو بنسبة ما أو بحيز مكاني و زماني بل كانت محدودة بطبيعة الأفكار الواردة من خلال مفردات المجتمع المبحوث، وكذا المؤشرات المتوفرة ضمن البحوث الجامعية التي قمنا بتحليلها. و بما أن موضوع بحثنا هو ممارسة البحث الاجتماعي فقد شملت العينة كل من:

- **عينة مكتوبة: الرسائل الجامعية.**
- **عينة بشرية: الأساتذة الباحثين.**

ثانيا: كيفية اختيار العينة:

1. العينة المكتوبة: و قد شملت الرسائل الجامعية المتوفرة بالمكتبة المركزية لجامعة منتوري بقسنطينة إلى غاية مارس **(2004)**. و تضم الرسائل دكتورا ه الدولة ورسائل الماجستير في علم الاجتماع، باعتبارها تمثل ممارسة فعلية للبحث الاجتماعي.

جدول رقم (01) يبين حجم العينة المكتوبة (الرسائل الجامعية).

الفئات	المواضيع المسجلة		المواضيع المحللة	
المرحلة التاريخية	رسائل الماجستير	رسائل الدكتوراه	رسائل الماجستير	رسائل الدكتوراه
1983/1978	54	-	03	-
1989/1984	32	01	08	-
1999/1990	71	07	14	05
2004/2000	46	10	12	08
2004/1978	203	18	37	13
المجموع	221		50	

و بالنسبة للتعامل مع هذه الرسائل فقد تم كالآتي:

أ. تقسيم الرسائل المتوفرة إلى أربعة مراحل تاريخية متمايزة بالنظر إلى تمايز كل مرحلة على المستوى الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي، والذي نتج عنه تمايز واضح في طبيعة المواضيع المبحوثة خلال هذه المراحل:

المرحلة الأولى:1978-1983
المرحلة الثانية:1984-1989
المرحلة الثالثة:1990-1999
المرحلة الرابعة:2000-2003

ب. القيام بتحليل عينة من المواضيع الخاصة بكل مرحلة و ذلك في إطار حدود خصائص و متطلبات العينة التشبعية. أما بالنسبة للتحليل الموضوعاتي فقد ثم تناول كل المواضيع المتوفرة من خلال **دليل الرسائل الجامـــــــعية** المتوفر على مستوى المكتبة المركزية، حيث قمنا بمسح شامل لكل العناوين المحتواة فيه بغرض تأكيد مصداقية النتائج أكثر[1].

2. العينة البشرية:

جدول رقم(02) يبين حجم العينة البشرية(الأساتذة الباحثين).

الفئات	التكرار	النسبة	الشهادة العلمية		الرتبة المهنية		
			الماجستير	دكتوراه الدولة	أستاذ مكلف بالدروس	أستاذ محاضر	أستاذ التعليم العالي
الذكور	18	%81.82	04	14	04	11	03
الإناث	04	% 18.18	03	01	03	01	-
المجموع	22	% 100	07	15	07	12	03

أ. كيفية اختيارها: و قد شملت العينة البشرية مجموعة من الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع بناء على مواصفات محددة نوضحها كالآتي:

- أن يكون المبحوث قد أنجز بحث الماجستير أو الدكتوراه أو على الأقل يكون بصدد إعداد بحث الدكتوراه.
- أن يكون ممارسا للبحث الاجتماعي خارج نطاق الحصول على الشهادة الأكاديمية.
- بكونه عضوا في إحدى فرق البحث التابعة لمصادر البحث المتخصصة في علم الاجتماع.

ب. تحليل العينة البشرية:

جدول رقم(03) يبين البيانات الأولية الخاصة بالعينة البشرية.

متوسط العمر	
من 38إلى 48 سنة	15
من 48 إلى 58 سنة	07
متوسط الأقدمية في التعليم الجامعي	
من 04 إلى 12 سنة	04

[1] - أنظر فهرس علم الاجتماع - دليل الرسائل الجامعية، جناح الرسائل الجامعية، المكتبة المركزية، جامعة منتوري قسنطينة. وهنا نشير إلى أن أغلب الرسائل المسجلة لا توجد نسخ منها في الرفوف، خصوصا الرسائل الخاصة بالمرحلة الأولى و الثانية

و بعد أن أتصلنا بمحافظ المكتبة أجاب:« رغم قانون الإيداع ساري المفعول منذ بداية الثمانينات، إلا أن الكثير من الباحثين لم يلتزموا به و بطرق مختلفة، كما أن العديد منهم يقوم بسحب بحوثهم بعد أن يستلموا شهادات التبرئة، بالإضافة إلى النسخ التي أتلفت أو ضيعت». و من كان تعاملنا مع الرسائل المتوفرة، كما نشير إلى أن القائمة شملت : رسائل الماجستير و الدكتوراه التي تم بحثها، على مستوى قسمي علم الاجتماع، بجامعتي قسنطينة، و الجزائر العاصمة.

من 12 إلى 20 سنة	**10**
من 20 سنة فما فوق	**08**
المجموع	**22**

ما يمكن ملاحظته على هذه العينة من خلال ما تم جمعه من بيانات أولية، نختصره كالآتي:

- ارتفاع نسبي في معدل أعمار أفراد العينة.
- وجود نسبة كبيرة من المبحوثين يتموقعون ضمن رتب علمية عالية مثل: **أستاذ التعليم العالي، و أستاذ محاضر**، مما يفترض امتلاك هذه الفئة لرؤية واضحة لطبيعة ممارسة البحث الاجتماعي السائدة.
- ارتفاع متوسط الأقدمية في التعليم الجامعي، أن (45.45 %) من الأساتذة الباحثين يتراوح متوسط الأقدمية عندهم بين:12 و 20 سنة، كما أن (36.36 %) يفوق ممتوسط الأقدمية عندهم (20) سنة. و هي فترة كافية لتكوين منهجية علمية في ممارسة البحث الاجتماعي، كما يدل ذلك على أن اغلب الأساتذة قد واكبوا أهم التطورات التي مر بها علم الاجتماع خلال المراحل السابقة.
- كما كشفت البيانات الأولية عن غلبة تخصص **علم الاجتمـــــاع الصناعي** بنسبة(86.36 %)، و ذلك بحكم تلقي أغلب المبحوثين لتكوينهم الأكاديمي خلال السبعينات وبداية الثمانينات، حيث كانت الإستراتيجية التنموية تعتمد على إنشاء قاعدة صناعية واسعة. أما النسبة الباقية فتراوحت بين تخصصي علم الاجتماع الحضري، و علم الاجتماع الثقافي.

ثانيا: مبررات و دواعي اختيار الرسائل الجامعية:

1. أن هذه البحوث يفترض أن يخصص لها ما يكفي من الوقت و الجهود لتكون جديرة بالعلمية.
2. كونها ممارسة بحث تتم تحت إشراف أساتذة باحثين مختصين و مؤهلين علميا و قانونيا.
3. إن هذه البحوث تعتمد كمشاريع بحث من قبل لجنة علمية.
4. أن هذه البحوث تناقش و تعتمد كبحوث علمية من قبل لجنة مناقشة مؤهلة من الناحية العلمية و القانونية.

و بالتالي فهي ممارسات بحثية تصلح أكثر من غيرها لتكون عينة ممثلة لمتغيـــرات بحثنا. وهذا لا يعني أننا نقصي كل الممارسات البحثية الأخرى و إنما سنعتمدها أحيانا في تدعيم نتائج البحث وإثراءه.

كما نشير إلى أن صياغة نتائج البحث سوف تعتمد أكثر على ما هو مكتوب باعتباره يعكس الممارسة الفعلية للبحث الاجتماعي، و ذلك بالنظر إلى المعطيات الواردة من خلال العينة البشرية. حيث أننا وجدنا فروقا جوهرية بين تصريحات المبحوثين بخصوص القضايا المعرفية و المنهجية و ما هو سائد فعلا على مستوى الممارسة .

المطلب الرابع: تقنية التحليل المعتمدة.

أولا: مفهوم تحليل الخطاب كأسلوب بحث:

يعرف أسلوب أو تقنية الخطاب على أنـه: « **الدراسة التي تحدد من خلال التحليل اللغوي شروط إنتاج النص**».(مادلين غرافيتس:2003- 634). وهو من الأساليب الجديدة التي تتجاوز التحليل الكمي للمضمون إلى التحليل الكيفي الذي يبحث في العلاقة بين النص وشروط إنتاجه.... بالتالي فهو يجمع بين الشكل الأفقي الذي يتناول النص في حد ذاته، والشكل العمودي الذي يظهر كيف أن عناصر النص تختار وتوظف بالنظر إلى الأهداف بمعنى أن شروط إنتاج النص ذاتها تتحدد من خلال عناصر الـــــــنص.(2003 - 633).

ثانيا: مبررات اعتماد تقنية تحليل الخطاب:

1. يمكن هذا الأسلوب من تجاوز التحليل الكمي إلى التحليل الكيفي للنص الذي يلائم الطبيعة الكيفية لمتغيرات البحث.

2. يمكن من تحديد شروط إنتاج النص، أي ظروف ممارسة البحث الاجتماعي بالنظر إلى عناصره مما يكشف عن خلفيات الباحثين المعرفية، والإيديولوجية.

3. إن الحديث عن الذاتية أو الموضوعية يستدعي اعتماد أداة ملائمة لكشف مقدار التفاعل بين البحث الاجتماعي وظروف إنتاجه.

ثالثا: إجراءات استخدام تقنية تحليل الخطاب:

1. <u>التحليل المبدئي:</u> وقد قمنا من خلاله بقراءة استكشافية للعديد من الرسائل الجامعية وإجراء بعض المقابلات التجريبية. مما مكن من اختيار الفئات الرئيسية للتحليل والتعرف على العناصر الجزئية لكل منها، مثل: تحديد السمة المشتركة لهذه الرسائل باعتبارها تنطلق من رؤية واحدة وهي علم الاجتماع الغربي.

2. <u>وضع الفروض:</u> و بالنظر إلى طبيعة الموضوع، و حدود الدراسات السابقة التي تم التحصل عليها، تم استبدال الفروض بمجموعة من التساؤلات، مع التركيز على الاجتماع الغربي كعامل أساسي في تحديد طبيعة ممارسة البحث الاجتماعي من حيث أسلوب المعرفة موضوعها وأهدافها.

3. <u>اختيار العينة:</u> وقد تم التفصيل فيه سابقا.

4. <u>التصنيف و تحديد الفئات</u>: وهي مرحلة التطبيق العملي لأسلوب تحليل الخطاب حيث نقوم بتصنيف المادة أو النص المشكل لعينة البحث و قد تم التعامل مع فئة **الموضوع: ماذا قيل؟ (أنظر الملحق الثاني)**، ويقصد بهذه الفئة تحديد ماذا قيل بالمضمون الذي يخضع للتحليل.(السيد ياسين -1991- 11).

5. تحديد وحدات التحليل:

أ. **وحدات التسجيل:** وهي أصغر جزء من المضمون يتضمن مرجعا يتم عده والمرجع هو ورود ذكر عنصر من عناصر المضمون لمرة واحدة.(السيد ياسين-1991-ص:12). وقد قمنا باعتماد ثلاث وحدات أساسية في التسجيل:

- **وحدة الكلمة:** أي ورود كلمات محددة يمكن عدها مثل: الصراع التغيير....
- **وحدة الموضوع:** وهي الفكرة التي تدور حول مسألة معينة.
- **وحدة الجملة أو الفقرة:** مثل صياغة الفروض البحثية من خلال مفهوم الصراع وتستخدم هده الوحدات في عمليات الترميز كوحدات التحليل في التحليل التواتري، الذي يعتمد على عدد الكلمات وحسابها. **(أنظر الملحق الثاني).**

ب. **وحدات السياق:** وهي أكبر جزء من المضمون يمكن فحصه للتعرف على وحدات التسجيل (السيد ياسين:1991- 12). فإذا كانت وحدة التسجيل كلمة مفردة، فلابد من اعتبار الجملة التي وردت فيها وحدة قياس لمعرفة إذا كان ذكرها ورد بطريقة مؤيدة أو معارضة. ويمكن أن تكون الجملة وحدة تسجيل في حين تكون الفقرة وحدة سياق والموضوع وحدة سياق بالنسبة للفقرات.

رابعا: طرق تحليل الخطاب المعتمدة:

1. التحليل التواتري: وهو تحليل كمي إحصائي للمادة المشكلة للعينة ومن خلاله يمكن معرفة المكانة التي تحتلها مثل نظريات محددة أو مناهج بحث، ومواضيع محددة وذلك بحساب تواتر كل مؤشر من هذه المؤشرات.

2. التحليل السياقي الغرضي: وهو عملية مركبة تخضع لترتيب يحدده في النص ويحاول فيه الجمع بين التحليل الكمي والكيفي. والقضية الجوهرية هنا هي التمكن من إدارة العمل في وحدته العضوية كبنية لا كحدث حيث يصبح العمل الأساسي ليس وصف محتوى تفكيره بل كشف المبدأ الذي يوحده، واللغة تتحول إلى مرآة عاكسة للآراء والاتجاهات، وحتى الصراعات الخفية والمعلنة، أي تعبر عن ظاهرة اجتماعية قابلة للدراسة، وتفسر في ارتباطه مع ظواهر أخرى. (غرافيتس: 2003- 699).

وهو أسلوب التحليل الأساسي في بحثنا حيث مكن من:

- الكشف عن العلاقة بين جملة فئات التحليل من جهة، والعلاقة بين الفئات ومؤشراتها من جهة ثانية.
- الكشف عن العلاقة بين ممارسة البحث كخطاب، والشروط الموضوعية أوالذاتية التي أنتج ضمنها.

- قياسا بمدلول كل من الذاتية والموضوعية يتم تحديد قرب أو بعد هذه البحوث من كلا المفهومين.

المطلب الخامس: أدوات البحث:

أولا: المقابلة:

تم اعتمادها كأداة بحث في التعامل مع عينة الأساتذة الباحثين وتميزت بكونها مقابلة موجهة من خلال دليل مقابلة احتوى على مجموعة من الأسئلة.

1. **إجراءات استخدام أداة المقابلة:**

أ. **المقابلات الاستطلاعية:** حيث قمنا بإجراء سبع (**07**) مقابلات استطلاعية من خلال دليل مقابلة أولى تضمن (22) سؤالا. و قد تمت هذه المقابلات خلال النصف الأول من شهر ديسمبر 2003، وتمكنا خلالها من ضبط أهم متغيرات البحث، وحذف الأسئلة غير الضرورية، أو التي تؤدي إلى إجابات مصطنعة.

ب. **المقابلات النهائية:** وقد قمنا بإجراء (**22**) مقابلة مع أساتذة باحثين من خلال مقابلة تضمن (12) سؤالا مضبوطة حول المحاور الأساسية للبحث. **(أنظر دليل المقابلة في الملحق الثالث).**

وقد أستغرق إجراء هذه المقابلات شهرين ونصف(**من10 جانفي إلى 18 مارس2004)** وقد استغرقت كل هذه المدة بسبب إ نشغال الأساتذة الباحثين وعدم التزام البعض بالمواعيد التي حددوها لإجراء المقابلات، فهناك من أجل موعد المقابلة لثلاث وأربع مرات.

2. **كيفية اعتماد نتائج المقابلة:** بما أن موضوعنا هو **ممارسة البحث الاجتماعي بين الذاتية والموضوعية** فقد كان التركيز على ما كتب، أو ما أنجز من بحوث أكثر منه على ما قيل، وذلك لتحديد الواقع الحقيقي لهذه الممارسة، وقد تم اعتماد نتائج المقابلة كالآتي:

أ. سد الفراغ بخصوص بعض المؤشرات التي لا يمكن اكتشافها من خلال مضمون الرسائل الأكاديمية.

ب. اعتماد نتائج المقابلات كمرجع إضافي في ضبط بعض المفاهيم الإجرائية للبحث.

ج. اعتمادها كمرجع إضافي في تفسير وقراءة بعض نتائج تحليل الرسائل.

د. مقارنة نتائج تصريحات المبحوثين بما هو سائد فعلا على مستوى ممارسة البحث.

هـ . اعتمادها كدليل آخر على وجود قصور في ممارسة البحث الاجتماعي.

فإذا وجدنا أن كل الأساتذة يعتبرون بأن الإطار المرجعي والمنهج ضروري لأي بحث ثم نجد عدم التزام أغلب البحوث بهذا الشرط يعتبر ذلك دليلا على قصورا في ممارسة البحث الاجتماعي.

ثانيا: المـــــلاحظة:

من خلال تواجدنا المستمر ضمن حقل علم الاجتماع، فقد كانت لنا العديد من الملاحظات بخصوص ممارسة البحث الاجتماعي، والتي جمعت من خلال:

1. حضور المناقشات لبعض رسائل الدكتوراه والماجستير، وتسجيل أهم المحاور والانتقادات الموجهة لتلك البحوث.

2. الاحتكاك ببعض الأساتذة والطلبة الباحثين مما مكن من معرفة جوانب القصور في ممارسة البحث.

هذا بالإضافة إلى تجربتنا البسيطة في هذا المجال، قد مكنت من معرفة أهم العوائق التي تحد من موضوعية الباحث.

ثالثا: فئات التحليل و وحدات التحليل:

و قد تم اعتمادها كأدوات بحث في التعامل مع العينة المكتوبة المتمثلة في الرسائل الجامعية التي أوضحناها سابقا، و قد مكنت هذه الأدوات من تصنيف المادة أو النص المشكل لعينة البحث و تحليلها.

1.<u>فئات التحليل</u> : كما ذكرنا تم التعامل مع **فئة الموضوع: ماذا قيل؟** ويقصد بهذه الفئة تحديد ماذا قيل في المضمون الذي يخضع للتحليل.(السيد ياسين -1991-ص: 11). حيث تم تصنيف المادة العلمية المتمثلة في الرسائل الجامعية و تصريحات الأساتذة خلال المقابلات إلى العديد من الفئات بحسب متغيرات البحث و أهدافه. **(أنظر الملحق الثاني).**

2. <u>وحدات التحليل</u> :

أ. **وحدات التسجيل:** وهي أصغر جزء من المضمون يتضمن يتم عدها.

ب. **وحدات السياق:** وهي أكبر جزء من المضمون يمكن فحصه للتعرف على وحدات التسجيل. **(أنظر الملحق الثاني)**

مراجـــع الفـــصل:

1. السيد ياسين، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي المعاصر**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1991.

2. بناصر البعزاتي: **الإستدلال والبناء.بحث في خصائص العقلية العلمية** المركز الثقافي العربي.الرباط.الطبعة الأولى.1999.

3. نبيل السمالوطي، **الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع المعاصر- النظرية المنهجية والتطبيقية-** . دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية مصر، 1989 .

5. محمد محمد أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية.** المعهد العالمي للفكر الإسلامي،الطبعة الأولى، فرجينيا الولايات المتحدة، 1991.

6. محمد محمد قاسم، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر،الطبعة الأولى، الإسكندرية،1999.

7. Madelin Grawitz **Méthodes des sciences Sociales**
Edition DALOZ . 11eme ed, Paris 2003 .

الفصل الثاني: التأسيس النظري لإشكالية الموضوعية

تمهيد:

المطلب الأول:إشكالية العلم كمعرفة محايدة.

المطلب الثاني: الموضوعية كمفهوم مقابل للذاتية.

المطلب الثالث: إشكالية الموضوعية ضمن فلسفة العلم.

المطلب الرابع: علم اجتماع المعرفة وجدلية المعرفة و الواقع.

المطلب الخامس: إشكالية الموضوعية في المرجعية العلم- اجتماعية الغربية.

المطلب السادس: إشكالية الموضوعية من رؤية إسلامية.

خـــــــلاصـــــة

تمهيـــــد:

سوف نعتمد هذا الفصل كبديل للفصول الخاصة بالمفاهيم كما هو مأخوذ لدى أغلب البحوث، حيث تتم مناقشة المفهوم بشكل منفصل عن إطاره النظري وبتره من أصوله المعرفية وتوجهاته الإيديولوجية و القيمية مما يؤول إلى تراكم مجموعة من المصطلحات والمفاهيم المشوهة لحقيقة الواقع الاجتماعي المدروس. و هو ما يسمح لنا بكشف عوامل تضارب الآراء حول قضية الموضوعية وكيفية تحقيقها في البحث الاجتماعي. كما أننا سوف ننطلق أولا من مناقشة مفهوم العلم و خصائصه، لننتقل ثانية إلى مناقشة ما تطرحه قضية الموضوعية من نقاش على مستوى العلوم عامة. وصولا إلى إشكالية الموضوعية على مستوى علم الاجتماع كفرع مستقل.

المطلب الأول: إشكالية العلم كمعرفة محايدة.

أولا: حول مفهوم العلم و خصائص المعرفة العلمية:

1. **تعريف العلم:**

التعريف الأول: العلم « **معرفة بكيفية أكيدة وشاملة و هو نظام من المعرفة حول مادة محددة والمعرفة ليست دائما علمية، و كل علم يكون دائما متأثر بالإيديولوجيا مع اختلاف درجة التأثر**». (المعجم الموسوعي :1981 -6139).

التعريف الثاني: لالاند: « **مجموعة معارف و أبحاث على درجة كافية من العمومية، و من شأنها أن تقود البشر الذين يتكرسون لها إلى استنتاجات متناسقة لا تنجم عن مواصفات ارتجالية و لا عن أذواق و اهتمامات فردية بل تنجم عن علاقات موضوعية نكتشفها بالتدرج و تؤكدها مناهج تحقق محددة**».(2002-1242).

التعريف الثالث: غاستون باشلار: يقترح مفهوما خاصا للعلم و هو المعرفة العلمية المقاربة، و تقوم على: « **الواقع العلمي المسلح بأدوات المعرفة العلمية حيث تبدأ من العقلي إلى الواقعي، لأنها تتناول واقعة تناهض ما هو مباشر..... و هذا ما يحدث بالتجربة المدروسة دراسة جيدة بد ا من نظرية خاصة.....**».(الزواوي بغورة.2001.-24).

ما يلاحظ على هده التعريفات لمصطلح العلم هو:

- عدم التمييز بين العلم كنشاط بحث، والعلم كمجموعة من المعارف المنظمة
- أن العلم يقتضي دائما المنهج، أو التقصي المنظم للحقائق.
- لا يوجد اتفاق حول استقلالية وموضوعية العلم بصفة أكيدة أو مطلقة.

2. **خصائص المعرفة العلمية:**

أ. **غاستون باشلار:** تتميز المعرفة العلمية المقاربة بالنسبة ل **باشلار** بكونها:
- معرفة مقاربة تتجه من العقلي إلى الواقعي.
- معرفة موضوعها واقعة تناهض العقل العادي المعطي للحواس أي واقعة مبنية.
- معرفة تتناول واقعة قوامها العقل المحقق أو العقل المجرب.
- المعرفة العلمية لا تتم إلا من خلال نظرية خاصة.

ب. **برتراند رسل:** المعرفة العلمية أو«العلم الدقيق» يتميز عند رسل بكونه:(محمد سبيلا:1996-12)
- معرفة تسيطر عليها فكرة التقريب، فهي تعطى دائما مع الخطأ المحتمل.
- كل معرفة علمية حاضرة، هي مرحلة في الطريق إلى الحق التام.
- المعرفة العلمية ليست دائما قابلة للقياس الكمي، فقد تكون كيفية.
- المعرفة العلمية تستند إلى مسلمة أساسية، هي أن كل حدث مادي هو معلول لعدد من العلل.

ج. **كارل بوبر**: من خلال منهج:(**منطق الكشف العلمي**) يقدم بوبر معنى جديدا للمعرفة العلمية من خلال معيار القابلية للتفنيد وتتميز بكونها:(ماهر عبد القادر:2000-33).
- كل معرفة تكون خاصة بمشكلة محددة.
- المعرفة العلمية هي التي يمكن صياغتها في شكل قضايا قابلة للاختيار والتفنيد.
- المعرفة العلمية تكون أحيانا ذات علاقة وطيدة بالقضايا الفلسفية والميتافيزيقية.

د. **أندريه لالاند:** بالنسبة ل **لالاند**:(خليل أحمد خليل. 2001-1249)
- المعرفة العلمية معرفة قابلة للتعميم.
- المعرفة العلمية تعبر عن علاقات موضوعية، تتجاوز نطاق الاهتمامات الفردية.
- تتأكد المعرفة العلمية من خلال اعتماد مناهج تحقق محددة.

ثانيا: بين العلم و اللاعلم:

بمعنى هل توجد قطيعة إبستيمولوجية- بتعبير **باشلار**- بين المعرفة العلمية و المعرفة العادية؟ هناك جدل حاد بخصوص هذه القضية يتجلى أساسا في التعارض القائم بين موقفين أساسين ضمن فلسفة المعرفة:

<u>الموقف الأول: الإسبتمولوجيا التقليدية:</u>

بتعبير **هيدجر**« **إن العلم لا يفكر في ذاته**» (الخولي.2000.-11)

وهو موقف ظهر« **في سياق مواجهة التصورات التقليدية للعلم للمذاهب الميتافيزيقية الغارقة في الضبابية، ويلح على أن هناك علما نقيا من كل ما هو غريب عنه وإذا علق به شيء من غيره فعلى التحليل النقدي أن يكشف عنه**».(بناصر البعزاتى.1999- 111).

وإذا كان هذا المبحث قد نشأ كفرع مستقل في الشطر الأول من القرن التاسع عشر فإن هذه الحقبة شهدت ذروة المجد العلمي إذ كان العلم التقليدي الذي تؤطره فيزياء **نيوتن** معتدا بذاته إلى أقصى الحدود، حيث بدا واضحا:

1. شبه اكتمال للعلوم الفيزيوكيميائية المسلحة باللغة الرياضية.

2. جاءت مصداقية نسق العلم الحديث العينية بانفجار الثورة الصناعية التي غيرت تماما شكل التكوينات و العلاقات الاجتماعية.

3. عكس الحضارة الإسلامية فقد أستقل العلم نوعا ما أو شكليا عن الإطار الثقافي العام وأصبح له مراكزه ومناهجه الخاصة.

وبالتالي لم تكن هناك حاجة لانشغال الفلاسفة حين ذاك كثيرا بتاريخ العلم والإجابة عن سؤال: كيف بدأ العلم ؟ وكيف؛ نما وتطور حتى وصل إلى هذه الدرجة؟ (الخولي: 2000-13). حيث أن ديدن العلم و فلاسفته هو أن يصحح ذاته ويجدد نفسه و يتجاوز الوضع القائم مما أسس لنظرة داخلية للعلم، عزلته عن إطاره الثقافي وسياقه الإجتماعي وبالنظر إلى هذا الموقف يصبح لدينا:

1. علم موضوعي نقي من كل ما هو غريب عنه.

2. انفصال أو قطيعة بين العلم و المعارف العادية من حيث الآليات و التوجه.

3. وظيفة التحليل الابستيمولوجي هي تحديد مواطن اللاعلم لطرده من العلم. (بناصر البعزاتي:1999-112).

<u>الموقف الثاني: موقف الابستيمولوجا الحديثة:</u>

ويمثله مؤ رخوا العلم، وعلماء اجتماع المعرفة وهو مبحث جديد، ورؤية مغايرة، تتناول العلم باعتباره ظاهرة، تنمو وتتطور داخل نسق ثقافي و تاريخي. وتذهب إلى أن: « **أن المفاهيم العلمية لا تتبلور في فراغ بل ضمن نسيج ثقافي دي عمق تاريـــخي».** (بناصر البعزاتي:1999-111) ، ومن تم يجب تناول العلم سواء من حيث مناهجه وأدواته أو من حيث مفاهيمه ومسلماته باعتباره نسق اجتماعي فرعي يتأثر ويتفاعل مع النسق الإجتماعي الكلي الذي نشأ فيه.

وقد راجت هذه الرؤية للعلم « **بعد أن لفتت وقائع الحرب العالمية الإنتباه إلى خطورة العلم وتأثيراته الحاسمة في المنظومة الحضارية، و بدأ الاهتمام بتاريخه يتكاثف أكثر فأكثر».** (الخولي2000-18). ويبرز تاريـــخ العلـــــم أن: « **البحث العلمي لا ينجز في فضاء فارغ بل في محيط ممتلئ، إنه ككل فعل وككل خطاب يجري في سياق ثقافي و**

تـاريخي يفـرض عليـه مواقـف معينـة إزاء الوقـائع و المنـاهج و المفـاهيم». (بناصـر البعزاتي:1999-116).

وبالتالي فالعلم كمفاهيم وكإجراءات بالنظر إلى هذا الموقف:

1. لا ينتج في فراغ وإنما ضمن نسق اجتماعي و ثقافي.

2. لا وجـود للعلـم الخـالص أو النقـي، وبالتـالي فموضـوعية مفاهيمنـا العلميـة نسـبية وناقصة.

للتدليل على هذا الموقف نبرز مجموعة من المواقف بخصوص هذه القضية:

- **لالانـد:**«لا نستطيع أن نعلم شيئا بيقين ما لم نعرف أولا أن الله موجود».(أندريه لالاند -1249).
- **جيرارد سيمون:** كتب عن العناصر التي يرى فيها البعض شطحات لا علمية**:« بدايات كبلر في علم الفلك بالنسبة لقارئ من القرن العشرين، من الغرابة التي لا تنفي غرابة باقي أعماله. وكان كبلر يعمل لتطوير البناء الكوبرنيكي كجواب على المنكرين لعلميته، وكان يعمل لإصلاح أحوال ممارسة التنجيم فأين يكمن التنافر؟»** (بناصرالبعزاتي:1999-117).
- **باشلار:** رغم أنه يرى أن بين المعرفة العلمية و المعرفة العادية قطيعة ابستمولوجية فانه يقول بعد ذلك بأن لا مفر للعقل من الميتـــافيزيقيـــة و كتب: « **يستطيع العقل أن يغير ميتافيزيقا ه ولكنه لن يتخلص من الميتافيزيقا....».** .(بناصـر البعزاتي: 1999 - 111).
- **ميشال فاراداي:** يتشكك حول ما إذا لم تكن الاعتبارات التي كان بصدد تحليلها: « **ميتافيزيقية أكثر مما هي فيزيائية، فأنا غير قادر على تحديد ما هو ميتافيزيقي في العلم الفيزيائي ».(** بناصر البعزاتي: 1999 - 113).
- **جون أكاسي:« تنتهي الأفكار الميتافيزيقية إلى البحث العلمي كأفكار ضابطة ذات أهميـة حاسـمة، و تنتهـي الأفكـار العلميـة إلـى الحـوار العقلـي حـول الأفكـار الميتافيزيقية....»** (بناصر البعزاتي: 1999 - 113).

وهـي مواقـف تجمـع علـى أن قضـية العلميـة الخالصـة أو العلـــم النقـــــي و المحايد حتـى بالنسبة للفيزياء والفلك لم يتم الفصل فيها، بل هناك اعتراف بعدم إمكانيـة تحقيق ذلك. ومن هذا المنطلق يتبرر معرفيا التساؤل حول موضوعية معارفنا العلم –اجتماعية.

المطلب الثاني: الموضوعية كمفهوم مقابل للذاتية:

أولا: التعريف المعجمي للذاتية و الموضوعية:

جاء في **لا روس العالمي الكبير** على أن الموضوعية: « **تقرير حول حقيقة خارجية وأن الموضوعي هو وصف للشخص الذي لا تتأثر أحكامه حول الظواهر بعناصر العوامل الشخصية، أي تكون أحكامه محايدة.**» (لا روس العالمي الكبير: 1997- 1520).

وفي مقابل ذلك نجد أن الذاتية هي: « **صفة لما هو ذاتي في مقابل موضوعي، وهي حالة شخص يعبر عن الحقيقة بناء على حالاته الشعورية.... و أن الذاتي يطلق على ما هو فردي، ويمكنه أن يتغير بناء على شخصية كل فرد، وبناء على أذواقه واتجاهاته الشخصية...**» (لا روس العالمي الكبير: 1997-9851).

ثانيا: الموضوعية و الذاتية في الفلسفة:

1. **لالاند:** (1347- 2001).

أ. **الذاتية:** هي: « **كل ما هو متعلق بالذات أو بالمذهب الذاتي.**»

- الذاتي هو: « **كل ما يتمنى للذات فقط، بالتعارض إما مع الذوات الأخرى وإما مع المفتكر به.**»
- الطابع الفكري الذاتي هو: « **من يحكم عادة وفقا لأنطباعاته، لأذواقه، لعاداته، أو رغباته الفردية....**»
- المذهب الذاتي هو: « **اتجاه فكري في الفلسفة أو الآداب أو الفن أو علم الجمال يرجع كل حكم إلى أحوال أو أفعال شعورية فردية.**»
- ويخلص لالاند إلى أن الذاتي هو: «**المظهري، اللاواقعي و الوهمي.**»

ب. **الموضوعية:** (1347-2001).

- الموضوعي:« **من المناسب إطلاق اسم موضوعي على ماهو صالح لكل العقول سواء أعترف به أم لم يعترف به...**"
- الموضوعية تقتضي: « **التوصل في النهاية إلى فكرة أولى تكون علتها بمنزلة نموذج أو أصل، تكون متضمنة فيه صوريا أو عمليا كل الحقيقة أو الكمال.**»

2. **محمد غانم:** الموضوعية ترتبط بالنزاهة وهي: « **تسجيل ما تجودبه الطبيعة وحدها أو ما تنقله لنا الوقائع كما هي حادثة بالفعل وليس كما نتمنى لها أن تحدث.... وهي اتجاه عقلي لرؤية الأشياء كما هي في الواقع كما أنها أداة نظرية مرتبطة بالشك فيما تركه السلف من أحكام، والاستناد إلى الأحكام محل الحكم.**» (1999- 329).

وفي ذلك يشير ابن النفيس في كتابه: **فضول أبو قراط**، قائلا:« **وأما منافع كل واحد من الأمعاء فإنما تعتمد في تعرضها على ما يقتضيه النظر المحقق و البحث المستقيم، ولا علينا وافق دلك رأي من تقدمنا أو خالفنا.**» (1999-331).

3. **كميل الحاج:**

أ. **المذهب الذاتي:** «**هو المذهب الذي يرد كل حكم نصدره إلى تقدير شخصي وقد أستخدم في الفلسفة استخداما غامضا، والرأي الذاتي يعني أن صدق هذا الرأي إنما يقوم على الحالة العقلية أو على استجابات الشخص الذي يصوغ العبارة فحين نقول أن هذا خير أو جميل فإنما تعبر عن استجابة الشخص القائل إلى ذلك الشيء دون أن تدر شيئا عن خصائص الشيء الموضوعية. وبالتالي فهو يتعارض مع المذهب الموضوعي.**» (2000-553).

ب. **الموضوعية:** (2000-552).

- الموضوعي:« **يعني في الدلالة الأولية لا يوجد بمعزل عن بالذات وعندما يطبق هذا المفهوم على الموضوعات الواقعية فإنه يعني أن الموضوعات صفاتها وعلاقاتها موجودة خارج الإنسان ومستقلة عنه.... في المفهوم الديكارتي يكون الموضوعي مصطلح يعبر عن ما هو موضوع أمام الذات.**»
- والمعرفة الموضوعية:« **معرفة حتمية وكلية، تعمل وفقا للقوانين الضرورية وتجد نفسها بالتالي قائمة بمعزل عن إحساسنا وعن وجهة نظرنا الخاصة.**»
- المثال الموضوعي: « **مفهوم يؤكد أن ماهية الأشياء خاص لا صلة له بأي حال بالوجود الحسي.**»

ثالثا: الذاتية والموضوعية في التحليل النفسي:

بالنسبة لعلماء النفس فإن: «**الموضوعي و الذاتي اصطلاحان يميزان بين المفاهيم والأحاسيس التي لها أسبابها الخارجية من تلك التي تتولد عن العقل وحده.**» (عبد المنعم حنفي 1994-541).

1. **الذاتية:** (عبد المنعم حنفي: 1994-851).

أ. الذاتي : « **ما يتعلق بذات الإنسان وأحواله ومشاعره الخاصة وهو مقابل الموضوعي.**»

ب. النمط الذاتي: « **الشخص الذي يميل الحكم على الناس طبقا لما يحققونه له من حاجات وأطماع.**»

ج. الذاتية أو المذهب الذاتي هي: « **ميل الفرد للتأثر الإدراكي والتفكير في نطاق إطاره المرجعي الذاتي.** »

2. **الموضوعية:** (عبد المنعم حنفي: 1994 -541).

أ. النمط الموضوعي: « **فيقصد به الشخص الذي يميل إلى النظر إلى الأشياء و الأحداث في ذاتها و ليست في علاقاتها به.**»

ب. الموضوعية أو المذهب الموضوعي فهو: « **الذي يدرس الظواهر بشكل علمي متجرد من الذاتية ة الإنحياز.**»

يبرز من خلال هده التعاريف تصور الموضوعية والذاتية كمفهومين نقيضين حيث:

- الذاتية منشأها ذات الإنسان و رغباته، لذلك فهي تقدم معرفة وهمية لا واقعية، وتكون محل خلاف.
- الموضوعية منشأها الموضوع المدروس كما هو وبالتالي فهي معرفة حقيقية ومقبولة لدى كل العقول لأنها محايدة.

وهو موقف يعبر عن موضوعية مثالية و سلبية، كونها لم تتحقق في مجال العلوم الطبيعية، ناهيك عن العلوم الإجتماعية، وبالتالي فهو موقف يجب التحفظ بشأنه ولا يصح الأخذ به في صيغته المطلقة.

المطلب الثالث: إشكالية الموضوعية ضمن فلسفة العلم:

تأخذ إشكالية الموضوعية مكانها على بساط البحث ضمن فلسفة العلم من خلال مسلمة أساسية وهي: « **هناك عوامل متشابكة غير مراقبة تتدخل في سيرورة تكون الرؤى حول العالم، التي تتم في شكل تفاعل متشعب العوامل كالتربية و اللغة والانشغالات المختلفة، ولا تتميز المعرفة العلمية عن ذلك المركب المتشعب بمنطق خاص، مما يفرض طرح السؤال التالي: إدا كان العلم موضوعيا فهل موضوعيته من قبل منطقه أو من تعبيره عن الواقع؟**» (بناصر البعزاتي.1999-285).

و قد انقسم الباحثين و العلماء بخصوص هذا السؤال إلى موقفين رئيسيين:

الموقف الأول: العلم معقل الموضوعية:

تمثل الموضوعية: « **مجال الاستدلال المضبوط والذاتية مجال الانطباع و التداعي كما في الفنون و المعتقدات، وهذه هي بديهية التطورات الموضوعانية (أكانت تجريبية أو عقلانية) ولا تختلف فيما بينها إلا في الجزئيات.**» (بناصر البعزاتي 1999-285).

يقوم هذا المذهب العلموي على:« **الإيمان بقدرة العلم على معرفة الأشياء كما هي وعلى حل كل المشاكل الواقعية التي تعترض الإنسان، وقد طالب أنصار هذا التيار بتعميم المناهج العلمية على كل ميادين الحياة الفكرية والأخلاقية... ورفضوا الأخذ إلا**

بنتائج العلوم الوضعية وبشروط عمل العقل..... بدأ هذا التيار مع كونت واستمر مع الفلاسفة الماديين والتجريبيين فيما بعد.» (كميل الحاج: 2000-557).

بتعبير آخر فإن فكرته الأساسية هي أن: « **اليقين في الفيزياء الكلاسيكية مرتبط بالموضوعية وهذه الأخيرة مرتبطة أشد الارتباط بالواقع الذي يحمل في هذه الحالة مفهوم الأنطولوجي...»** (بوالشعير عبد العزيز.2001-191).

تتأسس موضوعية المعرفة العلمية من خلال هذا الموقف على ثلاث قضايا أساسية:

القضية الأولى: وجود العالم الخارجي، أو موضوع المعرفة في وضع منفصل عن الذات العارفة.

القضية الثانية: تبرز موضوعية المعرفة العلمية باعتماد هذه الأخيرة على المنهج العلمي.

القضية الثالثة: أن المكونات البنيوية للعلم كما أوضح **كارناب** و **بوبر** تتعالى على التداول الفعلي للمعرفة، فالمعرفة العلمية معرفة متعالية.

يمكن توضيح هدا الموقف أكثر من خلال مثالي: **باشلار** و **كارل بوبر**.

1. غاستون باشلار: القطيعة الإبستيمولوجية: هناك قطيعة بين المعرفة العلمية والمعرفة العادية، فالعلم عند **باشلار** لغة دقيقة نقية بعيدة عن شبهات والمنافع الآلية يقول:« **إن تحليلا نقيا للمعرفة الموضوعية ملزم بقطع الصلة مع الاعتبارات التداولية»** (بناصر البعزاتي 1999- 288).

والموضوعية عند **باشلار** هي شرط للعلمية حيث يعطيها مفهوما مخالفا للمفاهيم السابقة ويحددها في الدقة والتناسق بين المحمولات « **المعرفة التي لا تعطي مع شروط تعيينها الدقيق ليست معرفة علمية.*»** (بوالشعير عبد العزيز2001-194). وهي تقع بين حدي المثالية الساذجة والواقعية الساذجة وكتعبير عن ذلك صاغ **باشلار** مفهوم العقلانية التطبيقية التي تجعل من الموضوعية:

أ. لا تعرف الثبات والجمود لأنها ترتبط بجملة من التصورات العلمية المتغيرة.

ب. تتجاوز الموضوع الحسي إلى الحكم الذي نستخرج فيه العلاقة الثابتة بين الظواهر.

ج. قيمة الموضوعية تكمن في الطريقة التطبيقية للعقلانية «**...إنها تتحدد في النزعة التطبيقية المحسومة...»** (بوالشعير عبد العزيز.2001-1998).

2. كارل بوبر: منطق الكشف العلمي: انتقل بوبر بفلسفة العلم من « **منطق التبرير إلى منطق الكشف العلمي و المعالجة المنهجية له، على أساس قابليته المستمرة للاختبار التجريبي و التكذيب لتعيين الخطأ، كي يحل محله يوما ما، كشف أفضل و أقرب إلى الصدق.»** (يمنى طريف الخولي.2000-327).

وهو ما أسهم في التطورات اللاحقة للوضعية المنطقية و الأداتية، وفي نظر **بوبر** توجد ثلاث عوالم:(بناصر البعزاتي.1999-286).

أ . **عالم الواقع الخارجي.**

ب. **عالم الذوات المدركة.**

ج. **عالم متميز خاص بالمعرفة العلمية.**

و تتميز هذه العوالم بأنها مستقلة عن بعضها البعض، وبالرغم من أن الذوات هي التي تشكل المعرفة العلمية، فإن هذه الأخيرة تكون في وضع يحررها من ذاتية الفاعلين لأن: (بناصر البعزاتي 1999.-287).

أ . المعرفة العلمية تعتمد على الاستدلال المنطقي مما يحررها من ذاتية الفاعلين.

ب. الميول والمعتقدات الشخصية من العالم الثاني، ولا دخل لها في العالم الثالث عالم المعرفة العقلية.

ج. المعرفة العلمية وحدها تقبل النقد، أما المعرفة الذاتية فلا:« **ولا تصبح المعرفة الذاتية قابلة للنقد إلا عندما تصير موضوعية...**» (بناصر البعزاتي 1999-285).

فالمعرفة الموضوعية:

- « **معرفة بدون عارف، إنها معرفة بدون ذات عارفة.**» (بناصر البعزاتي: 1999-286).
- باعتبارها :« **مجال لتطبيق قواعد المنطق الصوري ومنهج مضبوط**».(بناصر البعزاتي1999-292).

و هي موضوعية بمعنى الانفصال التام بين موضوع المعرفة و الذات العارفة، ومن تم نجد بأن الموقف الوضعي من الموضوعية يحاول تبرير موضوعية العلم من خلال:

1. أن العلم يعتمد في بنائه على منهج وقواعد مضبوطة.
2. أن موضوع العلم يكون في وضع منفصل عن الذات العارفة.
3. أن المعرفة العلمية الموضوعية قابلة للتحقق من مصداقيتها.

وهنا يحق لنا التساؤل حول مدى توفر هذه الشروط لدى أو ضمن ما هو سائد من نظريات و مناهج توصف بأنها علمية. فقد جاءت كرد فعل على هذا التطرف الوضعي مجموعة من الانتقادات، و التي يمكن إبراز أهمها كالآتي:

- هذه النظرة الداخلية للعلم لا تصمد أمام الفحص التاريخي، حيث تبين أن: « **اكتشاف القوانين العلمية لا يتم في شكل سؤال دقيق تقدم الطبيعة جوابا عنه من الوهلة الأولى بل هناك سيرورة معقدة من المحاولات والتعديلات في الجهاز النظري أو الشروط التجريبية.**» (بناصر البعزاتي.1999-288).

- تواجه القوانين العلمية الجديدة في الغالب إنكارا من طرف جماعة العلماء حتى ولو كانت صحيحة، حيث يقول **كوهن**: « **لم أطلع على أحد أبدا من أية أهمية كان يستطيع الترحيب بمنشور يحمل نظرية جديدة أو تفسيرا جديدا....**».(بناصر البعزاتي.1999-289).
- حتى بالنسبة لأصحاب الرؤية الموضوعانية، فإن نظرياتهم لا تعبر عن واقع فعلي منفصل، بقدر ما تعبر عن إهتمامات و توجهات ذاتية قيمية، و كمثال على ذلك: **كارل بوبر** فقد انعكست صياغته لمنهج علمي قائم على منطق الكشف والتقدم في:« **مجموعة من الآليات و القيم، تعبر في شكلها النهائي عن صورة لمجتمع مفتوح للرأي و الرأي الآخر و لكل المحاولات لحل المشاكل، ليفوز الحل الأجدر و الرأي الأرجح**».(بناصر البعزاتي:1999-209).

و هي كما نرى دعوة صريحة إلى مجتمع ديموقراطي، و إقصاء كل دعاوى الديكتاتورية أو النزعة الشمولية في طبعتها الفاشية أو الشيوعية. و لذلك نجد **بوبر** أعقب مؤلفه:**المجتمع المفتوح** بمؤلف آخر: **عقم النزعة التاريخية: دراسة في مناهج العلوم**. حيث انتقد فيه الماركسية لادعائها الشمولية، وكل حجج الإتجاه الفلسفي المعتقد في مسار محتوم للتاريخ. (يمنى طريف الخولي:2000-330-331).

الموقف الثاني: العلم تواصل ذاتي/ لا موضوعية العلم.

يهدف هذا الموقف إلى التخلص من مفهوم الموضوعية المطلقة، أو ثنائية الذاتية والموضوعية التي جعلت من العلم كيان مستقل، متعالي عن الأوضاع الذهنية والاجتماعية، و من تم « **كشف زيف مفهوم التراكم إذا أخذنا به على خط مستقيم**».(يمنى طريف الخولي:2000-415)، وذهب **توماس كون** أبعد من ذلك واعتبر أن تفسير التقدم العلمي: « **لابد وأن يرسوا في نهاية المطاف على عوامل سوسيولوجية وسيكولوجية وعلى توصيف لنسق القيم أو الإيديولوجيا، مؤكدا على تآخي العلم مع الظواهر الحضارية الأخرى**».(يمنى طريف الخولي.2000 ص:421).
هذا الموقف الجديد من الموضوعية، تبرز منطلقاته الأساسية كالآتي:

1. **تاريخا نية المعرفة العلمية:** كشفت المعالجات الوضعية للعلم عن قصور وسلبيات في اقتصارها على الإنجاز العلمي في اكتماله الراهن.لدلك كان التحول الحاسم في اتجاه الوعي التاريخي مع **كون** وفكرته عن " **نموذج القياس الإرشادي**"، والذي يقابله مفهوم **القطيعة المعرفية** عند **باشلار** ومعنى التاريخية هو:« **وجود اختلافات حادة بين القواعد و المبادئ والمفاهيم، والأولويات التي يعمل بها العلماء في مرحلة عن تلك التي يعملون بها في مرحلة أخرى** ».(يمنى طريف الخولي 2000 -414).

2. <u>المحتوى الثقافي للمعرفة العلمية:</u> يكشف ما توصل إليه المهتمين بعلم اجتماع المعرفة، وتاريخ العلم أن كل العلماء يدرسون بوعي أو بدون وعي ضمن أوعية ثقافية تضفي على إنتاجا تهم العلمية طابعا معينا، « **إذ لابد من تقديم المبرهنات و القوانين في أسلوب لغوي ذي حمولة معينة من الأحكام والمسلمات والقناعان التي يأخذ بها واضعها أو مقدمها.**» (بناصر البعزاتي. 1999 -289). فالعالم مهما يكن فهو إنسان يعيش و يتفاعل مع الآخرين ضمن بيئة حضارية معينة.

3. <u>اللامقياسية/عدم الاشتراك في القياس:</u> تكشف التحولات العميقة في نسق العلم الحديث، أو حتى القديم أن هذه التحولات تبلغ في كثير من الأحيان حد اللامقياسية: « **أي عدم قابلية النظريات العلمية للقياس المتكافئ، للحكم عليها بالمقاييس نفسها، وتقييمها بالمعايير نفسها، لكل نظرية إطارها ومفاهيمها وعلمها.** » (يمنى طريف الخولي 2000 - 418). و من تم يختلف الحكم أو النظرة إلى نفس الظاهرة من نموذج إلى أخر لأن: « **كل واحد منهما ينتقي عناصر معينة من العالم ويرتبها ترتيبا خاصا**».(بناصر البعزاتي 1999 -317).

هذه العناصر الثلاثة كفيلة بوضع موضوعية معارفنا العلمية محل تساؤل حرج ومن خلال هذا الموقف، تبرز لنا جوانب قصور النزعة الموضوعية في شكلها الوضعي كالآتي:

1. المعرفة العلمية التي تتميز بموضوعية تامة لا تطرح مشاكل التواصل والتلقي والتفاهم

2. الرؤية الوضعية للعلم لا تقدم فهما قويا لصيرورة البناء و التجاوز في العلم .

3. النزعة الوضعية تؤدي إلى مغالطات تبتعد بالعلم عن حقيقة ارتباطه بالذهن البشري الفاعل، أي أنها تجعل منه حسب **بولوني:** « **جسما غريبا عن الجسم المتداول فعلا.**» (بناصر البعزاتي 1999 -291).

يقترح هذا الموقف مجموعة من المفاهيم تبرز بأن العلم لا يمتلك موضوعية تامة:

- **تواصل الذوات:** بالنسبة ل **ريمان** فإن العلم هو تواصل ذاتي أكثر مما هو موضوعي.
- **خاصية التضامن:** يصف **روني** العلم بكونه يمتلك خاصية التضامن عوض خاصية الموضوعية التي تنتمي إلى إرث أفلاطوني. بمعنى عدم استقلالية العلم عن جماعة العلماء، وأن ما يطبع اختيارات هؤلاء هي:« **الرغبة في التضامن من خلال الاتفاق حول أصناف المعارف التي ينتجونها.**» (بناصر البعزاتي 1999 - 292).

وخلاصة هذا الموقف هو أن موضوعية الفكر العلمي غير مستمدة من صرامة المنطق الصوري أو من وقائع خاصة وإنما المسألة ترتبط بتواصل الـــــــــــــــــذوات (بناصر البعزاتي 1999 ص:292). و من تم رفض ثنائية الذاتية و الموضوعية التي

شكلت مسلمة أساسية داخل المشروع الثقافي الغربي. ذلك ما سنحاول تأكيده من خلال مثالي: **توماس كوهن/ باول فييرآبند.**

1. **توماس كوهن: نموذج القياس الإرشادي:** يقيم كوهن موقفه في فلسفة العلم وتاريخه على أساس « **الثورة** » التي هي انتقال من نموذج قياسي إلى آخر. (يمنى طريف الخولي 2000 - 412). وبما أن التاريخ: « **ليس مجرد سرد أحداث متعاقبة تبرز قصور و سلبيات المعالجة المقتصرة على الإنجاز العلمي في اكتمالها الراهن**».(بناصر البعزاتي1999-292).

ويعبر النموذج الإرشادي أو القياسي عند **كوهن** « **عن مجموع المعتقدات والقيم المتعارف عليها والتقنيات المشتركة بين أعضاء مجتمع بذاته..... ولنسمية المعنى السوسيولوجي.....**».(توماس كوهن 1992 - 244). لذلك يميز **كوهن** بين مراحل **"العلم العادي"** الذي يسير في إطار النموذج، وبين **"المراحل الثورية"** حيث الانتقال من نموذج إلى أخر نتيجة حدوث لا قياسية. وتصبح القواعد السابقة مجرد أحكام مسبقة، ولذلك يعتبر كوهن النموذج الإرشادي بمثابة **"إيديولوجيا المجتمع العلمي"** التي تصنع تماسكه وتجانسه وذلك لأن: (يمنى طريف الخولي: 2000-419).

أ. وجود عناصر مشتركة تفسر خاصية التواصل المهني في المجتمع العلمي أو القالب الانضباطي.

ب. وجود مجموعة من الأفكار حول ما يجعل المجتمع العلمي يقبل حلولا عينية لمشكلة معينة قبولا سلسا.

ج. يكون الإجماع على النتائج بمثابة الحاسم في تحديد منزلة العلم لدى الناس باعتباره الصورة الحقيقية للمعرفة العلمية. وهنا يحث كوهن على أن تفسير التقدم العلمي لابد أن يتم من خلال عوامل اجتماعية و نفسية، ويدل أيضا على توصيف نسق القيم و الإيديولوجيا والمؤسسات التي يتقدم العلم من خلالها.

2. **باول فييرآبند: ضد المنهج / فوضوية المعرفة:** يذهب **فييرآبند** إلى أنه « **يريد أن يحمي العلم من شوفينية الروح العلمية وطغيانها، والفلسفة من أساتذتها المحترفين، والحضارة الغربية من توجهها الغربي...**» (يمنى طريف الخولي.2000. 436). والدعوى الأساسية لمؤلفه: **ضد المنهج** هي قوله بأن: « **السؤال عن المنهج سؤال زائف، وأن العلم لم يكن أبدا أسير منهج واحد محدد بل هو مشروع فوضوي لا يعترف بأي سلطة، وكل المناهج يمكن أن تجدي فيه.**» (2000- 438). وبالتالي يؤكد **فييرآبند** على مسلمتين أساسيتين:(2000 -439).

الأولى: التعددية المنهجية التي هي ذاتها الفوضوية أو اللاسلطة المعرفية.

الثانية: أن العلم ليس نظاما معرفيا مقدسا يستلزم الكفر بكل ما عداه. فالنظرة التقديسية للعلم جعلت منه، و كأنه ليس نشاطا إنسانيا و ليس واحدا من إنجازات حضارية عدة.

بمعنى نسبية العلم و المناهج أي بالنسبة لطبيعة المشكلة المطروحة للبحث.(يمنى طريف الخولي 2000 - 440).
هذه الفوضوية أو اللامقياسية تعود حسب **فييرآبـــند** إلى: (بناصر البعزاتي 1999 -320).

أ. وجود أطر للفكر (فعل و إدراك) لا تقبل القياس بنفس المقاييس.

ب. يمر تطور الإدراك والفكر لدى الفرد عبر مراحل لا تقبل القياس الواحدة مع الأخرى.

ج. توجد نظريات علمية لا تقبل القياس الواحدة مع الأخرى، بالرغم من كونها تتعلق ظاهريا بنفس الموضوع المدروس.

ومن تم فإن جوهر فكرة هذا الموقف هو أن العلم مشروط اجتماعيا و ثقافيا ومن تم لا وجود لموضـــوعية بمعنـــى الانفصـــال و الحيـــاد التـــام، ولا وجـــود لمعرفـــة علميـــة متعاليـــة. نستخلص من مناقشتنا لهذه المواقف على تضارب تصوراتها بخصوص الموضوعية إلا أنه يلاحظ:

- تشترك هذه التيارات في الانطلاق من مصادرة واحدة، و هي أن موضوعية معارفنا تتحقق من خلال الفصل بين مجال العلم ومجال القيم.
- أن الخلاف السائد ليس بتصور شكل الموضوعية، وإنما بشأن مقدار تحققها، وكيفية ذلك.
- ما دامت مسألة الموضوعية لم تحسم بعد، مما يعد إقرار ضمني بنسبية المعرفة العلمية، فإن الأولى بنا هو مناقشة مشكلة الموضوعية و الحديث عن هذه النسبية داخل النسق المعرفي العلم-اجتماعي.

المطلب الرابع: علم اجتماع المعرفة وجدلية المعرفة و الواقع.

يمكن تحديد محور دراسة علم اجتماع المعرفة من خلال هده المقولة ل كارل مانهايم: « **إن موضوع دراستنا الحقيقي هو أن نشاهد كيف وعلى أي نحو ترتبط الحياة العقلية في فترة تاريخية معينة بالقوى الإجتماعية** ».(إبراهيم مد كور: 1975 -413).

أولا: كارل ماركس:

يمكن الانطلاق من أن « **الرؤية الماركسية للعلم وثيقة الصلة بالتصور المادي للتاريخ حيث فسرت المادية التاريخية الفكر و المعرفة في ضوء البناء التحتي للمجتمع فالحقيقة تنبثق من بنية الطبقة، والمعرفة هي انعكاس للواقع في وعي الإنسان.** » (طه نجم:1996 - 27-28). في مؤلفه: **"إسهام في نقد الاقتصاد السياسي"** قدم

ماركس رؤية نقدية لمجمل الأفكار السائدة في عصره بخصوص المجتمع، و خاصة ما تعلق بالأفكـــــار و المناهج الوضعية، واعتبر أن علم الاجتماع لا يملك المكانة العلمية بالنظر إلى:(معن خليل عمر: 2000- 391).

1. عدم تحديد علم الاجتماع لموضوع التحليل.
2. عدم وجود مناهج بحث خاصة به ومتميزة، و الافتقار إلى إطار علمي للتحليل.
3. علم الاجتماع عقيدة مناسبة لمرحلة معينة من تطور رأسمالية.

ثانيا: إميل دوركايم: الظروف الاجتماعية للمعرفة.

تقوم نظرية **دوركايم** المعرفية كما جاء في مؤلفه: **"الأشغال الأولية للحياة الدينية"** على: (إبراهيم مذكور1975 -415).

1. **الأسس التي يقوم عليها التفكير الإنساني:** كتقييد المدركات بالزمان و المكان وعدم اجتماع النقيضين، ليست إلا نتيجة لمنهج خاص من مناهج الحياة الاجتماعية.
2. **إقصاء العلاقة بين الفكر و الخصائص البيولوجية للإنسان:** فالتفكير يتطور بفعل تأثير القوى الاجتماعية وهو ليس فطري وقواعده ليست عامة في النوع الإنساني. ولا أدل على ذلك من أن بعض الشعوب البدائية اقتضت حياتها الاجتماعية نوعا من التفكير يسيغ اجتماع النقيضين، ويقبل أن يكون الشيء هو نفسه وغيره في آن واحد.

ثالثا: كارل مانهايم:النسبية في المعرفة.

تتسع حدود علم اجتماع المعرفي عند **مانهايم** لتشمل جميع المنظومات الفكرية التي عرفها الإنسان فهو:« **العلم الذي يدرس المنتوجات الذهنية أو الثقافية، كالاديولوجيا السياسية والفلسفة والعلم والتكنولوجيا بصفتها تابعة للعامل الاجتماعي.**» (عبد اللطيف عبادة 1984 - 106).

تتلخص نظرية **مانهايم** في: النظر إلي فكر كل جماعة باعتباره نابعا من ظروف الحياة ذاتها، وأن الحاجة إلي العلم قد نشأت من الانهيار الذي حدث في وحدة الفكر، و فشل الكنيسة في الاحتفاظ بالاحتكار العقلي.(طه نجم: 1996 -43). و رغم تأثره ب **ماركس** في القول بعلاقة المعرفة بالوجود إلا أن **مانهايم** كان نسبي المنهج من خلال جمعه بين: **"التحليل العقلاني"** و **"التحليل المادي الجدلي"**، في نمط من التحليل المتكامل يقوم علي أساس أن: (فاطمة الزهراء بدوي.دت- 85)

1. **خصوصية المفهوم :** كل فئة اجتماعية تعطي للمفهوم معنى خاص، و بالتالي يجب دراسة الأفكار في إرتباطها بالفئة الإجتماعية التي تنتمي إليها.

2. **الفكرة متغيرة غير ثابتة:** تتبدل بحسب التغير الحاصـــــل في الواقـــع الاجتماعي و بالتالي يجب رصد نقطة الانطلاق ثم متابعة مسيرتها.

3. <u>عملية تفسير الأفكار:</u> تكون في ضوء المنظومة الفكرية السائدة و علي ضوء علاقتها بالواقع الإجتماعي و الاقتصادي.

من خلال هذه الأسس تبرز السمة التجديدية لطرح مانهايم و هي فكرة "**المنظورية** " أو النسبية، و التي تعني أن الموضوعية تكون بالنظر إلي الموضوع الواحد من عدة زوايا قصد الكشف عن مختلف الحقائق المرتبطة به و رفض الالتزام بعناصر تفسيرية محددة، و من تم فموضوعية التحليل تقتضي نسبية المنهج.

رابعا: جورج غيرفيتش: الأطر الاجتماعية للمعرفة.

يدرس علم اجتماع المعرفة عند **غيرفيتش**: « **الترابطات الوظيفية التي يمكن قيامها بين الأنواع المختلفة، بين الدقائق المختلفة للأشكال داخل هذه الأنواع وشتى المنظومات المعرفية و الأطر الاجتماعية من جهة ثانية.**».(جورج غيرفيتش: 1981. ص:33).

و من ثمة يطرح **غيرفيتش** مجموعة من التساؤلات بخصوص علم الاجتماع الغربي.(جورج غيرفيتش.د ت-03).

1. إذا كان علم الاجتماع الغربي قد ارتبط في مساره بعناصر الوضع الراهن أوتزامن بظروف معينة وبنى اجتماعية ملموسة، هل يمكن اعتباره علم بالمعنى الكامل للكلمة ؟
2. إذا اعتبرنا علم الاجتماع كعلم، ففي أي الحدود؟
3. إذا كانت المشاكل التي لفتت اهتمام علم اجتماع القرن التاسع عشر قد اندثرت اليوم فما هي طبيعة التساؤلات التي يطرحها هذا العلم حاليا ؟

وقصد معالجة هذه القضايا المعرفية، حاول غيرفيتش تجاوز كلا المنهجين:

- **الوضعي التجريبي** لأنه واقع في الحس المشترك.
- **المادي الجدلي** لأنه ينطلق من أحكام مسبقة وتعليمات غير مبررة.

واستبدالهم بمنهج **التجريبية الجدلية المستقصية** الذي يعبر عنه بـــ:**"جدلنة الجدلية"** أي التزامها بالموضوعية التامة وإبقاء التحليل منفتحا باستمرار.(عبد اللطيف عبادة:1984-333).

ويقوم على مجموعة من المسلمات: (فاطمة الزهراء بدوي:دت-86).

1. أن الواقع الاجتماعي في حركة مستمرة تصاحبها حركة فكرية مستمرة.
2. وجود مجموعة من الارتباطات الوظيفية بين المعرفة و الأطر الاجتماعية.

3. أن الأحكام المعرفية نسبية لا تملك صلاحية شاملة لارتباطها بإطار مرجعي متغير هو الأطر الاجتماعية.
4. أن الموضوعية تقتضي عدم التحيز واستبعاد أي فكرة مسبقة.

إن النسبية الاجتماعية ينتج عنها نسبية معارفنا حول الواقع وتكون موضوعية نظام معرفي قائم في مجتمع معين محددة بالأطر الاجتماعية الخاصة بذلك المجتمع. و من تم تمثل أهداف وأسس علم اجتماع المعرفة عند **غيرفيتش** محاولة لتجاوز النظرية الاجتماعية الغربية. حيث يعتبره بعض الكتاب « **الوحيد الذي تمكن من فضح بعض النظريات والمناهج التي يدعي أصحابها بأنها علمية وموضوعية، وبين أرضيتها الفلسفية المتكونة من مجموعة أفكار مسبقة يسلم بها عالم الاجتماع ثم يوهمنا بأنه أكتشفها في الواقع العيني.**» (عبد اللطيف عبادة :1984-304).

خامسا: آرثر شيلد: نظرية الحقيقة الموضوعية.

اهتم **شيلد** بدراسة المحددات الاجتماعية للفكر، وتتحدد لديه الأفكار و المعرفة من خلال الأفعال الإنسانية، ويتغير هذا الفكر تبعا للمواقف الاجتماعية التاريخية، وذلك وفق منطق معين.(طه نجم: 1996-57). ومن تم يحاول **شيلد** التأكيد على مجموعة من المسلمات: (1996- 58-59).

1. **معيارية المنطق:** المنطق ليس حالة شكلية مجردة ولكنه حالة ثقافية، وماهو منطقيا في مجتمع معين لا يعد كذلك بالضرورة في مجتمع أخر.
2. **تعدد أنماط التفكير:** لا يوجد نمط واحد من التفكير نظرا لعدم تماثل الأشخاص حواختلاف القيم والمواقف في المجتمعات.
3. **العقل مصدر اجتماعي للحقيقة:** ويظهر ذلك من خلال عمليات الاتصال. وهو ما يجعل المعرفة في بعض معانيها تتميز بمحددات اجتماعية.

ومهما كانت هذه المحددات مبهمة أو غامضة مثل العنصرية أو الوطنية فيمكن وجودها في المجتمع، فإن العقل يتحدد فقط من خلال تدخل الواقع الاجتماعي. وتم يشكك **شيلد** في وجود احتمالات واقعية ونظرية توصلنا إلى حقيقة موضوعية مشتركة وذلك بالنظر إلى نسبية الحقيقة. إضافة إلى وجود عوائق اجتماعية تقف أمام حدوث اتفاق عام حول الحقائق المختلفة، منها: (طه نجم 1996-60).

1. الأنساق المقارنة للفلاسفة و الإيديولوجيين.
2. كل نسق يدعي على وجه الحصر أن له أنصارا يلتفون حوله.
3. ميل العالم الاجتماعي للالتحام سوف لا يقبل أي مقياس منطقي أو واقعي للحقيقة الموضوعية المشتركة.
4. التأكيد على أن الحقيقة المؤكدة في أي نسق هي الحقيقة العقائدية فقط.

سادسا: توماس لوكمان / بيتر برجر: البناء الاجتماعي للحقيقة.

في مؤلفاهما الشهير: "**البناء الاجتماعي للحقيقة**" ينطلق الكاتبين من تقرير حقيقة هامة، وهي أننا « **جميعا مدينين لمعرفة عامية قبل كل شيء، نستطيع أمامها أن نمحو ما يكون شرطا نهائيا بالنسبة لعلمنا**».(توماس لوكمان:1986-11)، ويشير هذا الكتاب إلى أن:

- التشكيلات النظرية لا تنفد إلى ما هو حقيقي.
- المبالغة في أهمية الفكر النظري في المجتمع وفي التاريخ هو خطأ ملازم للمنظرين.

إن الواقع أو الحقيقة تبنى اجتماعيا من خلال مجموعة من المحددات كما أن القيم وأوجه النظر إلى العالم ذات أسس اجتماعية. ومن تم يعمل علم اجتماع المعرفة كغيره من العلوم على تكديس الدلائل على نسبية و محدودية الفكر البشري. وتحليل السيرورات التي ترد فيها الأفكار من خلال: (توماس لوكمان:1986-12- 13).

1. الاهتمام بالعلاقات بين الفكر البشري و السياق الذي انبثق فيه.
2. اعتبار أن العامل الاجتماعي هو المؤثر في الأفكار وليس البـــيولوجي النفسي أو التاريخي.
3. تحديد بأي نوع من الأشخاص ننتظر نوع معين من المعرفة.

و ما دام الواقع يبنى اجتماعيا، فلا جود لمعرفة منفصلة عن إطارها الاجتماعي.

من خلال مطلب علم اجتماع المعرفة نستخلص بأن:

- أن مجموع المعارف والنظريات السائدة في الغرب، والتي تأخذ كمسلمات أو كحائق علمية عالمية، تعتبر من وجهة نظر علم اجتماع المعرفة حقائق مشروطة اجتماعيا و ثقافيا.و من تم لا يمكن التعامل مع أي معرفة أو فكرة إنسانية بمعزل عن الإطار الاجتماعي الذي وردت فيه.
- لا وجود لحقائق موضوعية وعلمية مطلقا، وكل المعارف والمناهج نسبية متغيرة بحسب الزمان والمكان والحال. يبدو على أنه معارف علمية خالصة، لا يخلو في جوهره من التأثيرات الاجتماعية الإيديولوجية والقيمية. لذلك فهو محل شك ونقد من قبل الغربيين أنفسهم.

المطلب الخامس: إشكالية الموضوعية في المرجعية العلم اجتماعية الغربية التقليدية:

أولا: الموضوعية من منظور وضعي:

تقوم الوضعية في الدراسات الاجتماعية، على مبادئ الفلسفة الوضعية التي صاغها كونت خلال القرن التاسع عشر(**19م**)، وتشكل النظرية العلمية للصياغة نسقا فكريا مركزه قضيتان مرتبطتان: (نيقولا تيماشيف: 1992- 47).

الأولى: قانون الحالات الثلاث: وتمثل حالة التفكير الوضعي آخرها.

الثانية: نسق العلوم: الذي مؤداه أن العلوم تنتظم في نسق تسلسلي يشغل علم الاجتماع قمته. وعلم الاجتماع من منظور وضعي عبر عنه **كونت** بقوله: « **وأعني بالفيزياء الاجتماعية دلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعا لدراسته باعتبار هده الظواهر من نفس روح الظواهر الفلكية و الطبيعية الثابتة.**» (نيقولا تيماشيف: 1992-49). ورغم التعديلات المستمرة التي عرفها الموقف الوضعي إلا أن مسلماته الإنسانية بقيت كما هي تقريبا وهي:

1. **التجربة الحسية:** هي السبيل الوحيد إلى تحصيل المعرفة العلمية الموضوعية حول المجتمع يقول **دوركايم:** « **إن العلم لا يستطيع أن ينهج منهجا آخر غير اعتبار الإحساس نقطة بدأ لدراسته.....**» (إميل دوركايم:دت-87).
2. **موضوع العلم:** هو العلاقات القائمة بين الظواهر، والتي لها ميزة الخارجية، ولا يكون البحث في جوهر الأشياء و الأبنية الخفية.
3. **القوانين الاجتماعية:** تعبر عن حالات الانتظام المميز لظواهر المجتمع. فالمجتمع كما يقرر كونت يشبه الكائن الحي في خاصية واحدة وهي أن فهم الكل يمكن التوصل إليه بطريقة أفضل من الأجزاء.(نيقولا تيماشيف:1992-52).
4. **التوقع:** اعتبار القدرة على التوقع أو الفائدة العملية للمعرفة معيارا آخرا لقيمتها العلمية.

ومن هذا المنطلق فإن الموضوعية حسب التصور الوضعي تكمن في قضية الفصل الضروري بين مجالين للمعرفة:(عنصر العياشي:1983-55).
الأول: يتمثل في إصدار أحكام متعلقة بوقا ئع أو حقائق وهو المجال الذي يمكن ضمنه تحقيق الموضوعية لأنه مفتوح للملاحظة و الإثبات.
الثاني: يتمثل في صياغة أحكام قيمة وهو ما يتعارض مع العلم والموضوعية. فالعلم كما يرى **لند برج** لا يستطيع ولا ينبغي له أن يصوغ أحكاما قيمة (نيقولا تيماشيف:1992-291).

ويكون البحث الاجتماعي موضوعيا من خلال إلتزام الباحث ب:
1. التخلي عن الالتزام بأية أفكار أو توجيهات قيمة مسبقة .
2. محاولة الكشف عن ما هو قائم دون إخفاء معنى عليه .
3. التزام الباحث بتفسير الاجتماعي للاجتماعي أي تناول الظواهر الاجتماعية كما لو كانت أشياء أو باعتبارها مماثلة للظواهر الطبيعية و الفيزيائية. يقول **دوركايم:** « **ومعنى أن نعتبر الظواهر الاجتماعية أشياء هو دراستها بنفس الطريقة التي تدرس بها الظواهر الطبيعية. أن تتحرر من كل فكرة مسبقة حول هذه الظواهر، وأن تأتي معرفتنا بها من الخارج عن طريق الملاحظة والمشاهدة، وليس من الداخل عن طريق التأمل و الاستبطان...**» (إميل دوركايم:دت-65).

فوحدة الموضوع أو الوجود كما سادت عند التنويريين ثم عند كونت اقتضت القول بوحدة في المنهج عند **دوركايم**. وقد تفاءل أصحاب الوضعية الجديدة بتحقيق هذه الموضوعية التي

تجرد المنهج العلمي من كل العوالق، لذلك انصبت جهودهم على تطوير مناهج البحث الاجتماعي وأدوات الملاحظة، وأساليب جمع البيانات، وابتكار المقاييس المقننة واستخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية.(سمير أيوب:دت-228).

هذا الموقف الوضعي من الموضوعية وكيفية تحقيقها نجده سائدا لدى المبحوثين وضمن البحوث التي تناولناها كعينة للبحث حيث أن الفكرة السائدة هي:

- ضرورة التجرد من القيم و الأحكام المسبقة عند دراسة الضاهرة الاجتماعية.
- ضرورة الالتزام بقواعد منهجية مضبوطة للوصول إلى فهم موضوع للظواهر المبحوثة.

وخلاصة هذا الموقف: « **أن نفرض عليها* أن تكون موضوعية على نمط العلوم الطبيعية نفسها.. ويلزم علماء الاجتماع أن يكشفوا عن طريق ملاحظة حرة دون استحسان أو استهجان للظواهر السياسية، وأن يرو فيها بصفة أساسية، كما هو في العلوم الأخرى مجرد موضوع قابل للملاحظة**».(مادلين غرافيتس:2003-310).

هذا الموقف الوضعي يبقى وفيا لمنطلقاته الأساسية، خلال تطوراته اللاحقة. ويمكن الكشف عن سلبية هدا الموقف من الموضوعية في الدراسات الاجتماعية من خلال إبراز بعض الانزلاقات التي وقع فيها الوضعيين :

- التأسيس لنظرة اختزالية للحقيقة الاجتماعية باعتبارها تتعلق بالمعطيات الخارجية المحسوسة، وبالتالي إغفال جانب جوهري في السلوك الإنساني باعتباره سلوك إراديا وواعيا.
- لم يستطع الوضعيين الالتزام بشروط الموضوعية كما حددوها حيث أنطلق كلهم- كما يظهر في كتاباتهم مختلفة – من مواقف قيمية وإيديولوجية معلنة في أغلب الأحيان.

ثانيا: الموضوعية من منظور ماركسي:

يستند الموقف المعرفي لعلم الاجتماع الواقعي أو العلائقي إلى فلسفة **هيجل** المثالية وفلسفة **ماركس** المادية، القائمتان على التفسير الجدلي للتغير التاريخي. وبالتالي فإن علم المجتمع كما يسميه **ماركس** لا يبحث في مظاهر الأشياء وإنما يبحث فيما هو حاصل أو واقع فعلا من خلال التفسير العلائقي. يقول ماركس: « **العلم سوف يصبح من دون جدوى لو أن المظهر الخارجي للأشياء وجوهرها كانا متطابقين**».(عنصر العياشي.1983-72)

تقوم الماركسية كنظرية في علم الاجتماع على مسلمتين أساسيتين: (نيقولا تيماشيف.1992-85).

<u>الأولى: النزعة الاقتصادية الحتمية:</u> البناء المادي هو المحدد لبناء المجتمع وتطوره وبالتالي يكون للعمل كممارسة اجتماعية دور أساسي في الحياة.

<u>الثانية: آليات التغير الاجتماعي:</u> التي يجب أن تفهم في ضوء التصور المادي الجدلي.

من هنا تبرز أهمية العلاقات الاجتماعية في فهم وتفسير إعادة إنتاج المجتمع على حساب المظاهر الخارجية كما هو الحال عند الوضعيين. فمقولة رأس المال مثلا تشير إلى علاقة وليس إلى أشياء مجردة أو ملموسة منفصلة، و يكون الاقتصار على تحليل المظاهر بمثابة إنتاج إيديولوجيا، حيث تنحسر المهمة النقدية للباحث الاجتماعي تحت تأثير المصالح البرجوازية.(عنصر العياشي: 1983.- 73). وبالتالي فإن التحليل العلائقي هو الأسلوب الموضوعي لدراسة المجتمع من خلال إلتزام الباحثين ب: (عنصر العياشي:1983-78).

1. **تميز الموضوع الاجتماعي:** تأكيد الطبيعة الاجتماعية والتاريخية للسلوك الإنساني ورفض أي طبيعة نفسية أو طبيعوية تكون محددة قبل.
2. **خاصية العلائقية:**التأكيد على الجانب العلائقي للظواهر الاجتماعية، مقابل التشييئي لأن علاقات الإنتاج هي التي تحدد الأشياء.
3. **التمييز بين المظهر و الجوهر:** حيث أن التحديد العلمي يتناول الثاني من خلال الأوليات الخفية، لأن الواقع يقدم نفسه بطريقة معكوسة.

بمعنى أن إشكالية الموضوعية وعوائقها لدى الماركسيين تكمن في تأثير الإيديولوجية على علماء الاجتماع. وأن الموضوعية تتحقق بالتخلص من التأثيرات السلبية للمقولات الإيديولوجية البرجوازية.(سمير أيوب:دت-122). **فماركس** و أتباعه رغم انتقادهم للنزعة الوضعية واتهامها باللاموضوعية فهم يرون أن هده الأخيرة - الموضوعية - ممكنة التحقيق من خلال التزام الباحث بمنهج المادية التاريخية من جهة، وممارسة النقد والتخلص من تأثير الإيديولوجيا القائمة من جهة أخرى.

و رغم محاولة الماركسيين لتجاوز الموقف الوضعي في الدراسات الاجتماعية، فقد وقعوا في أخطاء متشابهة من خلال:

- التفسير الأحادي للمجتمع التاريخ و الثقافة، باعتبار أن كل ذلك تابع للعامل الاقتصادي، وهو تصور قاصر و مختزل.
- ينطلق **ماركس** من مواقف قيمية و أيديولوجية سابقة ولاحقة. فالسابقة لأن الماركسية تفترض عدم صلاحية النظام الاجتماعي القائم، واللاحقة لأنها كانت بمثابة تبريرات لأنماط معينة من التغير الاجتماعي، و دعوة صريحة لإقامة المجتمع الشيوعي.

ثالثا: الموضوعية من منظور فيبري/ علم اجتماع الفهم:

ينطلق هذا الموقف من تأكيد الاختلاف الجدري بين موضوع العلـــــم الطبيعي وموضوع علم الاجتماع، و يرى **ماكس فيبر**-أبرز ممثلي هذا الاتجاه-أن علم الاجتماع هو:« **ذلك العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي، لكي يتمكن من تقديم تفسير سببي لمجراه و نتائجه...**» (نيقولا تيماشيف:1992-272). أي تفسير السلوك الإنساني في ضوء

المعنى الذاتي الذي يعطيه الفاعلين الاجتماعين لأفعالهم من خلال منهج الفهم ، الذي يقوم على الأسس الآتية:

1. **وحدة التحليل:** هي الفرد من خلال الفعل، في مقابل الكيانات الاجتماعية.
2. **أنماط الفعل:** التمييز بين الفعل الذي هو سلوك إنساني ذي معنى، وبين السلوك الذي هو مجرد حركات، أو ردود أفعال خالية من المعنى.
3. **الفهم التأويلي:** كغاية للباحث وليس كمنهج، وينقسم التأويل إلى: الفهم المباشر لكل ماهو قابل للإدراك عن طريق الملاحظة، والفهم التفسيري بالتعرف على الدوافع التي تسبب ظهور أفعال معينة.

و من تم كانت دعوته واضحة إلى تأسيس علم اجتماع متحرر من القيم، حيث ميز **فيبر** بين الأحكام المتعلقة بما هو موجود أو كائن وهي أحكام الواقع، و الأحكام المتعلقة بما يجب أن يكون وتمثل أحكام القيمة. (عنصر العياشي: 1983-127). وهو ما يتضح أكثر من خلال المسلمات التي ينطلق منها **فيبر**: (فريدريك معتوق 1985-93).

1. التمييز بين مجال أحكام الواقع وأحكام القيمة
2. الإقلاع عن كل فكرة إصلاح من قريب أو بعيد.
3. الحيادية التامة المسبقة واللاحقة للباحث.

و يعتبر **فيبر** أن العلم: « **ليس منحة من السماء ولا يأتي من خلال الوحي و الإلهام والتأمل ولكنه يظهر نتيجة جهد موضوعي، يعتمد الأساليب الموضوعية الرامية نحو الفهم والتفسير.**» (توفيق نبيل السمالوطي:1989 - 227).

و قد كرس **فيبر** اهتمامه لمعالجة مسألة العلاقة بين المعرفة العلمية و القيم معتبرا أن المهمة الأساسية في مجال المعرفة الاجتماعية تكمن في تطوير منهجية خاصة تمكن من استبعاد تأثير عناصر القيم على الباحث.(سمير أيوب:دت- 127). هذه العناصر التي يجب استبعادها لتحيق الموضوعية هي :

1. نظام القيم أو الأحكام القيمية و الجمالية.
2. التفضيلات والانتماءات السياسية.
3. النظرة إلى العالم.

و هي عناصر غير عقلانية يجب فصلها عن العلم. وهو ما يعني أن **فيبر** رغم معارضته للوضعيين في نزعتهم الحسية إلا أنه يوافقهم فير ضرورة الفصل بين مجالي العلم والقيم وأن ذلك ممكن من خلال منهج الفهم التأويلي، وضروري لتحقيق موضوعية البحث الاجتماعي.

المطلب السادس: الموضوعية من خلال رؤية علم-اجتماعية نقدية:

بالنظر للانزلاقات المنهجية والمعرفية التي وقع فيها الموقف التقليدي فقد ظهرت تصورات نقدية، لإشكالية الموضوعية، و هو ما سنحاول إبرازه من خلال مواقف كل من : **آلفين غولدنر/ جيوفاني بوسينو .**

أولا: آلفين غولدنر

ينطلق **غولدنر** في فكرة أساسية أو مسلمة يتفق حولها علماء الاجتماع، فهم يفترضون أن الناس العاديين يتأثرون بأوضاعهم الطبقية و الأسرية..... في حين أن علماء الاجتماع متحررين تماما من هذه الضغوط.(نبيل السمالوطي: 1989- 501). وبالتالي ف **غولدنر** يفند دعوى الموضوعية بمعنى انفصال الباحث عن المبحوث. ويتهم علماء الاجتماع بممارسة نوع من الثنائية المنهجية، بتقسيم أعضاء المجتمع إلى:

- صفوة علماء الاجتماع.
- الجماهير و هم تحت الصفوة.

إن عالم الاجتماع شأنه في ذلك شأن كافة أعضاء المجتمع فهو يتأثر بالظروف المحيطة، و من تم فلا مجال لإضفاء الموضوعية من خلال اعتماد منهج العلوم الطبيعية و ذلك بالنظر إلى الحقائق التالية:(نبيل السمالوطي.1989.-501-502).

1. **<u>خصوصية الموضوع العلم-اجتماعي:</u>** اعتراض العديد من علماء الاجتماع على إمكانية تطبيق المنهج العلمي بالمفهوم الطبيعي على دراسة المجتمع باعتبار هذا الأخير نسقا أخلاقيا، و تاريخيا.

2. **<u>تعدد المناهج:</u>** يمكن دراسة الظاهرة الواحدة بعدة طرق متناقضة وجميعها طرق علمية وإمبريقية، مما يؤدي إلى الحصول على نتائج متناقضة.
3. **<u>الأفكار القبلية:</u>** يتضمن علم الاجتماع مجموعة من الأفكار القبلية ويعتمد عليها بطبيعته وذلك حتى بالنسبة للدراسات الامبيريقية.
4. **<u>الإطار النظري:</u>** الذي يميز الدراسات الاجتماعية ويتضمن نوعين من الفروض:
   أ. **النوع الأول: المسلمات:** وهي الفروض المصاغة داخل النظرية والمحددة بوضوح.
   ب. **النوع الثاني: الفروض الأساسية:** أو الفروض الخلفية وتوجد بشكل غير صريح في مجال اللاشعور العلم اجتماعي. وأهميتها في تأثيرها العميق على الباحث خلال كل مراحل البحث. وتقسم هده الفروض بدورها إلى قسمين:

- **القسم الأول:** الفروض الواسعة النطاق وتتعلق بالأفكار حول الكون والإنسان.

- **القسم الثاني:** الفروض الخلفية المحدودة: مثل تصور الأساس الذي يقوم عليه المجتمع و الإنسان، أو تصور أن المجتمع يقوم في جوهره على التوازن أو الصراع. هذه الفروض تكتسب خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية للباحث وبالتالي من شانها أن تؤثر على إدراكنا للعديد من المجالات بصيغة محددة مثل المجتمع والجماعة و الطبقة و التدرج. و بالتالي يقترح غولدنر مفهوم **"التأمل السوسيولوجي"** الذي يتناول ما يهتم به علماء الاجتماع بالفعل و ما يرغبون عمله داخل هذا العالم بهدف معرفة هذا العالم المغترب عن عالم الاجتماع، « **فالقضية التي يجب أن تواجه الباحث في هذا العالم لا تتصل بكيفية إنجاز البحوث بقدر ما تتصل بطبيعة الحياة التى يعيشها.**» (السيد الحسيني: 1986- 216).

فالموضوعية عند **غولدنر** لا تعنى انفصال الباحث عن موضوعه لأن ذلك فهم صوري للظواهر، و لكنها تعنى التفاعل بين الباحث و الموضوع والتسليم بأهمية الذات كمصدر م هم للمعرفة الصادقة أو ما يعبر عنه **غولدنر** ب:«**استبدال التصورات بمعاينة حقيقية تمكنه – الباحث- من فهم المواقف الاجتماعية فهما عميقا.**» (السيد الحسيني:1985 -217).

ثالثا: جيوفاني بوسينو:

باعتبار أن الموقف المعاصر موقف متميز عن سابقيه في نظرته إلى إشكالية الموضوعية وبما أن ما أطلعنا عليه من دراسات سابقة حول هذا الموضوع في العالم العربي وفي الجزائر، ما زالت رهينة المواقف التقليدية، سوف نتعرض لبعض ملامح من خلال: **بوسينو.** حيث ينطلق في مؤلفه الهام : **نقد المعرفة في علم الاجتماع** من أن علم الاجتماع قد عرف خلال الأربعين سنة الأخيرة حالة انقلاب: « **تفتت كل شيءالجماعة التي تحترف مهنة علم الاجتماع بوصفها جماعة علمية، دور عالي في الاجتماع، مقاييس العلمية ...**» (1995-07). و من تم يصف علم الاجتماع ب **"العلم العاجز"**، الذي يستمر في تنمية قصة أساطيره العريقة. فلا موضوعية ولا علمية تميز معارفنا حول المجتمع. وتعود هذه الوضعية إلى قضيتين أساسيتين ارتبطتا بعلم الاجتماع مند نشأته الأولى: (1995-34. 35).

القضية الأولى: الأحادية المنهجية: المرتبطة بمنهج علمي يقوم على الكمية و القياس فقد حاول علماء الاجتماع و منذ البداية التأسيس لعلمية علمهم بتقليد العلوم الطبيعية والفيزيائية و الاقتصادية من خلال المماثلات المختلفة فمن **كونت** و **ماركس** إلى **دوركايم** و **بارسونز** يظهر هذا الإصرار على المماثلة من خلال:(1995-34).

1. الرغبة في وضع علم الاجتماع مكان الميتافيزيقا و الدين.
2. وضع العقل البارد في مكان الإيمان و الأهواء.
3. التمييز بين الغايات و الوسائل و الوقائع و الآراء.
4. التعارض بين العالم الموضوعي و العالم الحسي للمشاعر.

و هـــي منهجيـــة يقـــول بوســـينو:«**أضـــفت علـــى علـــم الاجتمـــاع طـــابع تأسيســـي ثقيل، وبيروقراطي كثيف.....**» (1995-05).

القضية الثانية: الازدواجية الشديدة لعلم الاجتماع: فقد أظهر هذا الأخير « **مع بداية انهيار مجتمعات النظام القديم، وعلى الفور أخذ يطمح لتحليل الحداثة... و أراد خلق الشروط لإقامة حياة اجتماعية عقلانية....**» (1995-22)، فعلماء الاجتماع الأوائل «**أراد وا أن يكونوا علماء حقيقيين و مصلحين اجتماعيين أيضا....، وهكذا أضهرعلم الاجتماع منذ بداية تاريخه ازدواجية شديدة: علم ونبوءة تجربة ومشروع إصلاحي**».(1995-23). وهو ما نتج عنه:

1. وجود علوم اجتماعية متنافسة.
2. غياب نظرية موحدة وشاملة، فهناك نظريات مؤقتة تولد الوقائع ولكنها لا تتطابق أبدا مع الوقائع.
3. الإخفاق في التوصل إلى حلول اجتماعية للمشاكل. التي أصبحت تتغير أو تظهر ثانية تبعا للتصورات والمشاريع الاجتماعية المتغيرة.
4. و من ثمة فقد أصبح علم الاجتماع يتميز منذ الحرب العالمية الثانية، بكونه:
علم ذا حدود غامضة وهوية سديمة. نتائجه أصبحت إدراكية وقابلة للنزاع.
5. مفاهيمه وتصوراته غالبا ما تكون عبارة عن استعارات، من العلوم الأخرى. أصبح الواقع الاجتماعي والثقافة يدرس كما لو أن الأمر يتعلق بتاريخ طبيعي للمجتمعات.

هذه الوضعية جعلت **بوسينو** يقترح الأخذ بتصور **غولدنر** ثانية، وإعطائه منظورا مختلفا يقوم على:

- التحول نحو علم اجتماع اجتماعي، يعني بتاريخ التحليل الاجتماعي.
- التأكيد على ضرورة علم السيمياء وعلوم الاجتماع، أو دراسة علم الاجتماع بوصفه خطيا.
- البحث عن نظرية جديدة للمجموعات في علم الاجتماع.
- إعادة التفكير في مفهوم الاجتماع.

يتميز موقف **بوسينو** بسمة تجديدية أساسية و هي وصفه الوحدة المنهجية في علوم الاجتماع، و الاستعارات من العلوم الأخرى بالمعرقل لتطور و موضوعية هذا العلم. ومن تم فهو يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم و مسلمات هذا العلم.

بالنظر إلى المناقشة السابقة يتضح أن المواقف المعرفية الغربية على اختلاف تصوراتها فهي تشترك في عدة تصورات أهمها:

- التصور الوضعي لعناصر المجتمع، من فاعلين اجتماعين وعلاقات وبنى اجتماعية باعتبارها كائنات مستقلة بذاتها، تخلق وجودها وتحدد شكلها ووظيفتها.

- اشتراك هده المواقف في الدعوة الصريحة للفصل بين الواقع والقيمة، أو بين الذات والموضوع كشرط مبدئي لتحقيق الموضوعية وهو شرط لم يلتزم به في بناء نماذجهم النظرية و المنهجية.
- لا توجد إشارة واضحة إلى علم للظواهر الاجتماعية دي طبيعة معرفية متميزة يعكس خصوصية الموضوع المدروس.
- رغم جدة الطروحات المحدثة والمعاصرة لقضية الموضوعية في علم الاجتماع إلا أنها لم ترقى إلى درجة تقديم بديل نظري ومنهجي واضح وممكن التجسيد. و ذلك لاستمرارية ارتباطها بنفس بالمنطلقات الفلسفية و المعرفية الغربية القائمة منذ عصر التنوير.

هذه الوضعية تستدعي منا بحث قضية الموضوعية ضمن المرجعية الإسلامية المغايرة للمرجعية الغربية و منطلقاتها الفلسفية.

المطلب السادس: إشكالية الموضوعية من رؤية إسلامية:

أولا: عقيدة التوحيد:

في مؤلفه الكبير " **فتاوى العقيدة** "، يقول **الشيخ محمد بن صالح العثيمين**: « **التوحيد لغة مصدر وحد يوحد، أي جعل الشيء واحدا، و هذا لا يتحقق إلا بنفي و إثبات، نفي الحكم عما سوى الموحد، و إثباته له..... و أنواع التوحيد بالنسبة لله عز و جل**

تدخل كلها في تعريف عام و هو افراد "الله سبحانه و تعالى بما يختص به".» و هي حسب ماذكر أهل العلم ثلاثة : (2004-09)
الأول: توحيد الربوبية، و هو: « إفراد الله سبحانه و تعالى بالخلق، و الملك والتدبير» (2004-07)
الثاني: توحيد الألوهية و هو « افرادالله سبحانه و تعالى بالعبادة» (2004-09)
الثالث: توحيد الأسماء و الصفات و هو « إفراد الله سبحانه و تعالى بمى سمى الله به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه و سلم...» (2004-10)

يقول الشيخ **عبد الرحمان بن ناصر السعدي** أن من أسماء الله الحسنى و صفاته العلىأنه **"العليم الخبير" « و هو الذي أحاط علمه بالظواهر و البواطن و الإسرار و الإعلان وبالواجبات، و المستحيلات و الممكنات، و بالعلم العلوي و السفلي، و بالماضي والحاضر، و المستقبل، فلا يخفى عليه شيء.....»(2002-26)**

ثانيا: الوجود من منظور إسلامي:

1. **طبيعة الوجود:** يقول الله تعالى:« **هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب و الشهادة**» [الحشر:22]، يقول **الشيخ بن ناصر السعدي:**« **أن الله أخبر انه المألوه المعبود، الذي لا إله إلا هو..... و كل إله سواه باطل لا يستحق من العبادة مثقال ذرة.... ثم وصف نفسه بعموم العلم الشامل، لما غاب عن الخلق و ما يشاهدونه.... و أنه المالك لجميع الممالك، فالعالم العلوي و السفلي و أهله، مماليك لله فقراء مدبرون.**» (2003-814).

2. **الكون تحكمه الأسباب المخلوقة:** يقول تعالى:« **هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا...**»[البقرة:29]، يقول **الشيخ بن ناصر السعدي** « **أي خلق لكم –برا بكم و رحمة- جميع ما في الأرض، للانتفاع و الاستمتاع و الاعتبار.**» . **(2003-41).**

و من تم فإن مقتضى التوحيد كما ذكرنا سابقا هو الإيمان بأن هذا العالم الذي خلقه الله تعالى « **بسبب انه من خلق الله الواحد الحكيم المنزه في خلقه عن العبث –قد حكمته و تحكمه- السنن و القوانين التي هي الأخرى مخلوقة لله....**» (محمد عمارة:1981-39).

3. **التدبير:** يقول **الشيخ العثيمين:** « **الله عز و جل منفرد بالتدبير فهو الذي يدبر الخلق ويدبر السماوات و الأرض كما قال الله سبحانه و تعالى « ألا له الخلق و الأمر تبارك الله أحسن الخالقين» [الأعراف: 54]. و هذا التدبير شامل لا يحول دونه شيء و لا يعارضه شيء. و التدبير الذي يكون لبعض المخلوقات كتدبير الإنسان أمواله وغلمانه و خدمه و ما أشبه ذلك هو تدبير ضيق محدود، و مقيد غير مطلق...**» **(2004-09).**

4. **الإنسان الخليفة:** يقول **الله تعالى:**« **و إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة...**» **[البقرة:30].** يقول **الشيخ بن ناصر السعدي:**« **هذا شروع في ابتداء خلق آدم - عليه السلام- أبي البشر، و فضله، أن الله تعالى –حين أراد خلقه- أخبر الملائكة بذلك، و أن الله مستخلفه في الأرض.**» **(2003-41).**

و ما دام أن هذه الحقائق معلومة من الدين بالضرورة فقد وجب على كل مسلم علمها بأدلتها الشرعية، و الإيمان بها و تحقيقها في حياته اليومية اعتقادا و سلوكا، و من تم تكون ممارسته اليومية بما في ذلك الممارسة العلمية، منضبطة بمجموعة من الضوابط و ليس كما هو سائد في الغرب حيث أن الضابط الوحيد هو العقل البشري.

ثالثا: ضوابط العلم و المعرفة من منظور إسلامي:

حتى لا يقع الباحث في المتاهة التشرذم الفكري الذي وصل إليها الفكر الغربي كما رأينا من قبل، نورد بعض الضوابط المنهجية للبحث الاجتماعي من رؤية إسلامية كما أوضحها **محمد أمزيان:**

الضابط الأول: ضرورة إعادة النظر في مفهوم العلمية: (1991-249) أي التخلي عن الإسراف في تقليد مناهج البحث في العلوم الطبيعية، و المماثلات. و ذلك بالتأكيد على:

الفوارق الموضوعية بين ما هو اجتماعي و ما هو طبيعي:

- من حيث الاختلاف في نوعية العلاقات المنظمة لكل من العلوم الطبيعية والإنسانية، و الاختلاف في القابلية للإدراك.
- الاختلاف في قابلية الإدراك.
- الاختلاف في درجة التعقيد.

1. **الفوارق المنهجية:**
   - الملاحظة الخارجية لا تعمق معرفتنا بالظواهر الإنسانية.
   - عدم المطابقة بين المنهج و الموضوع.
2. **تنوع الأساليب العلمية.**

الضابط الثاني: ضرورة اعتبار الوحي ضمن المصادر المعرفية: و ذلك من مقتضيات عقيدة التوحيد كما ذكرنا في بداية هذا المطلب. فالمذاهب العلمانية و الوضعية – و نتيجة لخصوصية تاريخية و معرفية غربية- تقوم على أساس أن الدين ليس له أي اعتبار في هذه القضايا، يجب التنبيه إلى أن العلمانية التي استخدمت كوسيلة أيديولوجية شيء طارئ و أن الأصل في ذلك هو الدين.(1991-265).

1. إمكانية الوحي في توثيق المصادر المعرفية لعلم الاجتماع.
2. اهمية الوحي في تصحيح أخطاء ميتافيزيقا علم الاجتماع.
3. أهمية الوحي في صياغة القوانين الاجتماعية.

الضابط الثالث: ضرورة التزام المذهبية الاسلامية القائمة على التوحيد.(1991-301)

1. اعتبار التوحيد أساسا نظريا و منهجيا و مذهبيا بديلا.
2. الفوارق الدلالية للألفاظ الاجتماعية بين المذهبية الإسلامية و الإيديولوجيات الوضعية.

الضابط الرابع: ضرورة التحرر من النزعات الذاتية و التوجيهات الأيديولوجية:
بمعنى ضرورة التمييز بين الالتزام العلمي و الالتزام الإيديولوجي.(1991-325)

الضابط الخامس: ضرورة التزام النظرة المعيارية :(1991-335)
و ذلك من رؤية اسلامية تهتم بالقيم، و الأخلاق. على خلاف الموقف الوضعي.

الضابط السادس: ضرورة تحديد الثابت و المتغير في: (1991-335).
المعتقدات / الأخلاق/ التشريع و الاجتماع.

الضابط السابع: ضرورة تجاوز التفسير الأحادي: و ذلك بالتزام النظرة الشمولية في تحليل و تفسير قضايا الإنسان و المجتمع.(1991-369).

هذه المجموعة من الضوابط ترتبط في أصلها بالأساس العقائدي الإسلامي، و هو ليس بالأمر الغريب، فقد ارتبطت كما رأينا – و كما سنوضح في الفصل الرابع- كل الأنساق العلمية الطبيعية و الاجتماعية التي نشأت في الغرب بخصوصية تلك المجتمعات التاريخية، و أشكال الاعتقاد و المعارف و الفلسفات السائدة فيها، على الرغم من شذوذها و هشاشة التفسيرات التي تقدمها، و تم فإن الارتباط بإطار عقائدي و مرجعية تستند إلى الوحي السماوي المنزه يكون أولى و أكثر مصداقية.

خلاصـــــة الفصـل:

1. لا يمكن اعتماد مفهوم الموضوعية كمقابل للذاتية.

2. إن المواقف الإبستيمولوجية الغربية تشترك في مسلمة واحدة وهي التصور الوضعي للعلم، واعتبار أن الموضوعية تتحقق من خلال الفصل بين مجال العلم ومجال القيم. و أن اختلاف هذه المواقف ليس في شكل الموضوعية المبتغاة و إنما في أسباب عدم تحققها في العلم -الاجتماعي، و التصورات لكيفية تحقيق ذلك.

3. لا يوجد موقف ثابت يحدد التناول الموضوعي للواقع الاجتماعي، وأن الاتفاق قد حصل حول ضرورة الفصل بين مجال العلم، و مجال القيم.

4. إن هذا التصور الوضعي للموضوعية قد انتهى بالمشروع المعرفي الغربي إلى حدود غامضة حيت تحول إلى عقائد دوغمائية تدعي لنفسها الحقيقة، ثم ما تلبث حتى تأتي أخرى فتفندها.

5. تميز الرؤية الإسلامية لمسألة الموضوعية، كان من منطلق موقفها المتميز من الوجود، الذي ينقسم إلى مادي موضوعي في عالم الشهادة، و معياري لا مادي خاص بعالم الغيب.

وأخيرا فإن المناقشات حول الموضوعية في علم الاجتماع ضمن المرجعية الغربية لم تنطلق من خصوصية الموضوع الاجتماعي في حد ذاته، وإنما انطلقت من مسلمات و مفاهيم مستعارة من العلوم الطبيعية و الفيزيائية من جهة، و من منطلق الخصوصية التاريخية و المعرفية التي شكلت ظروف نشأة هذه الأنساق المعرفية من جهة أخرى، مما جعلها تدور في حلقة مفرغة، و كرس استمرارية مأزق الموضوعية.

و من تم يجب إعادة النظر في تصورنا لمفهوم الموضوعية في علم الاجتماع من أساسه:

- انطلاقا من خصوصيتنا التاريخية و العقائدية، و استقلالنا الحضاري.
- بشكل مستقل عن العلوم الأخرى.
- بكيفية تراعي خصوصية الموضوع الاجتماعي.

و من تم ننتقل في الفصل الموالي إلى مناقشة مشكلة الموضوعية، على مستوى علم الاجتماع، و من خلال دراسات عربية و محلية.

مراجـــــع الفـــصل:

1. **القرآن الكريم**، المصحف الشريف، برواية حفص عن عاصم، مكتبة و مطبعة الشربجي، دمشق.

2. أندريه لالاند: **موسوعة لالاند الفلسفية**. تعريب /خليل أحمد خليل. منشورات عويدات بيروت المجلد الثاني.الطبعة الثانية 2001.

3. الزواوي باغورة: **مدخل جديد إلى فلسفة العلم**.مطبعة دار الهدى.عين مليلة.الجزائر.دم.2001.

4. ماهر عبد القادر محمد علي: **نظرية المعرفة**.دار النهضة العربية للطباعة والنشر.بيروت.1985.

5. يمنى طريف الخولي: **فلسفة المعرفة في القرن العشرين.الأصول الحصاد والآفاق المستقبلية**.المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.الكويت.سلسلة عالم المعرفة.عدد:264.ديسمبر 2000.

6. بناصر البعزاتي: **الإستدلال والبناء.بحث في خصائص العقلية العلمية** المركز الثقافي العربي.الرباط.الطبعة الأولى.1999.

7. محمد محمد غانم

8. /كميل الحاج:**الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي و الاجتماعي**.مكتبة لبنان ناشرون.بيروت.الطبعةالولى.2000.

9. عبد المنعم حنفي :**موسوعة علم النفس و التحليل النفسي**.مكتبة مدبولي .القاهرة.الطبعة الرابعة.1994.

10. بوالشعير عبد العزيز:**العقلانية التطبيقية و إمتداداتها عند غاستون باشلان**.رسالة ماجيستر غير منشورة.جامعة قسنطينة 2001.

11. توماس كوهن:**بنية الثورات العلمية**. ترجمة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة.الكويت.عدد 168.ديسمبر 1992.

12. إبراهيم مذكور:**معجم العلوم الاجتماعية**. الهيئة المصدرية العامة للكتاب. د. م .1975.

13. معز خليل عمر**: معجم علم الاجتماع المعاصر**. دار الشروق. عمان الأردن.الطبعة الاولى 2000.

14. طه نجم **:علم إجتماع المعرفة** : دار المعرفة الجامعية. الأسكندرية. د. م . 1996.

15. فاطمة الزهراء بدوي:**علم إجتماع المعرفة بين الفكر الخلدوني و الفكر الغربي**.منشورات جروس بوس. د. م .و بدون تاريخ.

16. عبد اللطيف عبادة: **إجتماعية المعرفة الفلسفية**.المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.د.ط. 1984.

17. جورج غورفيتش: **الأطر الإجتماعية للمعرفة**. ترجمة خليل أمين خليل المؤسسة الجامعية للدراسات ببيروت 1987.

18. نيقولاتيماشيف: **نظرية علم الإجتماع . طبيعتها و تطوراتها** ترجمة محمود عودة و آخرون. دار المعرفة الجامعية الأسكندرية.الطبعة التانية 1990.

19. إميل دوركايم: **قواعد المنهج في علم الإجتماع**. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، دون طبعة، الجزائر، 1990.

20. عنصر العياشي: «علم الاجتماع و الإيديولوجيا و الموضوعية» **سيرتا**. مجلة تاريخية اجتماعية، معهد العلوم الاجتماعية بجامعة قسنطينة،العدد:9/8 ، السنة الخامسة، ديسمبر 1983.

21. سمير أيوب: **تأثير الإيديولوجيا في علم الاجتماع**. معهد الإنماء القومي دون طبعة، بيروت، دون سنة.

22. فريد بريك معتوق، **منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب و في الغرب** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1985.

23. توفيق نبيل السمالوطي، **الإيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون طبعة، مصر،1975.

24. السيد الحسيني، **نحو نظرية علم اجتماعية نقدية**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون طبعة،.بيروت.دون سنة.

25. جيوفاني بوسينو، **نقد المعرفة في علم الاجتماع**. ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات،الطبعة الأولى، بيروت،1995.

26. محمد عمارة، **معالم المنهج الاسلامي**. دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت، 1991.

27. عبد الرحمان بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**. مكتبة الصفا، الطبعة الأولى، القاهرة، 1422هـ/ 2002م.

28. محمد بن صالح العثيمين، **فتاوى العقيدة**. مراجعة و تخريج:محمد حسن، دار النبلاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، جدة، 2004.

29. George Gurwitche : **LA Vocation Actuelle de la Sociologie**. Tom (01); 04 éme, paris.

30. P. Berger, TH.Lukman; **LA Construction Sociale De La Réalité**, traduit de L Américain par: P. Taminiaux et M.Klincksieck, Paris; 1986.

31. **LE Grand LaRousse Universel; avec actuel**. Tom 13, imprémé en Italy, Mars 1997.

32. **Dictionnaire Encyclopédique QUillet**, Libraire Aristique QUillet, Paris, tom:S.CO.07 eme édition, 1997.

الفصـــــل الثــالــث: الدراسـات السابقــة

تمهيـــــد:

المطلب الأول: الدراسات السابقة لوضعية علم الاجتماع العربي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة لوضعية البحث و التدريس في علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة لإشكالية الموضوعية في العلوم الإنسانية.

المطلب الرابع: الدراسات السابقة لإشكالية الموضوعية في علم الاجتماع.

خـــلاصـــــــة

تمهيـــــد :

نحاول من خلال هدا الفصل التعرض لأهم الدراسات التي تناولت وضعية علم الاجتماع على المستويين: الإسلامي العربي، والمحلي بالجزائر. وقد تم إقحام بعض الدراسات التي تناولت علم الاجتماع عموما أو تدريسه ثم الانتقال إلى الدراسات التي تناولت إشكالية الموضوعية في علم الاجتماع. وذلك لكون الوضعية الحالية لممارسة البحث تستدعي مناقشة مختلف الجوانب المرتبطة بها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة لوضعية العلم الاجتماعي العربي .

الدراسة الأولى: نحو علم اجتماع عربي (مركز دراسات الوحدة العربية)

مقدمة: يضم هذا المؤلف مجموعة من الدراسات التي سبق نشرها في "المستقبل العربي" حول مدى الحاجة إلى علم اجتماع عربي ومدى إمكانية المناهج الحالية والنظرية في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع العربي ويتكون من ثمانية عشرة(18) دراسة أغلبها قدمت في الندوة التي أقامتها الجمعية العربية لعلم الاجتماع بتونس، بعنوان **" نحو علم اجتماع عربي "** خلال يناير 1985. صدر هذا الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في طبعته الأولى خلال شهر فيبرا ير (1986م). وقسم الكتاب إلى ثلاث أقسام رئيسية:

القسم الأول: عن طبيعية الأزمة.
القسم الثاني: دراسة حالات.
القسم الثالث: نظرة مستقبلية.

القسم الأول: طبيعة الأزمة.

أولا: الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي: (محمد عزت حجازي).

ينطلق الباحث من أن لكل جهد في علم الاجتماع وظيفة علمية وأخرى اجتماعية. لكن واقع هذا العلم في الجامعات العربية يبين أنه يمر بحالة أزمة، كونه أخفق في تحقيق وظائفه.

1. **عناصر الأزمة:**

أ . الانحياز الاجتماعي للمشتغلين بعلم الاجتماع، حيث يخدمون مصالح فئات لا تمثل جماهير الشعب.

ب . الاختيارات الأيديولوجية: وتظهر في الانتماء إلى الاتجاهات المثالية المحافظة.

ج . افتقار مشكلات البحث إلى عنصر المعاصرة والأصالة، وغياب التواصل.

د . مشكلة المنهج والأدوات: وتظهر في اختيار مناهج بحث قاصرة، كل هذا أدى إلى إنتاج معارف مزيفة ومبالغ فيها حول المجتمع العربي.

2. **أسباب الأزمة:**
   أ . ظهـور علـم الاجتمـاع العربـي فـي فتـرة انتعـاش رأسـمالية مشـوهة وقاصـرة وغياب صراع طبقي يضع الإنسان في مركز الكون.
   ب . تبعية الوطن العربي لقوى الاستعمار الجديد.

3. **اقتراحات لتجاوز الأزمة:**
   أ. تخليص علم الاجتماع من التزامه لخدمة شرائح الرأسمالية.
   ب. اختيار المادية التاريخية كمنطلق أيديولوجي ملائم لتوجيه البحث.
   ج. إنهاء حالة الاغتراب عن واقعنا وثراتنا وإبداع تصور خاص.

ثانيا: علم الاجتماع والمشكلات العربية: هموم واهتمامات(سالم ساري).

يحاول الباحث محاورة النظرية الغربية التي تصدت لتصور المشكلات الاجتماعية ويعتبر أن جزءا أساسيا من قصور تصوراتها يكمن في تكريسها لمفهوم: **"المشكلات الاجتماعية"**. باعتبارها قضايا غربية صناعية خالصة.

1. **محاورة المنظورات الغربية:** سواء تعلق الأمر بالباطولوجيا الاجتماعيةمنظور التفكك الاجتماعي، منظور الأنوميا، أو منظور الفعل الاجتماعي، فكلها تستخدم مفاهيم تحليلية لا تمكن من تفسير مشكلات المجتمع العربي، وذلك لكونها:
   أ. نظريات تجزيئية تستخدم مفاهيم مفرغة من محتواها السياسي.
   ب. الحاجة الآن هي إلى نظرية كلية للمجتمع العربي نفسه.

2. **المشكلات العربية كرهانات حقيقية:**
   أ. هيمنة الإيديولوجيا والقوى الاقتصادية الأجنبية.
   ب. غرس الكيان الصهيوني في جسد الأمة العربية.
   ج. الثروة النفطية في الخليج العربي.

3. **الاهتمامات الجديدة للبحث:**
   أ. الاهتمام بالمؤسسات السياسية.
   ب. الاهتمام بالمؤسسات ووسائل الاتصال الجماهيري.
   ج. الاهتمام بأفراد المجتمع العاديين.

ثالثا: أزمة علم الاجتماع أو أزمة المجتمع (محمد شقر ون.)

1. **طبيعة وأبعاد أزمة المجتمعات العربية:**

أ. سقوط الرأسمال الرمزي: حاول الاستعمار تكريس قطيعة الإنسان العربي مع الجماعة في تواترها الزماني والمكاني.

ب. زمانية في أزمة: إن العلاقة بالزمن ناتجة عن الحالة المغفلة للمجتمع لكونها تخلط بين المتمايزات القائمة بين الأجيال.

2. **من أزمة الجسم العربي إلى أزمة الخطاب العلمي حول هذا الجسم:**

إن جماعوية الإنسان العربي وتصوره لذلك، وكونه يمر من نظام اجتماعي يتميز بإنكار الفردانية إلى نظام مغاير تماما، جعلت من المنهجية الكلاسيكية التي تسلم بالصلاحية العالمية للآراء و المواقف الفردية بواسطة الاستمارة والمقابلة قاصرة عن تناول مجتمع مازال فيه التبادل الرمزي المعيار الأساسي للتواصل.

رابعا: المثقف و الالتزام الإيديولوجي: د/ أحمد مجدي حجازي.

مقدمة: تشترك تيارات الفكر الاجتماعي العربي في تشتت بنائها الفكري.

1. **بديهيات أساسية.**

أ. العلاقة بين البناء التحتي والفوقي: أي ربط الثقافة العربية بأزمة البناء الاجتماعي.

ب. علاقة المثقف بالثرات: رفض فصل الثقافة العربية المعاصرة عن الثرات الحضاري العربي الإسلامي.

ج. رؤية الصراعات الفكرية وغياب الحرية في الوطن العربي.

2. **من هو المثقف العربي؟**

هو ذلك المفكر الواعي بأهمية قضية الانتماء القومي، والواعي بأهمية دوره في أحداث التغيير الاجتماعي.

3. **أزمة الثقافة وأزمة المثقف في العالم العربي:** لا تكمن في البناء المعرفي ذاته أو في الاحتكاك بالثقافة الغربية، وإنما ترمز إلى أزمة البناء الاجتماعي والاقتصادي العربي.

4. **أزمة البناء الاجتماعي:** وتتجلى في مظاهر التبعية والتشوه التي لا تعود إلى طبيعة البناء الاجتماعي، أو إلى عوامل خارجية فقط وإنما ترتبط أيضا بـ:

أ. اختلاف السياسات والنماذج التي يطبقها كل قطر على حدا.

ب. تشكل سلطة تابعة للرأسمالية العالمية.

ج. وبالتالي من الضروري اهتمام الباحثين بمشكلات مجتماعتهم الواقعية قبل قضايا الفكر الغربي.

خامسا: المسألة النظرية والسياسية للعلم الاجتماعي العربي(علي الكنز.)

يرى الباحث بأن هناك تبعية أساسية في العالم العربي السوسيولوجيا الغربـــية وتظهر في إشكال التكرار والتقليد للمفاهيم الغربية. مما أدى إلى انعكاس قضايا العالم الغربي داخل البنى الثقافية والاجتماعية لعالمنا العربي.

1. **المسألة النظرية:** تم استيراد نظريات السوسيولوجيا الغربية كما تستورد التكنولوجيا، مما جعلنا نتقن التعليم لكن لا نملك الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا الخصوصي، ويعود ذلك إلى:

أ. الخصوصية التاريخية والحيز المعرفي الذي ظهرت فيه مفاهيم علم الاجتماع في الغرب، لا تتشابه مع خصوصية الواقع الغربي.

ب. وقوع علماء الاجتماع العرب التباس تاريخي حول مسالة التأخر في العلوم و اعتباره نقص في كمية المعارف فلجئوا إلى استيرادها، دون العمل على إيجاد الحقل الابستيمولوجي اللازم.

2. **المسألة السياسية:**

أ. إن السوسيولوجيا تمارس بشكل رئيسي من خلال مؤسسات جامعية تابعة للسلطة الرسمية وبالتالي فهي توجهها من خلال رؤية محددة للواقع والحاجات الاجتماعية.

ب. الطابع الموحد الذي تحاول الأقطار العربية، إعطاءه للتعبير الاجتماعي

لا يتوافق مع مبدأ وجود بنية صرا عات و وجهات نظر متعددة في علم الاجتماع. وبالتالي فالحاجة الآن ليس إلى إيراد مفاهيم غربية، وإنما إلى بحوث تجريبية وميدانية لتوفير المادة الضرورية لعلم الاجتماع.

سادسا: التخلف الثقافي النفسي كمفهوم بحث في مجتمعات الوطن العربي والعالم الثالث.(محمد الدوادي.)

1. **نتائج الاحتكاك بين الشعوب:**

أ. حدوث ظاهرة التأثير والتأثر بين الحضارات.

ب. عملية نشر الثقافة نادرا ما تكون متبادلة بالتساوي بين الحضارتين.

ج. يركز علم الاجتماع والأنثروبولوجيا على دراسة السلوك الاجتماعي الخارجي دون الجانب الآخر الخفي.

2. **مفهوم التخلف الآخر المبني:** هو تدهور نمو عناصر الثرات الثقافي النامي مما يؤدي إلى تدهور نفسي كالشعور بالنقص وضعف الثقة بالنفس لدى أفراد هده المجتمعات.

3. **التخلف الآخر في المغرب العربي:**

أ. اللغة وتأثيرها على الآخرين باعتبار أن تأثير اللغة يقترن عادة بالقيم والتقاليد.

ب. المزج اللغوي أو عدمه: إن تعلم لغة أجنبية لا يعني مزجها مع الوطنية كما هو حاصل في المغرب العربي من خلال ظاهرة **"الفرنكو- آراب".**

4. **الشخصية وصراعات القيم:** لا يمكن تعايش قيم وعادات المغرب العربي مع القيم الوافدة، و يمكن تطبيق مفهوم التخلف الآخر على ثلاثة قضايا أساسية:

أ. غياب علم اجتماع عربي أصيل.

ب. تفشي ظاهرة السب في المغرب العربي.

ج. علاقة اللغة بالتنمية.

القسم الثاني: دراسة حالات.

أولا: بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية(خلدون حسن النقيب.)

1. **الحاجة إلى التفسير البنائي للمجتمع العربي:** أي معرفة كيف ترتبط مؤسسات المجتمع العربي بعضها ببعض.كبديل لنماذج نظرية منتقاة. وكرفض لفكرة عدم وجود مجتمع عربي واحد من منطلق المركزية الأوروبية.

2. **النماذج النظرية للمجتمع العربي من خلال كتاب غربيين:**

أ. النموذج الذي يصور المجتمع العربي على أنه تجسيد للجمود الآسيوي.

ب. النموذج الذي يصور المجتمع العربي على أنه موزع حسب التنظيم المفصلي للسلطة.

وكلا النموذجين لم يصمما لدراسة المجتمع العربي، وإنما صمما لتفسير جموده كما أنهما صمما لدراسة الماضي ولا يصلحان لدراسة الحاضر.

3. **المجتمع العربي من منظور ديناميكي:** ويظهر في الحركات السكانية الكبرى وما يتصل بها من تكيفات ضرورية، ويكون ذلك من خلال المقاييس الموضوعية الآتية:

أ. نظام ملكية الأراضي.

ب. بناء و تركيب الطبقة الحاكمة.

ج. الحراك البنائي و تركيب القوة العاملة.

ثانيا: إشكالية الكتابة السوسيولوجية في المغرب (عبد الصمد الديالمي.)

مقدمة: ينطلق الباحث من أن علم الاجتماع في الغرب قد انبثق كاستجابة لمتطلبات التصنيع والتمدن خلال القرن التاسع عشر الميلادي (م19). ومن تم يحاول تصنيف السوسيولوجيا الغربية وتحديد مواقفها من السوسيولوجيا الغربية مما جعله يميز بين ثلاثة أصناف من التصنيف:

1. **السوسيولوجيا السعيدة:** وتعتبر علم الاجتماع الغربي ملائم للمغرب كموضوع وذلك من منطلق ليبرالي وتتضمن، الاتجاه الإمبريقي / والاتجاه التنظري.

2. **السوسيولوجيا القلقة:** وتنطلق من الشك المنهجي في الجهاز المعرفي الغربي حول درجة ملاءمته للواقع المغربي المدروس. لكن ذلك لا يعني القطيعة النهائية مع الغرب، وهي تعبير عن الشبح السلفي.

3. **السوسيولوجيا الفرحة:** وتعتبر أن الجهاز المعرفي الغربي ليس شيئا ملازما للتاريخ الغربي فقط بل هو وساطة نظرية أساسية بين الباحث اللاغربي و الواقع الغربي. و هي سوسيولوجيا لا مبالية. و أخيرا يتساءل الباحث عن طبيعة العلاقة القائمة بين هذه الأنماط وإمكانية اعتماد أي نمط منها بصدد أي ظاهرة اجتماعية مغربية.

القسم الثالث: نظرة مستقبلية.

أولا : تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي.

(سعد الدين إبراهيم.)

يقوم علماء الاجتماع العرب بنقد مجتمعهم، دون أن يمارسوا نقدا ذاتيا. و من تم يقرر الباحث أن الوطن العربي يمكنه أن يتقدم بلا علماء اجتماع.

1. **علماء اجتماع العرب بين التضخم المؤسسي والهزال المعرفي:** هناك نمو كمي من الناحية المؤسسية والبشرية. وبالمقابل هناك اعتماد كامل على مصادر المعرفة الأجنبية وهناك ندرة في المعارف التي تنطلق من الواقع.

2. **الالتزام الإيديولوجي:** وهو أمر ضروري لعلماء الاجتماع لكن أن يكون التزام بمصالح الجماهير. لكن ما يلاحظ هو عدم فعالية ما أنتج من معارف.

3. **الدراسـات السوسـيولوجية المطلوبـة لفهـم الواقـع و استشـراف المسـتقبل العربـي:**

يحددها الباحث في أربعة عشر دراسة تتمحور حول:

أ. القاعدة البشرية والهياكل الآتية.

ب. الهياكل الاقتصادية أو المعنية.

ج. أنظمة القيم وأنماط السلوك.

د. الإشكاليات القانونية ونظام الحكم.

ثانيا: في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي.
(عبد الباسط عبد المعطي.)

يحاول الباحث الإجابة عن سؤال: ما الذي سيكون عليه علم الاجتماع في الوطن العربي خلال العقدين القادمين؟ وذلك باعتبار أن العلم إنتاج اجتماعي.

1. **العوامل التي حجمت مسيرة علم الاجتماع.**

أ. العوامل الخارجية: الاستعمار والتبعية.

ب. العوامل الداخلية: غياب الديموقراطية والجهل بدور علم الاجتماع.

ج. الخصائص الاجتماعية والثقافية لعلماء الاجتماع.

2. **مستقبل علم الاجتماع العربي:**

أ. التفكير في رؤية عربية لعلم الاجتماع.

ب. تنوع توجهات نقد ممارسات علم الاجتماع.

ج. تطويع الصراع الفكري داخل العلم.

3. **نحو مستقبل مرغوب لعلم الاجتماع من خلال:**

أ. السعي الجاد لتحديد هوية علم الاجتماع في الوطن العربي.

ب. التفاعل مع القوى الاجتماعية حاملة إمكانية التغيير.

ج. السعي إلى ملئ الفراغ النظري والمنهجي.

الدراسة الثانية: رؤية أساتذة باحثين عرب لعلم الاجتماع في الجامعات العربية من خلال بعض المقالات:

أولا: إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية.
(عبد اللـه الهمالي / عبد القادر عبد اللـه عرابي)

ينطلق الباحثين من أن علم الاجتماع ما يزال غريبا في نظرياته ومناهجه ولغته عن الواقع العربي.

1. **أسباب أزمة علم الاجتماع:**
   أ. غياب البحوث الميثودولوجية والتأهيلية.
   ب. ممارسة النقل الساذج لنظريات ومناهج الغرب.
   ج. الظروف السياسية والتاريخية السائدة.
   د. علاقة علم الاجتماع بمؤسسات الدولة.

2. **علم الاجتماع الغربي:** يرجع غياب علم اجتماع عربي إلى ضعف الاهتمام بالثرات وبالتالي لا يمكن تطوير علم اجتماع مرتبط بالواقع.لدلك يقترح الباحث دراسة التكوينات الاجتماعية المختلفة قبل الإسلام وبعده. ومعوقات الوحدة العربية.لا يزال علم الاجتماع العربي جزئيا في تناوله لقضايا الواقع. مما يتطلب منه توسيع مجالات بحثه نحو فئات اجتماعية مهمشة.

ثانيا: البحوث الاجتماعية في الخليج العربي :رؤية نقدية.
(جهينة سلطان العيني.)

1. **ظروف البحث الاجتماعي ومتطلباته:**
   أ. تكوين المشتغلين بالبحث في دول غربية جعلهم يعتمدون مناهج وأدوات تدربوا عليها هناك.
   ب. اختيار مواضيع شبيهة بتلك التي درسوها في الدول الغربية.
   ج. ظروف تتعلق بتمويل البحث العلمي من مؤسسات محددة.

2. **حالة البحث الاجتماعي:**
   أ. خدمة قطاعات محددة دون جماهير الشعب.
   ب. استخدام أدوات ومنهجيات قاصرة تتميز بتجريبية مطرقة.
   ج. العجز عن تفسير الظواهر المستجدة في المجتمع.

3. **معوقات البحث الاجتماعي:**
   أ. عدم وضوح أهداف مراكز البحث وسوء تنظيمها.
   ب. نقص الحوافز المادية.
   ج. وجود عقبات سياسية وثقافية وإدارية.

مناقشـــة: يتضح من الدراسات السابقة لعلم الاجتماع العربي:

1. الإجماع على أن ممارسة البحث والتدريس في علم الاجتماع بالعالم العربي تتم من خلال مناهج ومفاهيم الغربية.
2. لا توجد رؤية موحدة لطبيعة الإنسان والمشكلات المكونة للواقع الاجتماعي العربي، وإن ما هناك رؤى متعددة.
3. وجود اتفاق على أن هذه المناهج والمفاهيم قاصرة على إعطاء تفسير مقنع للواقع الاجتماعي العربي.
4. وجود إجماع على أن علم الاجتماع في العالم العربي خاضع لتأثير الإيديولوجيا، ويتجه نحو خدمة فئات ضيقة على حساب جماهير الشعب.
5. وجود الدعوة إلى تجاوز هذه الوضعية من خلال علم الاجتماع العربي الذي ينطلق من تصور قومي.

على الرغم من محاولة تشخيص الأزمة، والبحث عن بدائل للممارسة العلم الاجتماعية الحالية في إطار مشروع علم الاجتماع العربي، فإن هذه المحاولات لم تخرج عن حدود النقد وذلك لأنها:
1. تطرح بعض الحلول والبدائل الغامضة وبصيغة عمومية.
2. تفتقر إلى الإطار المرجعي الأصيل، الذي هو ضروري لتأسيس أي علم.
3. لا تزال هذه المحاولات أسيرة الرؤية الغربية للمجتمع من خلال: التصور الوضعي للعلم ، والتصور الصراعي المادي التاريخي للمجتمع .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة لوضعية البحث والتدريس في علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية.

الدراسة الأولى: علاقة البحث الاجتماعي بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر. (معتوق فتيحة/جامعة الجزائر 1989)

أولا: إشكالية البحث:

تنطلق الباحثة من أن وجود ظروف معينة غداة الاستقلال أدت إلى فرض النموذج الغربي بمبادئه الإبستيمولوجية على حقل علم الاجتماع في الجزائر. ولذلك فهي تطرح مجموعة من التساؤلات:
1. ماهي الظروف البنائية والفكرية التي خلالها إدخال علم الاجتماع إلى الجماعة الجزائرية ؟
2. ماذا قدمت النظرية الاجتماعية الغربية للبحث حول الواقع الجزائري ؟
3. ماهي علاقة هذا البحث بالفكر الاجتماعي الغربي، وبنظريات التنمية ؟

ثانيا: منهج البحث:

اعتمدت الباحثة منهج تحليل المحتوى بهدف تحليل المضمون الخاص بالبناء النظري للبحوث الاجتماعية المشكلة للعينة.

ثالثا: فصول الدراسة: قسمة الدراسة إلى خمسة فصول كالآتي:

الفصل الأول: يعالج اتجاهات التفكير الاجتماعي وقيام علم الاجتماع بداية من الفلسفة اليونانية، ثم الحضارة الإسلامية ممثلا في ابن خلدون وصولا إلى عصر النهضة. ثم توضيح خصائص التفكير الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر.

الفصل الثاني: عرض نماذج واتجاهات النظرية السوسيولوجية، ممثلة في: الوضعية /الجدلية / البنائية الوظيفية / الفعل الاجتماعي.

الفصل الثالث: عرض مراحل تطور علم الاجتماع في الجزائر، وتتضح أنواع البحث الاجتماعي ومشاكله مع قراءة أولية الإنتاج البحثي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لرسائل جامعية في علم الاجتماع ركزت فيها على الفصول التي يعرض ضمنها الباحثين النظريات الاجتماعية.

الفصل الخامس: منطلقات البحث السوسيولوجي في الجزائر: و التي تظهر من خلال النتائج التالية:

1. عناية الباحثين بالتغير الاجتماعي و إفرازات عملية التنمية.

2. سيادة الاتجاه الإمبريقي على التأمل النظري، و يظهر ذلك من خلال المسرح الاجتماعية و استخدام الإحصاء الاستمارة.

3. بروز البناء النظري حول التغير الاجتماعي من خلال علم الاجتماع الفرنسي خاصة، كما يلاحظ الاعتماد على البنائية الوظيفية الماركسية.

4. البحث لا ينطق باسم النظرية، لكنه يتضمنها و يستخدم مفاهيمها.

5. غلبت التعامل مع المعلومات التفسيرية بسبب الحاجة الآنية لوجهت نظر تفسيرية حول المجتمع.

6. كل المفاهيم السائدة مثل:التنمية، السلطة مستوحاة من علم الاجتماع الغربي.

7. غياب الاهتمام بالثرات الإسلامي العربي. كما أن الارتباط بالفكر العربي لا يظهر بوضوح إلا في الدراسات باللغة العربية.

8. تمحور البحث حول نفس الإشكاليات الغربية لوجود نفس المبادئ المعرفية.

9. ضعف مساهمة الباحثين الجزائريين في تطوير خطاب نقدي.

الدراسة الثانية: تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية دراسة المشكلات والطرائق و الحلول (نوار مربوحة/جامعة عنابة1998)

أولا: الإشكالية:

تنطلق الباحثة من أن العلوم الاجتماعية لا تتأسس في الجامعة إلا بعد تأسيسها في المجتمع، و هو ما لم يحدث في الجزائر. مما أنتج العديد من المشكلات على مستوى التدريس خاصة. كما أن غياب التدريب على طرق و تقنيات التدريس، ساهم في تدني هده العملية و نقص فعاليتها وثمة تطرح الباحثة عدة تساؤلات:

1. ماهي المشكلات التي تعترض المدرسين في تبني طريقة واضحة و فعالة؟
2. كيف يقوم الأستاذ بعملية تدريس علم الإجماع؟
3. كيف تؤثر البرامج التعليمية على طرائق التدريس؟
4. هل يؤثر نقص الخبرة البيداغوجية سلبا على استخدام طريقة تدريس فعالة

ثانيا: منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة منهجا ما بين فرعي، أي سويو- تربوي و شملت:

1. أدوات البحث:الاستمارة، المقابلة، الملاحظة، دراسة الوثائق.
2. العينة: تكونت من أساتذة موزعين على ستة(6) معاهد علم الاجتماع بالجزائر.

ثالثا: أقسام الدراسة: قسمت الدراسة إلى سبعة فصول:

الفصل الأول: عرضت فيه مجموعة من الدراسات السابقة تمت على المستوى العالمي، و العربي.

الفصل الثاني: تضمن دراسة بعض المفاهيم، و توصلت إلى أن التدريس عملية معقدة تتفاعل فيها عدة عناصر من مقررات، و أساليب بيداغوجية.

الفصل الثالث: تناول أسس تنظيم و تدريس علم الاجتماع في الجزائر وتوصلت إلى أنه ما زال يبحث عن موضع في المجتمع، أساليب تدريس فعالة.

الفصل الرابع: تضمن المنهج المتبع، و إجراءات الدراسة الميدانية.و شرح فروض الدراسة كما حددت فيه أهم المشكلات في مجال التدريس

الفصل الخامس: ناقشت فيه الباحثة البيانات الميدانية المتعلقة بالوضع المهني للمدرس و منها نقص الإعداد البيداغوجي للأستاذ، و غياب الحوافز المادية.

الفصل السادس: ناقشت فيه فعالية طرق التدريس الموجودة، وتوصلت إلى أن الخبرة في تبني طريقة محددة في التدريس، كما أن هده الطرائق في ماسة إلى تغيير جوهري.

الفصل السابع: وتضمن النتائج العامة والاقتراحات:

1. يعتمد تدريس علم الاجتماع بالجزائر على الطرق الكلامية(إملاء وشرح).
2. تعمل هده الطريقة على تكريس السلبية عند الطالب الجامعي.
3. الأستاذ الجامعي لم يهيئ للتدريس، إلا بنسبة (5.71 %) من الأساتذة.
4. وجود محاولات فردية لاكتساب طريقة بيداغوجية بنسبة (70%.).

5. كنتيجة نظرية فإن علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية يدرس تقليد الجامعات الغربية خصوصا الفرنسية، مما يدل على أنه ما يزال بعيدا عن معالجة الواقع الاجتماعي.

وبالتالي فهي تقترح إعادة النظر في طرائق التدريس المعتمدة من خلال القيام بدورات تكوينية للأساتذة، وزيادة الحوافز المادية بالنسبة للأستاذ الجامعي.

مناقشـــة: تمثل هده الدراسة محاولة معتبرة لتشخيص وضعية التدريس في معاهد علم الاجتماع، من خلال مؤشرات واقعية، وإمكانية الباحث في تغطية مجال كبير لهده المعاهد، ولذلك يمكن اعتبارها دراسة أساسية ومرجعية في هدا المجال بالجزائر. لكن ما يلاحظ على هذا البحث، هو إغفاله لبعض الجوانب الرئيسية في الموضوع:

1. إغفال طبيعة المعارف المدرسة التي هي في أغلبها معارف منشأها المجتمع الغربي وبالتالي فهي دخيلة ولا تعبر بموضوعية عن خصوصية مجتمع الأستاذ والطالب مما يشكل عائقا كبيرا أمام عملية إيصالها بالنسبة للأستاذ وعملية استيعابها بالنسبة إلى الطالب.

2. إقصاء الطالب من موضوع البحث، حيث لم يخصص باستمارة أومقابلة باعتباره يشكل محور العملية التعليمية فإن غيابه يعبر عن غياب متغير رئيسي في الموضوع.

الدراسة الثالثة: الممارسة السوسيولوجية في الجزائر - واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع. (الطيب صيد/ جامعة قسنطينة.1998).

أولا: مقدمة:

ينطلق الباحث من أن علم الاجتماع كفرع معرفي لعب دورا هاما داخل الجامعة الجزائرية خلال السبعينات، غير أنه يشهد حاليا حالة تقهقر وصعوبة في فهم واستيعاب التغيرات الاجتماعية المتلاحقة.

ثانيا: منهجية الدراسة:

أعتمد الباحث المنهج الوصفي، وأسلوب تحليل المضمون. كما أعتمد الاستمارة كأداة بحث.

ثالثا: أقسام الدراسة: قسمت الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: ناقش الباحث الإطار النظري للدراسة، انطلاقا من تحديد أهمية الممارسة السوسيولوجية ليصل إلى طرح إشكالية هذه الممارسة في الجامعة الجزائرية .و صياغة فروض البحث، ثم قام بصياغة مقاربة إبستيمولوجية، لكنها جاءت عامة و غامضة.

الفصل الثاني: وضح فيه الإجراءات المنهجية المعتمدة، و صياغة المفاهيم الإجرائية للدراسة.

الفصل الثالث: خصص لتحليل علاقة الجامعة الجزائرية بالمقولات الاجتماعية و السياسية مند الاستقلال و أهم إفرازات هده العلاقة، و موقع علم الاجتماع من ذالك. ليصل إلى أن علم الاجتماع لم يحظى بالبحث الكافي، لدلك فهو لا يزال موضوعا شائكا.

الفصل الرابع: خصص للدراسات السابقة التي تعرضت لعناصر الممارسة السوسيولوجية.لكن هدا الفصل اقتصر على مقالات و تحليلات ضيقة لبعض الباحثين دون الدراسات الموسعة و المتعمقة في الموضوع.

الفصل الخامس: تضمن الإطار المعرفي للبحث، و يهدف إلى إيجاد تفسير للعلاقة القائمة بين البنية المعرفية، و البنية الاجتماعية للممارسة السوسيولوجية بالجزائر. من خلال تحليل نقدي لكل من: النظرية الوظيفية، النظرية الفينومينولوجية.

رابعا: النتائج العامة للدراسة:

1. **محددات الممارسة السوسيولوجية ضمن تمثلات الأساتذة:** وتتمحور حول:
   - أ. اعتبار علم الاجتماع يسمح بفهم وتفسير الظواهر الاجتماعية.
   - ب. يتوجه اهتمام الأساتذة نحو إفرازات النظام السياسي و الاقتصادي الجزائري الحالي.
   - ج. يعتبر الأساتذة أن الممارسة الحالية بعيدة عن تحقيق الهدف الاجتماعي.
   - د. نقص الاعتراف السياسي و الاجتماعي يعيق الممارسة السوسيولوجية.

2. **طبيعة الانشغال الذي يبديه الأساتذة ضمنت تمثلا تهم :**
   - أ. الاهتمامات المعرفية ذات البعد الأكاديمي التي ترتكز على ما هو مقرر من منهجية و تقنيات البحث العلمي. و هو انشغال مهني محض.
   - ب. غياب الاهتمام بقضايا إبستيمولوجية.

مناقشة: رغم ما أورده الباحث في مقدمته من تصورات و أهداف بحثية معرفية، إلا أن هذا البحث يلاحظ عليه:

1. الافتقاد إلى إطار مرجعي محدد، و هو شرط ضروري لمثل هذه البحوث.
2. عدم وضوح الرؤية بالنسبة للمقصود بالممارسة السوسيولوجية.
3. اقتصار الباحث على مصادر محدودة سواء بالنسبة للدراسات السابقة، أو في ما هو سائد من بحوث و كتابات، و تدريس، و بالتالي تكون رؤية واقع الممارسة السوسيولوجية من خلال هذا البحث جد ضيقة.

الدراسة الرابعة: تدريس علم الإجتماع بين العلم و الأيدولوجيا.
(يعيش وسيلة/جامعة قسنطينة.2001)

أولا: الإشكالية:

تنطلق الباحثة من مجتمعنا يعيش صراعا إيديولوجيا بين الإسلاميين و غير الإسلاميين، أقحم فيه علماء الفلسفة و علم الاجتماع و الاقتصاد. مما أدى إلى بروز العديد من النظريات ذات الأهمية السياسية و الاجتماعية مثل علم الاجتماع الإسلامي، الاقتصادي الإسلامي. و بما أن الاجتماع حقيقة اجتماعية تتفاعل مع البناء التاريخي للمجتمع فقد أصبح رهبن أطر إيديولوجية. و من هنا تطرح الباحثة تساؤلين رئيسين:

1. ما هو أثر الأوضاع التي عاشتها الجزائر سابقا على تدريس علم الاجتماع؟
2. ماهو أثر الانتماءات السياسية والأيديولوجية للأساتذة على تدريس علم الاجتماع ؟

ثانيا : منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة منهج تحليل الخطاب في معالجة ما ورد من تصريحات الأساتذة. واعتمدت تقنية المقابلة المفتوحة كأداة بحت شملت عشرين (20)أستاذا.

ثالثا : أقسام الدراسة: قسمت الدراسة الخمسة فصول رئيسية:

الفصل الأول: عرض حول ماهية العلم وأسسه، والقانون العلمي ثم الأيديولوجية وخصائصها، وتوصلت إلى أن هذه الأخيرة ترتبط بكل ميادين الفكر والثقافة.

الفصل الثاني: وناقشت فيه مسألة علمية علم الاجتماع، وموضوعيته من خلال الموقف المؤيد للموضوعية، والموقف المعارض لها.

الفصل الثالث: وتناولت الخلفية الأيديولوجية للنظرية الاجتماعية بالغرب وأتضح أن هناك علاقة بين مجريات الواقع الاجتماعي هناك وعملية التنظير.

الفصل الرابع: وتضمن الإجراءات المنهجية من كيفية اعتماد منهج تحليل الخطاب و خطوات السير وإجراء المقابلات.

الفصل الخامس: أوضحت فيه المعالجة الميدانية بتطبيق منهج تحليل الخطاب على المقابلات، والانتقال من التحليل المفصلي إلى التحليل الشامل.

رابعا: عرض النتائج:

1. لا يكون الموضوع صالحا للعلم إلا متى لائم منهجه.
2. الإيديولوجيا عنصر من عناصر التفافة، وهي حاضرة في كل مجالات المعرفة الإنسانية.
3. لغة العلم تتحدد في المقام الأول بنوع الأسئلة التي تطرحها وطرق البحث التي تقترحها.
4. يؤكد الأساتذة على ضرورة تحرر علم الاجتماع من الإيديولوجيا على مستوى التدريس والبحث.
5. أكد الأساتذة على خضوع علم الاجتماع للأيدولوجيا المسيطرة خلال مراحل تطوره في الجامعة:

المرحلة الأولى: خلال السبعينات خضع لهيمنة إيديولوجيا شعبوية واحدة.

المرحلة الثانية: خلال الثمانينات ظهرت رؤيا سلبية لعلم الاجتماع.

المرحلـة الثالثـة: منـد الثمانينـات وحتـى التسـعينات ظهـرت التعدديـة الأيديولوجيـة. وتذهب الباحثة إلى أن الأساتذة أكدوا على هيمنـة التيـار الأيديولوجي الإسلامي من خلال المنهجية وعلم الاجتماع الأسلامي.

مـــنا قشـة: يمثـل هـذا البحـث محاولـة جـادة لكشـف تـأثير الأيـدولوجيا علـى أسـاتذة علـم الاجتماع من خلال تحليل خطابهم. لكن وبالاظافـة إلـى افتقارها لإطـار مرجعـي واضـح فقد وقعت الباحثة في:

1. التناقض في موقف الباحثة من مسألة العلاقة بين الإيديولوجيا وعلم الاجتمـاع فهـي تنطلق من أن علـم الاجتمـاع خاضـعا للأديولوجيـا المسيطرة، ممـا أدى إلـى تشـويه معارفـه، ودخول بعض المقاييس الأيديولوجية إلى حقل التدريس

والتي تتحدد حسبها في علم الاجتماع الإسلامي، ثم تخصـص الباحثـة فصـلا كـاملا للحديث عـن الخلفيـة الأيديولوجيـة للنظريـات الغربيـة. وكـأن تـأثر علمـاء الاجتمـاع فـي الغـرب بخصائص مجتمعاتهم له ما يبرر، أما أساتذتنا بالجزائر فليس لهم أي مبـرر علمـي لتدريس مادة علمية تتعلق بأهم مقومات المجتمع الجزائري.

2. تنطلق الباحثة من موقف متحيز في تأثيرها لخضـوع تدريس الإديولوجيـا من خـلال مقياس علم الاجتماع الإسلامي. وهو موقف مسبق وأيديولوجي لأن الإسلام ليس أيـديولوجيا وإنما هو حقيقة اجتماعية مميزة للمجتمع الجزائري.

الدراسة الخامسة: محاولة في إعادة التأسيس للتفكير العلمي في الموضوع الاجتماعي. (بولمزاود السعيد/ جامعة قسنطينة2001.)

أولا: الإشكالية:

ينطلـق الباحـث مـن أن الموضـوع هـو الشـرط الأول و الأساسـي لأي علـم. ومـن تـم يطرح مجموعة من التساؤلات:

1. ماهو الموضوع العلمي عامة وموضوع التفكير العلمي خاصة؟
2. مـاهو الموضـوع العلمـي الإنسـاني والاجتمـاعي للتفكيـر عامـة، وللتفكيـر العلمـي الإنساني والاجتماعي خاصة؟
3. كيف يجب التفكير في الموضوع عامة، والموضوع الإنساني الاجتماعي خاصة؟

ويفترض الباحث أن عملية التفكير فـي الموضـوع الاجتمـاعي لا تنطلـق من طبيعـة المعطيات الواقعية مما أنتج رصيد علمي ومعرفي معين.

ثانيا: أقسام الدراسة: قسمت الدراسة إلى خمسة أبواب رئيسية :

<u>الباب الأول:</u> عرض فيه الإطار النظري للموضوع، باعتبار أن العلم يقوم على خمسة أركان أهمها الموضوع، وأن الوجود يكون عقلا وموضوعا.

ومن تم حدد الباحث موضوع الدراسة من خلال: العلاقة بين العقل والموضوع الاجتماعي.

الباب الثاني: يفترض فيه الباحث أن الموضوع الاجتماعي يجب تناوله كاعتقاد، لأن دلك قضية هامة في الحياة الاجتماعية. ثم يقترح الوجوه التي يتناول من خلالها الموضوع: الموضوع الاجتماعي كفكرة/كمفهوم مجرد/ كصيغة عقلية.

الباب الثالث: وضح فيه الباحث كيف أن الوضعية تتميز بطوابع مقولبة وكيف أن النظريات الفكرية تختلف في الفروع، وتشترك في أصل واحد وهو إخضاع ماهو عقلي وعلمي لما هو حسي، ودلك خطأ جوهري في تناول العقل للموضوع. وبالتالي عوض البحث عن المشابهات بين الموضوع الطبيعي الموضوع الإنساني يجب لبحث عن المخالفات بين الموضوعين. فهناك مكونات خاصة للموضوع الاجتماعي تميزه، باعتباره موضوعا معقدا ومتشعبا.

الباب الرابع: قام فيه بقراءة نقدية لمبادئ نظرية **دوركايم**، و توصل إلى أنها أفكار مسبقة تعبر عن تصور قاصر للموضوع الاجتماعي. و من ثمة افترض إعادة النظر في هذا الموضوع من خلال: افتراض أن الصفات الخارجية و القهرية و الموضوعية غير كافية للتعبير عن حقيقة الموضوع الاجتماعي، الذي يكون أعمق و أعقد و أوسع.

الباب الخامس: نتائج البحث:

1. وضع ثلاث فروض تشكل خلاصة الفصول السابقة:
   الأول: إخضاع ما هو عقلي و علمي لما هو حسي
   الثاني:الخضوع للتوجيه المذهبي
   الثالث:التطرف المعرفي و هو اصل واحد تشترك فيه كل النظريات الفكرية في الغرب
   .
2. أركان العلم خمسة: الموضوع/ المبادئ/ المنهج / المفاهيم/ المعيار المرجعي.
3. المفهوم السائد للموضوع العلم-اجتماعي مفهوم: ناقص، أو مشوه أو خاطئ.
4. أن ما يطبق على الموضوع الطبيعي لا يمكن تطبيقه على الموضوع الاجتماعي حيث تتداخل فيه الموضوعية و الذاتية، فالعقل يتجادل مع الموضوع الأول من الخارج، بينما يتفاعل مع الثاني من الخارج و يعيشه من الداخل.
5. تفنيد المقولة الوضعية بأن مبدأ العلمية يقاس بما هو حسي أو تجريبي.
6. الموضوع الاجتماعي – و عكس الوضعية – ليس أفراد تربطهم علاقات متبادلة.
7. يستحيل إقامة علم دون مبادئ مسبقة تنطلق منها عملية التفكير العلمي.

ويخلص الباحث إلى الدعوة لإعادة التأسيس للتفكير العلمي في: الموضوع العلمي و المشكلة العلمية، و الغرض العلمي، بمفاهيم جديدة مبنية على براهين علمية تنطلق من وقائع الموضوع و المشكلة و الفروض ذاتها، لا من مجرد تصورات العقل.

مناقشة: تعتبر هذه الدراسة محاولة متكاملة منهجيا و معرفيا إلى حد كبير. حيث استطاع الباحث تشخيص إحدى الإشكاليات المعرفية، و التأسيس لبديل واضح بخصوص تناول الموضوع الاجتماعي، باعتباره ذو طبيعة موضوعية و أخرى معيارية خلافا لما تدعيه الفلسفات الوضعية في الغرب. هذا التكامل في البحث إنما يعود إلى التناول النقدي للمفاهيم

السائدة في العلم الاجتماعي الغربي، و الانطلاق من إطار مرجعي أصيل و محدد مسبقا، يختلف عن التصورات و الأطر المرجعية الوضعية القاصرة في معالجة الموضوع.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة لإشكالية الموضوعية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية

الدراسة الأولى: الموضوعية في العلوم الإنسانية

-عرض نقدي لمناهج البحث- (صلاح قنصوة.)

أولا: مقدمة :

ينطلق الباحث من أن الطابع الإشكالي للعلوم الإنسانية يتمثل في النوعية المتفردة لموضوعها / وفي العلاقة المتميزة بين الباحث وموضوعه. وبما أن البحث في موضوعية العلوم الإنسانية لا يتخذ مسلكا واحدا ،يحاول البحث تجاوز ذلك كله لوضع المشكلة في صيغة يمكن أن تحقق الاتفاق ولذلك يرى بأنه يجازف باقتراح الوضع الملائم لمشكلة الموضوعية. لم يوضح الكاتب المنهجية التي اعتمدها في بحثه هذا.

ثانيا: أقسام الدراسة:

الفصل الأول: تناول فيه مشكلة العلوم الإنسانية، بعد توضيح أهمية هذه الأخيرة ودورها في ثقافة العصر.

1. لم تتطور العلوم الإنسانية بشكل تراكمي كما في العلوم الطبيعية، كما واجهت خلال تطورها منافسة من طرف عدة بدائل معرفية.
2. تبرز تحديات العلوم الإنسانية في مظهرين: الأول هو موضوعها المتفرد والمعقد. والثاني يتعلق بالباحث نفسه وما يتأثر به من عوامل الذاتية القيمية.
3. الموضوعية هي مشكلة العلوم الإنسانية الرئيسية وتختلف دلالتها القيمية الإبستيمولوجية، السيكولوجية، الثقافية.
4. عولجت قضية الموضوعية من خلال مستويين. أنطولوجي و منهجي. وهي معالجة سلبية للقضية.

الفصل الثاني: ناقش فيه الباحث مفهوم الموضوعية من الخارج في الاتجاه الوضعي الذي يرفض التمييز بين نموذجين للعلم وينقسم إلى:

1. الواقعة شيئا خارجيا: **دوركايم.**
2. الواقع معطى حسيا مقيسا: الوضعيات المحدثة والسلوكية.
3. ويصل الباحث إلى نقد هذا الموقف باعتباره يزيد من حدة المشكلة.

الفصل الثالث: يناقش فيه الباحث الموقف القائل بالموضوعية من الداخل والذي يؤكد الاختلاف بين العلوم الإنسانية والطبيعية باعتبار أن الوجود الإنساني يتعين بالوعي الهادف إلى القيمة. وينقسم هذا الموقف إلى:

1. الموضوعية تفهما للمعنى في التجربة المعيشة: **فيلهم دلتاي.**
2. الموضوعية بين النمط المثالي والحيدة الخلقية: **ماكس فيبر.**
3. الاتجاه الفينومينولوجي / الانفعالات / الفعل الاجتماعي.

وهو امتداد للرؤية المثالية للإنسان كما أنه لا يقدم منهج بديل محدد الخطوات.

الفصل الرابع: تناول فيه الباحث الموضوعية من الداخل والخارج كموقف يحاول التوفيق بين الآراء السابقة. ويتجلى في:

1. البنيوية: الموضوعية تكون في النموذج الذي يشيد الواقع التجريبي وفقا له.
2. القياس الاجتماعي كوسيلة كفيلة لفهم العلاقات الكيفية لما هو اجتماعي.

لكن هذا الموقف لم يأتي بجديد، كما أنه لا يمكن من تفسير والتوقع.

الفصل الخامس: حاول فيه الباحث وضع القضية على الوجه الذي يمكن أن يحقق الاتفاق، ودلك للتمييز بين: الفلسفة/ الأديولوجيا/ القيمة/ والعلم، داخل أي بحث في العلوم الإنسانية. ويتناقش الباحث دلك من خلال التصورات الغربية لهده العناصر، ليصل إلى اقتراح الحل من خلال :

1. التمييز بين وحدات التحليل الوقائعية والمواقف الكلية.
2. التمييز بين مستويين في البحث: الوصف والتفسير/ ومستوى التوقع والتحكم.

يصل الباحث إلى أن موضوعية العلوم الإنسانية تختلف عن الموضوعية في العلوم الطبيعية. إلا أن الأولى قيمية قائمة بدور تابع للفلسفات والأيدولوجيا والقيم.

مناقشة: تبرز أهمية هده الدراسة في إلمام الباحث بأهم المواقف والمناقشات حول إشكالية الموضوعية وتوضيحه لمنطلقاتها، ثم التمكن من نقدها. لكن ما يلاحظ أيضا هو أن الباحث لم يأتي بتصور جديد لإشكالية الموضوعية بل أعتمد على مناقشات مفكرين غربيين لقضية الإيديولوجيا والقيم وعلاقتهما بالمعرفة العلمية.

الدراسة الثانية:إشكالية الموضوعية على مستوى التاريخ

– دراسة تحليلية – (بلعكروم فتيحة/جامعة قسنطينة 2002.)

أولا: إشكالية الدراسة:

تنطلق الباحثة من مشكلة الموضوعية في التاريخ نتجت عن تخلف العلوم الإنسانية أمام التطورات التي حققتها العلوم الطبيعية خلال القرن العشرين. ومن ثمة تطرح الباحثة مجموعة من التساؤلات:

1. ماهي المكانة الإبستيمولوجية للعلوم الإنسانية من مختلف العلوم الأخرى؟ وهل يمكن أن يكون الإنسان الماضي موضوعا للعلم ؟
2. ماهي الموضوعية؟ ما طبيعتها؟ وهل يمكن أن تكون العلوم الطبيعية نموذجا لها؟

ثانيا: أقسام البحث:

الفصل الأول: تناولت فيه مكانة العلوم الإنسانية من العصر، وكيف أن الفصل بين القيم والعلم زاد من أهميتها. و بسبب طبيعة الموضوع الإنساني ومحاولة ربطها بالعلوم الطبيعية برزت أزمة الموضوعية.

الفصل الثاني: تعريف بإشكالية الموضوعية أهم المواقف المعرفية في ذلك:

1. الموقف المنادي بالوحدة المنهجية بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية.
2. الموقف الرافض للوحدة المنهجية بين العلوم لاختلاف موضوعاتها.

الفصل الثالث: تناولت طبيعة العلاقة بين التاريخ والتأريخ وأصلهم في اللغة العربية الأجنبية، ثم أوضحت موضوع التاريخ الذي لا يقتصر على سرد الأحداث وإنما يرد إلينا من خلال ذهن المؤرخ و إختيارته الذاتية.

الفصل الرابع: إشكالية الموضوعية على مستوى المنهج و العمل التاريخي:

1. العلاقة بين المؤرخ و موضوعه.
2. التاريخ ليس مجرد عملية استرجاعية من خلال الوثيقة و الأثر المادي.
3. التاريخ هو تصور جديد لأحداث الماضي، مما يطرح أيضا مشكلة أصلية المصدر.

الفصل الخامس: تناولت فيه الباحثة جدلية التفسير في التاريخ و حدوده من خلال الوضعية/ اللاوضعية، و أوضحت عناصر هذا الجدل:

1. ضرورة الأخذ بالسببية و من ثمة تظهر إشكالية الحتمية.
2. ضرورة الأخذ بالصدفة و من ثمة إشكالية التنبؤ بالأحداث التاريخية. وتوصلت الباحثة إلى أن الإشكالية ليست في موضوع التاريخ وخصائصه ولا مشكلة منهج، وإنما في مفهوم الموضوعية.

ثالثا: نتائج البحث: توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج:

1. إن تحمس العلوم الإنسانية لمنهج العلوم الطبيعية أبعدها عن موضوعها الأساسي.
2. في مجال العلوم الإنسانية الموضوعية لا تعني الحياد.
3. النظرية في العلوم الإنسانية تتجاوز الوصف والتفسير السببي إلى مستوى الفهم.
4. إن أزمة الموضوعية في العلوم الإنسانية والتاريخ أزمة مفهوم.

وبالتالي فإن معالجة هده القضية يستدعي مفهوما ملائما للبحث في التاريخ.

مناقشة: رغم عدم وضوح منهج الباحثة في هذه الدراسة وافتقادها لإطار مرجعي محدد مما جعلها تعيد أغلب الطروحات الغربية بخصوص إشكالية الموضوعية. إلا أن هناك جهد معتبر لمناقشة قضية الموضوعية على مستوى التاريخ، و الذي يظهر في النتيجة الهامة التي توصلت إليها الباحثة وهي أن الموضوعية ترتبط بتصور خاطئ لمفهومها.

المطلب الرابع: الدراسات السابقة لإشكالية الموضوعية في علم الاجتماع.

الدراسة الأولى: منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية. (محمد محمد أمزيان.1992).

أولا: مقدمة:

ينطلق الباحث من مسلمة أساسية وهي أن المنهج على أهميته في العلوم الإنسانية فهو ليس مستقل عن الفلسفة التي انبثق عنها. فالفلسفات الوضعية والمادية تحتمي وراع المناهج

العلمية الحديثة قصد تبرير تصوراتها المادية للإنسان والحياة. ومن ثمة يهدف الباحث إلى إعطاء بديل منهجي ملتزم بالمضمون العقائدي الإسلامي.

ثانيا: منهج الدراسة:

أعتمد الباحث منهج يتميز بأنه نقدي بنائي حيث يعرض سلبيات ونقائص المناهج الوضعية السائدة ثم يقدم معالم وضوابط منهج أصيل مستلهم من توجيهات الوحي.

ثالثا: مفاهيم الدراسة:

الوضعية: كل نظرة تستبعد وجهة النظر الدينية عموما والإسلامية خصوصا في دراسة قضايا الإنسان والمجتمع.

المعيارية: النظرة أو المنهج الذي يتجاوز الوصف والتقرير للوقائع إلى مستوى التقييم وطرح البديل.

ومن خلال المقابلة بينهما يحاول الباحث تقديم بديل منهجي إسلامي.

رابعا: أقسام الدراسة:

الباب الأول: تعرض فيه الباحث إلى نقائص وسلبيات المنهجية الوضعية من خلال إبراز أثر التحول الثقافي في الغرب في توجيه البحث الاجتماعي.تم:

1. نقد الجانب الميتافيزيقي في علم الاجتماع الذي انتهى إلى أفكار لا علمية.
2. توضيح أوجه التناقض بين المدارس الاجتماعية والنتائج المترتبة عن ذلك.
3. بين أثر التوجيه الأيديولوجي على علم الاجتماع والتزامه بخدمة الأهداف الاستعمارية والقومية للغرب.

الباب الثاني: تحدث فيه عن تمثيل المدارس الاجتماعية في الوطن العربي والإسلامي والبديل المنهجي من خلال توضيح:

1. كيف أن الاتجاه الوضعي العلماني في بلادنا تأسس على غرار التجربة الغربية.
2. إبراز محاولات دراسة التراث السوسيولوجي في الوطن العربي والإسلامي التي جاءت انعكاسا وتكرارا للنظريات الاجتماعية الغربية.
3. إبراز المحاولات التي طرحت نفسها كبديل عن المناهج الغربية وتمثلت في: الاتجاه القومي العربي/ البديل الإسلامي كإطار عقائدي وأيديولوجي.

الباب الثالث: وخصص لإعطاء بعض الضوابط المنهجية الضرورية لأسلحة العلوم الاجتماعية وأهمها:

1. إعادة النظر في مفهوم العلمية وتحديد الفوارق بين العلم الطبيعي والعلوم الإنسانية.
2. ضرورة اعتبار الوحي ضمن المصادر المعرفية لعلم الاجتماع.
3. ضرورة التزام المذهبية الإسلامية القائمة على التوحيد.

4. ضرورة التزام النظرة المعيارية في معالجة الظواهر الاجتماعية.
5. ضرورة التحرر من النزعات الذاتية و التوجيهات الإيديولوجية.
6. التزام النظرة النسبية إلى الحقائق الاجتماعية.
7. تجاوز التفسير الأحادي و التزام النظرة الشمولية في تحليل قضايا الإنسان.

الباب الرابع: و خصص لتقديم تصور منهجي ينطلق من مسلمات الوحي بخصوص تعاملنا مع التراث الاجتماعي في الإسلام، و أوضح خطأ فكرة وجود قطيعة معرفية و منهجية و ثقافية بين فكر ابن خلدون الاجتماعي و عقيدته الدينية.

خامسا: خاتمة البحث و نتائجه:

1. قيام المنهج الوضعي كان استجابة لخصوصية تاريخية.
2. إن رفض الوضعية لكل ما هو ديني أوقعها في تصورات لا علمية.
3. أغلب المحاولات التي طرحت كبديل منهجي عكس أفكار و نظريات أجنبية.
4. إن أصالة علم الاجتماعي في الوطن العربي ترتبط بالوعاء الحضاري و حضور الخلفية العقائدية.
5. يشكل الفكر الاجتماعي عند علماء السنة سلسلة متواصلة الحلقات.

مناقشة: تمثل هذه الدراسة محاولة جد متكاملة منهجيا و معرفيا. وهو ما دفعنا- كما ذكرنا سابقا- إلى اعتمادها كإطار مرجعي للبحث.

الدراسة الثانية: إشكالية التحيز و أحكام القيمة في علم الاجتماع.
(كلثم علي الغانم)

أولا: إشكالية الدراسة:

تنطلق الباحثة من أن الموضوعية هي القدرة على رؤية الحقائق و قبولها كما هي لا كما ينبغي أن تكون. و لما كان الموضوع الاجتماعي في أساسه معنوي، فإن ذلك يطرح التساؤل حول إمكانية الباحث عزل نفسه عن الظاهرة المبحوثة ؟

ثانيا: أقسام الدراسة:

المحور الأول: أبرزت فيه الباحثة الطبيعة النسبية للواقع الاجتماعي، مما يجعل عالم الاجتماع عرضة للتأثر بالقناعات الأيديولوجية و العاطفية.

المحور الثاني: تناولت فيه مقترح الحيدة (الخلقية) لماكس فيبر قصد التمييز بين مجال العلم و مجال القيم، و محاولته الجمع بين الإدراك الذاتي والموضوعي للواقعة الاجتماعية.

المحـور الثالـث: أوضـحت فيـه الموقـف المعاصـر الـذي يعتبـر إشـكالية الموضـوعية ناتجة عن استعارة موضوعية العلوم الطبيعية. و أن الباحث عليه أن يكون أكثر وعيا بالقيم و التحيزات.

المحور الرابع: أوضحت فيـه التعـادل الموضـوعي بين الواقـع الاجتمـاعي المعيـاري و مواقف الباحث الذاتية التي لا يمكن عزلها عن الموضوع.

المحور الخامس: أوضحت دور النقد الذاتي في التخلص من أحكام القيمـة وضـرورة مناقشة القضايا المنهجية و التقنيات. وأن يتميز البناء النظري لعلم الاجتماع بالمرونة و قبول التعديلات و الأفكار الجديدة .

خلصت الباحثة إلى أن تخليص علم الاجتماع من الذاتية و أحكـام القيمـة شبه مستحيل إذا مـا أردنا أن نقدم تحليلا عميقا لأبعاد الظاهرة الاجتماعية المعيارية والموضوعية.

مناقشة: وفقت الباحثـة فـي توضـيح بعض أسباب هده الإشكالية باعتبارهـا ترتبط بطبيعـة الموضـوع الاجتمـاعي المخالفـة للموضـوع الطبيعـي، لكـن يلاحـظ اعتمادهـا علـى مناقشـاتها غربية للموضوع و بالتالي فهي لا تأتي بجديد.

خلاصـــة الفصـل:

من خلال مناقشة الدراسات السابقة نخلص إلى أن:

1. وجود إجماع على موقف واحد يعتبر بأن علـم الاجتمـاع فـي العـالم الإسـلامي العربـي وفي الجزائر يعيش حالـة أزمـة و اغتـراب عـن الواقـع الاجتمـاعي المحلـي مـن حيـث البحـث والتدريس.

2. يتفق كل الدارسين لوضعية علم الاجتماع على أن استيراد القوالب النظرية والمنهجية الغربية أهم عائق أمام محاولة ربط علم الاجتماع بالواقع.

3. أغلب الدراسات تهمل الخصوصية المعرفية و الأرضية الفلسفية لنشأة علـم الاجتمـاع في الغرب، التي عملت على صبغ مفاهيمه و مناهجه بصبغة وضعية واضحة. هذا الاهمـال جعل المواقف النقدية تنصب على قضايا هامشية.

4. اغلب المحاولات السابقة تستند بشكل ضمني أو معلن إلى المرجعية الغربية في تحليل وضعية علم الاجتمـاع، أو أنهـا تفتقد إلـى المرجعيـة إطلاقـا، ممـا جعلهـا لا تخـرج عـن إطـار النقد، بدليل أن كثرة هده الدراسات و المقالات لم تحدث أثر في معنى تغيير كيفي في مستوى البحث و التدريس و رغم كل هذه السنوات.

5. الدراسات القليلة التي انطلقت من مرجعية إسلامية في تشخيص وضعية علم الإجماع استطاعت أن تتجاوز حالة النقد إلى إعطاء بديل معرفي. لكن يبقى هذا النقد في حاجة أمرين:

- **الأول**: تثمين هذه الدراسات من خلال بحوث نظرية أكثر عمقا وشمولية، للرؤية الإسلامية للعلم عموما.
- **الثاني**: تثمين هذه الدراسات من خلال اعتمادها كإطار مرجعي في صياغة المفاهيم وتوجيه البحث الميداني.

5 . تتفق هذه الدراسات على اختلاف توجهاتها و زمانياتها، - و لو ضمنيا- على أن البحث في العلوم الاجتماعية عموما، و علم الاجتماع خصوصا لا يتم بمعزل عن التأثيرات المختلفة، سواء عقيدية إيديولوجية، أومجتمعية، هو ما توصلنا إليه في الفصل الثاني.

وبالنظر إلى هذه النتائج أي معيارية العلم عموما و علم الاجتماع خصوصا نفترض عدم ملائمة هذا الأخير لدراسة المجتمع الجزائري. و من تم ننتقل إلى بحث خصوصية نشأة علم الاجتماع الغربي، و ملابسات انتقاله إلى المجتمعات العربية الإسلامية.

مراجـــــع الفصـــل:

1. سالم ساري و آخرون، **نحو علم اجتماع عربي**. مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت، 1986.

2. عبد الله الهمالي، عبد القادر عبد الله عرابي، «إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية». **المستقبل العربي** ، عدد:141، نوفمبر 1990.

3. جهينة سلطان العيني، «البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية». **المستقبل العربي** ، عدد: 144، فيفري1992.

4. معتوق فتيحة، (**علاقة البحث الاجتماعي بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر**)، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر،1989.

5. نوار مربوحة، (**تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية - دراسة المشكلات و الطرائق و الحلول**-) رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، 1998.

6. الطيب صيد، (**الممارسة السوسيولوجية في الجزائر - واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع**)، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة،1998.

7. يعيش وسيلة، (**تدريس علم الإجتماع بين العلم و الأيدولوجيا**) رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة،2001.

8. بولمزاود السعيد،(**محاولة في إعادة التأسيس للتفكير العلمي في الموضوع الاجتماعي**)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة،2002.

9. صلاح قنصوة، **الموضوعية في العلوم الإنسانية-عرض نقدي لمناهج البحث-**. دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، دون طبعة، القاهرة،2003.

10. بلعكروم فتيحة،(**إشكالية الموضوعية على مستوى التاريخ – دراسة تحليلية** –) رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة،2002.

11. محمد محمد أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية**. المعهد العالمي للفكر الاسلامي،الطبعة الأولى، فرجينيا الولايات المتحدة، 1991.

12. كلثم علي الغانم، «إشكالية التحيز و أحكام القيمة في علم الاجتماع». **مجلة البصائر**، علمية محكمة، عدد: 12، الكويت، 2002.

الباب الثاني: علم الاجتماع الغربي بين الخصوصية والعالمية.

الفصل الرابع: مظاهر الخصوصية و التحيز في علم الاجتماع الغربي:

الفصل الخامس:الانتقال اللاموضوعي للمجتمع الجزائري إلى حقل البحث العلم-اجتماعي الغربي.

الفصل الرابع: مظاهر الخصوصية و التحيز في علم الاجتماع الغربي:

تمهيد:

المطلب الأول: حالة المجتمع الغربي قبيل نشأة علم الاجتماع.

المطلب الثاني: الخصوصية التاريخية لنشأة علم الاجتماع في الـــــغرب.

المطلب الثالث: مظاهر التحيز في النظرية العلم-الاجتماعية الغربية.

المطلب الرابع : مظاهر الخصوصية في النظرية العلم-الاجتماعية الغربية.

المطلب الخامس : مظاهر التحيز إلى علم الاجتماع الغربي عند المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي الإسلامي.

خلاصـــــــة

تمهيد :

نحاول في هذا الموضوع الكشف عن شروط وملابسات نشأة علم الاجتماع في الغرب وتوضيح آليات تبلور نسقه المعرفي و المنهجي الحالي، وذلك بمناقشة خصوصية الفضاء الاجتماعي الغربي لحظة ميلاد علم الاجتماع وهو كشف جوهري بالنسبة لموضوع بحثنا. وكما ورد في الفصل الثاني من خلال علم اجتماع المعرفة سوف نتمكن من الوقوف على طبيعة العلاقة بين هذه الخصوصية وما هو قائم من نسق معرفي علم-اجتماعي، أو كما يقول **أمزيان: « الوقوف على العقدة التي وجهة البحث أو المنهج الوضعي في مراحل نموه حتى يومنا هذا...»** (1993-31) .

و من تم نجيب عن التساؤل التالي: **هل علم الاجتماع الغربي هو رؤية موضوعية لقضايا الواقع الاجتماعي، أم أنه معرفة لا تتجاوز حدود رد الفعل الذاتي لمفكرين غربيين تجاه قضايا مجتمعاتهم ؟**

المطلب الأول: حالة المجتمع الغربي قبيل نشأة علم الاجتماع:

أولا: سيادة التفكير اللاهوتي / الكنسي:

تميز تفكير الكنيسة خلال العصور الوسطى باتجاهه المعاكس للحقيقة والواقع، وميله نحو تأليه المسيح (**عليه السلام**) حتى اعتبرت آراء الوحدانيين كآراء زنادقة خارجية عن الأرثوذوكسية. ولم يكن القياس الأرسطي طوال هذه العصور المنهج الملائم فحسب بل أيضا المنهج الأوحد، الذي ينبغي أن يستأثر بشتى الجهود العقلية: (يمنى طريف الخولي.2000- 57). فهو لا يلائم سوى رؤية الكنيسة المطلقة للإنسان والطبيعة، باعتباره ينطلق من مقدمات يقينية إلهية ولا يأتي بجديد. مما شجع العديد من المفكرين على معاداة الكنيسة.

فكان الهدف الأول هو إزالة ما علق بالدين من خرافات والقيام بإصلاحات الدينية كما فعل **سبينوزا** و **لايبنتز** في دين الطبيعة أودين العقل. هذه المعاداة تطورت فيها بعد من خلال فلسفة الأنوار إلى رفض تام لكل ما يأتي من جهة للكنيسة والسعي إلى تقويض التفكير اللاهوتي وإعلان العلمانية. (محمد أمزيان: 1991 -33).

ثانيا:اضطهاد الكنيسة للأسلوب العلمي في التفكير:

كان من مسلمات الكنيسة الجوهرية هو أن الحقائق الكلية اليقينية موجودة في الكتب المقدسة. و بالتالي لا داعي لاشتغال البشر الخاطئين بإعمال العقول، ثم الوصول إلى حقائق مشكوك فيها. (يمنى طريف الخولي: 2000 -57) .

وبالنظر احتكرت الكنيسة كل مجالات التفكير، ومنعت كل تصور مخالف حيث: « **سادت النزعة النصية وتحكيم الكتاب المقدس في مجالات الحياة كلها.** » (محمد أمزيان. 1991 - 34). وبسبب تحقير الكنيسة من شأن المادة أقصي السؤال عن الطبيعة طوال العصور الوسطى، واتجهت الفلسفة مند أفلاطون نحو الأخلاق والسياسة الميتافيزيقيا. كما أن انشغالها فيما بعد بالقانون كان بسبب احتياجات الإمبراطورية الرومانية. (يمنى طريف الخولي 2000 -58). وبالتالي لم يكن المجال مفتوح أمام تدهور الفكر العلمي ، لأن كل العقول مسخرة لخدمة سلطان الكنيسة.

وخلال عصر النهضة وجدت الكنيسة نفسها عاجزة عن مسايرة ركب التقدم العلمي والاجتماعي، فقد وقفت ضد العلم التجريبي و أنكرت ما أثبته العلم اليقيني.فقد كفر البابا **كوبرنيكوس** من أجل كتابه . **دوران الكرات السماوية** لأنه يناقض تصورات الكنيسة للكون . كما أعدم **غاليليو غاليلي** لاكتشافه المعارض لتصورات الكنيسة. (يمنى طريف الخولي:2000 -95).

ثالثا: التدخل القسري لسلطان الكنيسة في كل مجالات الحياة:

لأن رجال الكنيسة يدركون تماما الانحرافات التي أدخلت على المسيحية و هشاشة التفسيرات التي يقدمونها لتبرير الظلم الاجتماعي الممارس في حق الشعوب. فقد تم استغلال السلطة الروحية للكنيسة والتواطؤ مع السلطة العسكرية للإقطاع في مراقبة مختلف مناحي الحياة.

وذهب العديد من مفكري الغرب من أن الكنيسة وطوال فترة الألف عام التي حكمت فيها (500م-1500م)، ظلت تتدخل في كل جزئيات حياة الإنسان، وكان تمتع هذا الأخير بحقوقه الأولية في الحياة الاجتماعية و الثقافية مشروطا بأن يكون كاثوليكيا وبتبعيته للكنيسة الرسمية، أي بقبوله لكل ما يصدر عن هذا الجهاز.(محمد أمزيان. 1991-35). و باسم الدين فرضت الكنيسة رؤيتها و سلطتها اللاهوتية في مختلف مجالات الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية.

رابعا: التحالف بين سلطة الإقطاع وسلطان الكنيسة:

لقد ظل هذا التحالف قائما طوال فترة السيادة الدينية في المجتمع الغربي وظل كل من النظامين الإقطاعي واللاهوتي يكمل إحداهما الآخر. وبالتالي مثل النظام الاجتماعي القديم: « **نوع من الازدواجية بين السلطة الفكرية و النفوذ الاقتصادي والسياسي.**» (محمد آمزيان1993-36-37).

ولعل محاكم التفتيش تمثل الجهاز التنفيذي الذي يجسد حقيقة هذا التحالف وسجل خلال قرون متتالية من تاريخ الإنسانية أبشع صور الاضطهاد في حق المفكرين الأحرار.(محمد أمزيان:1991-36). كل ذلك كان كفيل بان يترك أسوأ الأثر في نفسية الشعب عامة

والمفكرين خاصة وأصبح كل ماهو ديني مضاد لما هو علمي . ومن تم كان الهدف منذ البداية هو العمل على تقويض هذا التحالف ككل ، وقد جاء ذلك كمطلب صريح لدى فلاسفة الأنوار، يعلن **سان سيمون** أن : « **النظام الذين تدعون المسيرة الحضارية إلى تقويضه كان يتمثل في التداخل الموجود بين السلطة الروحية أو البابوية والسلطة الزمنية أو الإقطاعية والعسكرية** ».(محمد أمزيان. 1991-36).

المطلب الثاني: الخصوصية التاريخية لنشأة علم الاجتماع في الغرب:

ما نقصده بهذه الخصوصية هو مجموع الأنساق والأحداث الفكرية والاجتماعية التي ميزت المجتمع الغربي لحظة ميلاد علم الاجتماع. وقد جاءت هذه العناصر ضمن تفاعل جدلي، سيرورة واحدة وبالتالي فإن الفصل بينها هنا- مع صعوبته- لا يتجاوز غرض البحث.

أولا: فلسفة الأنوار:

هي « **مجموعة من النزعات الفلسفية التي تشترك في الدعوة الى الحرية والمساواة، وضرورة التغيير والتفاؤل المفرط بالعقل والثقة به** ».(جمال مفرج:2002). ظهرت بأوربا خلال عصر النهضة كرد فعل على أزمة الفكر الكنسي وعقم القياس الأرسطي الصوري. وبالتالي كان هدفها القضاء على جميع أشكال التفكير والنظام والمعتقدات القائمة، وتشيد نظام جديد على أساس من العقلانية والحرية. ولم يكن ذلك ممكنا إلا بإزالة السلطة المعرفية اللاهوتية، التي بدأت تنهار -- كما يقول **سان سيمون**- مع إدخال العلوم الوضعية إلى أوربا عن طريق العرب وهو ما خلف بذرة هذه الثورة المهمة. (محمد أمزيان.1993 - 37) .

وقد برزت ملامح فلسفة التنوير من خلال:

1. نشوء العديد من المذاهب العقلانية، والاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية المطالبة بمزيد من الحرية والديمقراطية.
2. تشكل الوعي الطبقي لدى فئات مختلفة من المجتمع.
3. تلاشي السلطة الفكرية التي تمتعت بها الكنيسة لقرون عديدة بعد اضمحلال التفسيرات اللاهوتية للطبيعة و المجتمع .
4. وفي مقابل ذلك سيطرة الرؤية المادية للكون وللحياة والمجتمع والتفوق المحسوس على الغيبي والدنيوي على الديني.

هذه الرؤية الجديدة للطبيعة والإنسان كان لها الأثر البالغ كما سنرى في توصيف شكل الإطار النظري والمنهجي لعلم الاجتماع الغربي.

ثانيا: الثورة العلمية :

إن تسمية ذلك بالثورة لأنه مثل تحول جدري في تاريخ التفكير العلمي في الغرب. تميزت هذه الثورة التي شملت مختلف مجالات الحياة الطبيعية والاجتماعية بمجموعة من الخصائص، جعلتها تختلف عن ما كان قائم من علوم في الحضارات الأخرىو هو مايظهر من خلال:

1. **استقلالية العلم الغربي الحديث :** بمعنى استقلال العلم الحديث بذاته عكس العلم في الحضارات الشرقية الذي كان محتوى داخل الإطار الثقافي العام ، حيث: « **انبثق في صورة نسقية، مهيأة للاستقلال، بحيث تحمل في صلب ذاتها حيثياتها وإمكانية تناميها و فاعلية عوامل تقدمها.**» (يمنى طريف الخولي: 2000-50).

2. **خاصية النسقية**: و تعني « **إحكام البحث العلمي فيرتكز في شكل ممارسة على أصوليات منهجية صارمة ترتد في صورة خصائص منطقية دقيقة، تحدد لظاهرة العلم تخوما واضحة.** » (يمنى طريف الخولي. 2000-50).

3. **معاداة الدين:** نظرا للتقاليد الباطلة التي سار عليها التفكير الكنسي فقد وضع العلم المرتبط بالحياة والمجتمع بمثابة النقيض للدين.(محمد أمزيان: 1991-38) .

وبالنظر إلى الاكتشاف والنجاحات الباهرة التي حققتها مناهج البحث في العلوم الطبيعية والفيزيائية فقد كانت الفرصة سانحة لتبرير تطبيقها في دراسة الإنسان والمجتمع.وأصبح نسق العلم التجريبي قادر على استيعاب جميع الظواهر بما فيها الاجتماعية، كما أن المرحلة الوضعية تقتضي تفسير جميع الظواهر بالمشاهدة والتجربة وصرف النظر عن ما وراء هذا العلم.

ثالثا: الثورة الصناعية:

عملت الاكتشافات العلمية والكشوفات الجغرافية المتتالية في الغرب على إحداث تطور كمي ونوعي في نمط وأساليب الإنتاج، وقيم العمل والملكية، حيث بدأ التحول التدريجي من نمط الإنتاج الزراعي إلى العمل الصناعي، مند القرن الثامن عشر **(18م)**، لينتشر هذا التحول في مختلف دول أوربا محدثا العديد من التحولات في البناء الاجتماعي والاقتصادي الأوروبي والعالمي.ويظهر ذلك من خلال:

1. تطور أساليب تقنية وسيطرة نمط الإنتاج الصناعي بما يحمله من قيم اجتماعية و تنظيمية جديدة.
2. بروز أهمية رأس المال المادي والبشري في عملية التصنيع.
3. تشكل طبقات اجتماعية جديدة: البرجوازية، الطبقة العمالية.
4. ظهور مجتمع المدين وتلاشي نظم القرابة التقليدية كالعائلة الممتدة و القبيلة
5. نمو الحركة الاستعمارية والتنافس على الأسواق الخارجية وموارد العامل الصناعي.

وهو ما أدى إلى إقحام شعوب أخرى خصوصا الإسلامية في هذا التحول وتخصيصها الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا كمحاولة لتبرير استعمارها وتكريس السيطرة عليها. كما أن هذه

التحولات حتمت على المهتمين بالتفكير الاجتماعي البحث عن تفسيرات مقنعة لما يحدث في ظل المجتمع الصناعي الجديد.

رابعا: اللااستقرار السياسي والاجتماعي:

إن التغير الجذري في أساليب التفكير وانهيار سلطة الكنيسة الفكرية صاحبه تحول مماثل في النظام الاجتماعي حيث انهارت سلطتها الزمنية لارتباط أحدهم بالآخر. ولقد اعتبر القرن الثامن عشر عصر هدم للنظام القديم، ولذلك نرى الباحثين يؤكدون على أن « **أهم ميزة طبعت هذا العصر هي السلب والهدم**» (توفيق نبيل السمالوطي:1975-119). وامتدت حركة النقد والتمرد على الوضع القائم حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر. يظهر ذلك بالأخص في:

1. **تراجع النظام الاجتماعي السياسي:** المتكون من: النبلاء، الكنيسة والشعب وبالمقابل تنامي طبقات اجتماعية جديدة سرعان ما تحولت إلى قوى سياسية معارضة .

2. **اللااستقرار الاجتماعي و السياسي:** اندلاع العديد من الثورات السياسية والاجتماعية أهمها: الثورة الفرنسية الأولى و الثانية **(1789/ 1848م)** وبروز مبادئ الحرية والعدالة والمساواة.

3. **تكريس النزعة الدنيوية:** من خلال الفصل بين السلطة الدينية و السلطة الزمنية.

إن حالة الأزمة داخل المجتمع الغربي كانت تدفعه إلى طرح تساؤلات على نفسه وهكذا بدأت ولادة علم- الاجتماع في شكله البسيط. ولم يكن هناك سوى سؤال واحد وجه التفكير الاجتماعي الأوروبي وهو: « **كيف يمكن وضع حد للأزمة التي تجتاح أوربا.** » (فليب بارنو:1989- 15).

وكان ذلك أعظم سند لبروز الوضعية كمحاولة فكرية إيديولوجية بعد الثورة قصد الوقوف أمام فلسفات عصر التنوير والفلسفات الثورية (السمالوطي:1989-141). وهو ما يظهر جليا من خلال العديد من مؤلفات الرواد « **فبعد العمل المشترك ل سان سيمون وكونت المسمى:"خطة العمليات العلمية اللازمة لإعادة تنظيم المجتمع"جاء كتاب: "الاكتشاف العظيم" (1822م) والذي ضمنه كونت قانون المراحل الثلاثة، وكان جديرا فيها ذهب إليه بأن يصبح الفكرة القائدة والموجهة لإعادة تنظيم المجتمع الفرنسي الذي هزته الثورة.**» (نيقولا تيماشيف.1992-48).

المطلب الثالث : مظاهر التحيز في النظرية العلم-الاجتماعية الغربية :

تظهر العديد من الكتابات حول النظرية الاجتماعية في الغرب ولو بشكل متضمن أن هذه الأخيرة لم تتوقف عند حد الالتزام بخصوصية المجتمع الغربي وأنها بلغت في كثير من مقولاتها حد التغير المعرفي خصوصا إذا تعلق الأمر بالنظر إلى المجتمعات اللاغربية.

أولا: مفهوم التحيز كعملية معرفية:
لم نعثر على تعريفات تناولت هذا المفهوم بشكل صريح إلا ناذرا، أما الباقي خصوصا في الغرب فقد أشارت إليه بشكل متضمن.

التعريف الأول: نصرمحمدعارف : « جوهر مفهوم التحيزهوالتمركزحول الذات والانغلاق فيها ورؤية الآخر من خلالها وقياسا عليها من ما يعني نفي الآخر نفيا كاملا خارج إطار التاريخ أو الوجود أو العلم .والسعي نحو استبدال ماهيته أو هويته وإحلالها بمحتوى يتفق ومعطيات الذات وأهدافها، وذلك بالقضاء على نفوده وخصوصيته وإعادة إدماجه في النسق الذي ترى الذات المتغيرة أنه الأمثل طبقا لمنظورها للإنسان والكون والحياة، ومثلها العليا.» (عبد الوهاب المسيري:1997-171).

التعريف الثاني: محمد الدوادي: هو: « **محاولة فرض الذات على الآخر ومن ثم نفي الآخر وإحلال الذات محله، أو هو تعميم الخاص وإطلاق النسبي واعتبار المؤقت المحدود دائما عاما وشاملا أوإعتبارتجربة بشرية معينة ـ ليست إلا واحدة من تجارب الإنسانية الغنية والمتعددة ـ أنها هي النموذج البشري الأرق الذي ينسخ كل النماذج الأخرى ويستوعبها** ».(عبد الوهاب المسيري:1997-191).

ثانيا : مظاهر التحيز في النظرية الاجتماعية الغربية :

المظهر الأول:التحيز إلى نمط العلوم الطبيعية: وهو تحيز علماء الاجتماع إلى منهج ومسلمات العلم الطبيعي الوجودية والمعرفية، حيث استهدفوا منذ البداية إقامة علم للمجتمع على شاكلة العلوم الطبيعية خصوصا الوضعيين منهم. وذلك انطلاقا من وحدة الجود التي سادت عند أصحاب الموسوعة، وهو ما تكشف عنه الفيزياء الاجتماعية عند **كونت وكتليه**، أوفيزيولوجية الحياة الاجتماعية، والداروينية عند **سبنسر دوركايم** و **ماركس**.(فيليب بارنو:1989-30). و من نماذج هذا التحيز :

1. **أوجست كونت:** يقول كونت في دروس الفلسفة الوضعية:« **لدينا الآن فيزياء سماوية، وفيزياء أرضية وميكانيكية ...وفيزياء حيوانية وما زلنا بحاجة إلى نوع آخر من الفيزياء هي الفيزياء الاجتماعية حتى يكتمل نسقنا المعرفي عن الطبيعة. وأعني بالفيزياء الاجتماعية ذلك العلم الذي يتخذ من الظاهرة الاجتماعية موضوعا لدراسته باعتبار هذه**

الظواهر من نفس روح الظواهر الفلكية والطبيعية ..من حيث كونها موضوعا للقوانين الطبيعية الثابتة.» (تيماشيف : 1992-49).
وبماأن الظاهرة الاجتماعية من نفس روح الظواهر الفلكية والحيوانية وبالتالي فإن وحدة الوجود تقتضي وحدة المنهج .

2. هر برت سبنسر: يقول: «**... وحينما ندرك ما هو أبعد من المماثلة بينهما ندرك أن المجتمع يمر من خلال النمو والنضج والهرم وأن ذلك يسير على نفس المبادئ التي تحدد التحولات التي تمر بها كل من النظم العضوية وغير العضوية ندرك مفهوم علم الاجتماع بوصفه علما .**» (تيماشيف: 1992-70). فالمماثلة العضوية أو المجتمع بالكائن العضوي عند **سبنسر** هي: الكفيلة بجعل أو إدراك علم الاجتماع بوصفه علما.

3. ماكس فيبر: يذهب إلى أن :« **التفسير السوسيولوجي يجب أن يكون له معنى ذاتي في الوقت الذي يكون فيه ممكنا من الناحية الواقعية .**»(تيماشيف 1992-266). و رغم أن **فيبر** صاحب **الموقف الإنساني** أو منهج الفهم لم يسلم من الروح الوضعية في إقراره بضرورة أن يكون تفسير الظاهرة الاجتماعية ممكنا من الناحية الواقعية. و دعوته كما رأينا في الفصل الثاني إلى عزل العلم عن تأثير القيم.

4. إميل دوركايم: « **يخلص دوركايم إلى أن علم الاجتماع سوف يعتني بالبحث عن الوظيفة التي تؤديها الظواهر الاجتماعية، إلى جانب اهتمامه بالكشف عن أسبابها الكافية . ويلجأ في تفسيره لمفهوم الوظيفة إلى استعارة بعض التصورات البيولوجية فهي في رأيه تشير إلى نوع من الارتباط بين واقعة بين واقعة معينة وحاجات الكائن العضوي.**» (تيماشيف: 1992-182).

المظهر الثاني: افتراض عالمية المعرفة العلم اجتماعية الغربية : بالرغم من أن هذه الأخيرة جاءت استجابة لخصوصية تاريخية ميزت المجتمع الغربي من ما جعل كل المسلمات والفروض في تناغم مع هذه الرؤية وتلك الخصوصية ، تعبر عنها وتدعم استمرارها .(عبد الوهاب المسيري:1997-03) .

و بالرغم من ذلك فإن التوجه الفكري السائد في الغرب يفترض ضرورة اعتراف عالمي بمصداقية مناهج ونماذج التفسير التي توصل إليها علماء الاجتماع الغربيين وذلك بدعوى:

- قدرة مناهج هذه العلوم على إحداث قطيعة معرفية بين الذات والموضوع.
- خضوع المجتمع الإنساني لقوانين ثابتة وحتمية.

ولعل ما ساعد على الترويج لفكرة العالمية هذه - من منطلق الموضوعية المزعومة- هو انبهار علماء اجتماع ومفكرين في العالم اللاغربي خصوصا العربي الإسلامي بما هو سائد في الغرب من أنساق معرفية، و تم استيراد نظريات ومناهج علم الاجتماع دون نقد أو تمحيص. وهو موقف غريب بالنظر إلى مواقف العديد من كتاب غربيين الذين اعتبروا هذا المظهر - كما سنرى لاحقا- دليلا على إفلاس العلوم الاجتماعية الغربية.

المظهر الثالث:المركزية المجتمعية الغربية: وهو مظهر يبدوا وكأنه نتيجة حتمية لسابقيه باعتبار أن التحيز كعملية معرفية هو نفي الآخر وإحلال الذات محله. وعلى الرغم من أن الابستيمولوجا الحديثة قد تجاوزت النظرة الداخلية للعلم إلى تاريخية العلم باعتباره إنتاج اجتماعي. فإن المدارس الاجتماعية الغربية وكما يبدو تنظر إلى المجتمع الإنساني من خلال:« **رؤية العالم ككل متجانس يتحول جزء ضئيل منه وهو الغرب إلى نقطة مرجعية حتمية».**(عبد الوهاب المسيري:1997-207) أي جعلت من المجتمع الغربي في لحظة من لحظات تطوره نقطة ثبات مرجعية ترسو إليها كل تيارات التفكر الاجتماعي.

وقد ساعد في ذلك التفوق الاقتصادي والعسكري للغرب وتمكنه من استعمار العديد من الدول ذات الخصوصيات المتميزة وبالتالي كان من الضروري البحث عن مبررات تاريخية ومعلومة لتكريس هذه السيطرة ،فكانت هذه النظريات الاجتماعية أنسب وسيلة. يظهر ذلك من خلال العديد من النماذج النظرية والأساليب المنهجية التي اعتمدت كمسلمات في الفكر الاجتماعي الغربي منها:

1. **فكرة النموذج المثالي:** إتخاد المجتمع الغربي نموذج مثالي في التنمية والتقدم كما يظهر عند كل من فيبر دوركايم، بارسونز، حيث تم وضع المجتمعات الغربية في قمة السلم، و صنفت المجتمعات اللاغربية في الأسفل بناءا على مشابهتها للنموذج الغربي.

2. **الموقف من المجتمعات اللاغربية:** دراسة المجتمعات اللاغربية من خلال نماذج معرفية خاصة والحكم عليها من خلال مقارنتها بالتطور الحاصل في الغرب، وهو ما نتج عنه: نمط الإنتاج الآسيوي ل **ماركس،** نمط الإنتاج التقليدي ل **فيبر.**

3. **فكرة سامية العقلانية:** كما هو الحال عند **فيبر** و **بارسونز** أي ادعاء بأن العقلانية والعلم والتقدم خصائص إيجابية ترتبط - ولأسباب إثنية و أنثروبولوجية - بالإنسان الغربي وحضارته.

ثالثا: موقف بعض المفكرين الغربيين من مظاهر تحيز العلم-الاجتماعي الغربي:

الموقف من التحيز إلى نمط العلوم الطبيعية:

1. **نيقولا تيماشيف:** « **إن انشغال سبنسر بالمبدأ التطوري والمماثلة العضوية وتعميمه لهما قد لعب دورا هاما في إعاقة تقديم إجابة شافية عن السؤال الرئيسي الذي يتمثل في: ما هو المجتمع ؟**» (1992- 78).

2. بيار بورديو: « **إن القراءة الأولى تعالج المجتمع على منوال فيزياء اجتماعية ...لكن الخطر الأساسية الذي يهدد استعمال وجهة النظر الموضوعانية تلك يتمثل في أن كونها لا تحدد مبدأ تولد تلك الإنتظامات يجعلها تميل إلى الانزلاق من النموذج إلى الواقع وإلى تشييئ البنيات التي تشيدها، وذلك عندما تعالجها على أنها كيانات مستقلة....**» (1997-11-12).

3. جيوفاني بوسينو:« **إن التحليل الرياضي للواقع الاجتماعية، ونمذجة السيرورات الاجتماعية وحتى النماذج المصطنعة كإنجازات فيزيائية لنماذج رياضية... يسمحان لنا أحيانا بإدراك أشكال الوقائع أوالسيرورات، ولكن لاشيء آخر غير الإشكال... وبعبارة أخرى فإن نظاما بدهيا يختزل المعرفة في بناها الشكلية يكون مجردا دائما، وفي آن واحد من مواضيع ومقاييس لتفسيره**». (1995- 12)

4. ميشال فوكو: « **لا يفسر صعوبة العلوم الإنسانية وعدم دقتها كعلوم وعدم ثباتها ... ليس كما يشاع غالبا هو ما يشكل أعلى كثافة لموضوعها ...بل هو تعقيد التشكيل الابستيمولوجي الذي تقع داخله، وعلاقتها الثابتة بالأبعاد الثلاثة التي تحقق حقيقتها** «.(1990- 288). كما أنها لم ترث حقلا معينا يمكن تطويره اشتقاقا إلى مفاهيم علمية ومنهجيات وضعية، فمنذ القرن التاسع عشر **(19م)** مرت العلوم الإنسانية بنماذج ثلاثة مستعارة : (1990- 283).

أ. سيادة النموذج البيولوجي عند **كونت** و **سبنسر** .

ب. هيمنة النموذج أو البعد الاقتصادي كما هو عند **ماركس** .

ج. هيمنة النموذج الفقهي أو اللساني عند **فيبر**.

لذلك يرى **فوكو** أن هناك:« **انحراف شاسع قاد العلوم الإنسانية من شكل أكثر كثافة من النماذج الحسية إلى آخر أكثر إشباعا بالمناهج المستمدة من اللغة.**»(1990- 295).

الموقف من افتراض عالمية النظريات العلم-اجتماعية الغربية:

1. كارل بوبر: يؤكد بأن نظريات العلوم الاجتماعية والإنسانية في ميدان التنمية والتحديث «**لا تأتيان من النظريات العامة، بل من النظريات الخاصة... فلا توجد نظريات علمية في التغيرالإجتماعي إلا جزئية ومحلية.**».(عبد الوهاب المسيري:1997-18) .

2. ريمون بودون : « **إن النظريات الكبرى للتغير الإجتماعية المتأثرة بمذاهب الموضوعية والماركسية والبنائية والوظيفية والثقافية والتنموية هي نظريات شكت في مدينة الأموات.**» (عبد الوهاب المسيري:1997- 20).

3. فولفانج ساكس : في مؤلفه**"معجم التنمية "** يرى بأن نظريات التنمية الحديثة « **بمثابة قيام الغرب باستبدال احتلاله العسكري لدول العالم ، باحتلال من نوع جديد، ما لبث أن صار احتلالا لأحلام الناس و حيزهم الذهبي .فمعها يختفي الآخر....ومن ثم يفتقد الإنسان قدرته على التفاعل مع واقعه المتغير، ويزداد اغترابه عن عالمه الخاص ، مع تقولبه في قالب الرؤية المعرفية الغربية ". (**المسيري:1997-204).

تدل هذه المواقف على أنه ليس من الموضوعية ممارسة تعميم هذه النظريات لأن واقع الحال هو أنها لا تستند إلا على معرفة بالمجتمع الغربي في العصر الحديث.

الموقف من المركزية المجتمعية الأوروبية:

1. ألان ثوران : « لقد استحقت السوسيولوجيا انتقادات نظيرة، فمن إنثوغرافيا تطبعها العلاقة الاستعمارية على نحو صريح، إلى المركزية المجتمعية التي تتصف بها أفكار التحديث، مشيرة بشيء من التنازل على البلدان المتخلفة الواقعة تحت السيطرة بخطها في أن تشابه ما نحن عليه اليوم في عشرين عاما أو بعد قرن...». (1976 -794).

2. جيوفاني بوسينو : « إن تاريخ علم الاجتماع يكشف لنا إحراجه الكبير: فهو يبحث في مجتمع خاص عن حقيقة عامة، وفي التنوع عن التماثل وفي الغيرية عن التشابه . إلا أن هذه المعرفة المعدة في داخل مجتمع المبادلات المعممة بواسطة النظام الصناعي، لا توصل إلا لعرض بعض آليات عمل المجتمع الحديث المقابل لمجتمعات أخرى موضوعة في القدم. ومع ذلك فإنها تدعي لنفسها الحق بالعمومية ...» (1995- 42).

المطلب الرابع: مظاهر الخصوصية في النظرية الاجتماعية الغربية:

أولا : الصبغة الدنيوية للنظرية الاجتماعية الغربية :

يقول الأستاذ **علي شريعتي**: «**...في القرن الخامس عشر و ما بعده استرد الغرب الروح العلمية وتفتحت حضارته من جديد فاستقر في ذهن أوربي وجود علاقة عكسية بين الدين والحضارة بمعنى أنه كلما سيطر الدين ماتت الحضارة وكلما تنحى استردت الحضارة روحها «.**(محمد أمزيان:1991-35).

كان ذلك نتيجة تزمته منطقية لتزمت الفكر الكنسي واضطهاد الفكر العلمي. وبالتالي فإن الفرصة كانت سانحة لظهور نظام فكري واجتماعي دنيوي يقوم على استبعاد كل ما هو ديني من مجال التفكير والتنظيم الاجتماعي، ز هز ما يظهر في:

1. نموذج الدولة الأمة : أو النظام الاجتماعي الجديد الذي ظهر كاستجابة للثورتين الفرنسيتين، وتطور التنظيم الصناعي ، والأهم من ذلك دعاوى فلسفة الأنوار العقلانية .

وهو نظام اجتماعي يقوم على أساس من التعاقد بين الشعب والسلطة الزمنية وفقا لشروط محددة. وإقصاء أي سلطة دينية أو غيبية. يبرز هذا النظام الاجتماعي الجديد في تصورات علماء الاجتماع لشكل النظام الأمثل من خلال:

أ. **كونت:** المرحلة الوضعية .

ب. **ماركس:** المجتمع الاشتراكي، ثم الشيوعي.

ج. **ماكس فيبر:** المجتمع العقلاني البيروقراطي.

د. **دور كايم:** مجتمع التضامن العظمي .

ومهما يكن الاسم فهو مجتمع بالإضافة إلى فصله بين السلطة السماوية والسلطة الزمنية، فإن المشترك هو أنه: « **نظام اجتماعي يقوم على أساس العمل والملكية المستقلة** ».(محمد أمزيان.1991- 38) .

2. <u>اختزال الحقيقة الاجتماعية في جوانبها المادية:</u> على اختلاف توجهاتها تأخذ كل المدارس الاجتماعية من فلسفة الأنوار والحداثة الرافضة لكل ما هوديني غيبي كما تقوم على استعارة نموذج العلوم الطبيعية.

أ. قدم التنوير تصورا أحاديا للوجود والكون عامة أساسه المادة. يظهر ذلك جليا لدى أصحاب الموسوعة: **ديدرو، كوندرسيه، فولتير**، ثم أفكار الوضعيين .

ب. قدمت العلوم الطبيعية الطريقة العلمية للبحث.

بمعنى أن وحدة الوجود المادي، اقتضت وحدة المنهج التجريبي. وأصبح علم الاجتماع لا يفرق في دراسة الظواهر الاجتماعية بين الظواهر الحسية القابلة للملاحظة والإدراك المباشر، والظواهر الدينية والأخلاقية والنفسية ذات الطبيعة المخالفة.(محمد أمزيان.1991-59). وهو موقف اختزالي بخصوص الحقيقة الاجتماعية باعتباره:

- **يختزل الطبيعة الإنسانية في جانبها العضوي الفيزيقي:** فلم تتمكن النظرة الوضعية للمجتمع من إدراك سوى جانبه الفيزيقي الواقعي القابل للقياس.
- **يختزل الظواهر الاجتماعية في جانبها الواقعي:** فحينما تتعرض الوضعية لدراسة الظواهر الاجتماعية غير المادية، تعطيها دلالات واقعية تستبعد عنها كل العناصر الغيبية التي تكون جزءا جوهريا من حقيقتها. فقد قدم دوركايم دراسته عن الدين باعتباره ظاهرة اجتماعية، وتناول فيبر البروتستانتية من خلال تجلياتها الواقعية في المجتمع الرأسمالي.

كما أن هذه الخصوصية كان لها الأثر الواضح في تصور علماء الاجتماع الغرب لشكل الموضوعية والعلمية باعتبارها تتعلق بفصل الذات عن الموضوع وتناول الظاهرة من خلال مظاهرها الخارجية القابلة للملاحظة و القياس.

ثانيا:الثورة على الوضع القائم:

حضي **ماركس** بشهرة واسعة باعتباره القائد الأصلي والأول للحركة العمالية الثورية. وما يهمنا هنا هو المسلمة الثانية في علم الاجتماع الماركسي والمتعلقة ميكانيزمات التغير، التي ينبغي أن تفهم في ضوء الإطار الجدلي الذي استعاره ماركس من **هيغل:« كل شيء في العالم بما في ذلك المجتمع نفسه يمر وفقا لضرورة جدلية من خلال مراحل ثلاث.»** (نيقولا تيماشيف:1992. 85-86).

المرحلة الأولى: الإثبات أو الموضوع.
المرحلة الثانية: نفي أو نقيض الموضوع.
المرحلة الثالثة: التصالح الأضداد ومركب الموضوع.

وتستمر العملية الجدلية عند هذا المستوى بصرا عات جديدة وتوافقات جديدة تتسم العملية التاريخية دائما . و بما أن التنظيم الاجتماعي للإنتاج في المجتمع الغربي الذي واكب الثورة الصناعية يتجلى في وجود طبقتين :

- **طبقة العمال أو الطبقة المستغلة /الإثبات أو الموضوع .**
- **الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج / نقيض الموضوع .**

و من تم فإن آليات التغير تقتضي أن يكون الصراع بين كلا الطبقتين حتمي لا مفر منه، وسوف يؤدي ذلك من خلال الوعي الطبقي إلى تدمير النظام الموجود ليرثه النظام الاشتراكي ويسلم في النهاية لمجتمع بلا طبقات أي يظهر: مركب الموضوع . و من تم تتجلى ملامح خصوصية الماركسية في كونها: (السمالوطي: 1989-190).

1. **<u>زمنية النشأة:</u>** أن الماركسية انبثقت كرد فعل مضاد لمشكلات المجتمع الأوروبي خلال القرن التاسع عشر.

2. **<u>أهداف النقد:</u>** المجتمع البرجوازي يعتبر على أنه نوع من الحوار ضد الليبرالية الاقتصادية وما تتضمنه من مبادئ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة.

3. **<u>موضوع النقد:</u>** اهتمت النظرية الماركسية بنقد النظرية النفعية في الفلسفة وفي التطبيق باعتبار أن هذه الأخيرة قد انتشرت خلال تلك الفترة.

ثالثا:الدعوة الإصلاحية:

يتفق ممثلي هذا الاتجاه على أن بناء المجتمع وكيانه يعتمد في المحل الأول على نظامه المعياري القيمي، وبالتالي فإن المدخل الإنساني لدراسة المجتمع لا يقوم على أساس من التحليل ولكنه يقوم على أساس من التركيب.(السمالوطي.1975-130).

كان ذلك نتيجة منطقية لحالة اللااستقرار والفوضى التي أصابت المجتمع الأوروبي إثر سقوط النظام القديم، ودعاوى فلسفة الأنوار الثورية.ويمكن توضيح ذلك من خلال هذه الأمثلة:

1. **خطة العمليات العلمية لإعادة تنظيم المجتمع** ، وهو « **عمل مشترك ل سان سيمون و أوغست.كونت أكدا فيه على أنه يجب :أن تصبح السياسة فيزياء اجتماعية....ومن ثم فإن موضوعها يتمثل في اكتشاف القوانين الطبيعية الثابتة للتقدم». (**نيقولا تيماشيف:1990-38)

2. **نظرية دوركايم:** تعكس بجلاء الإيديولوجيا الإصلاحية وذلك من خلال المكانة المحورية التي خصصها للدين والأخلاق داخل التنظيم الاجتماعي ومحاولة إضفاء

طابع الألوهية على المجتمع باعتباره: مصدر القيم والمقولات والقداسة والتحليل والتحريم...الخ. وقد أشار **تركيان** إلى أن الإصلاح عند **دوركايم** يتضح بجلاء في فكرته عن التضامن العضوية كسمة مميزة للمجتمع الحديث.(السمالوطي.1975-132).

3. **ماكس فيبر:** ينطلق من رؤية إصلاحية واضحة لدرجة أنه يلقب ب **ماركس** البرجوازي ـ وقد ركز في مؤلفه : **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** على العوامل الدينية والأخلاقية كمنطلق لفهم بناء المجتمع ونظمه. كما أن تركيز وسائل الإنتاج والثروة في يد الأقلية لا يعكس الاستغلال أو التفاوت الطبقي كما ذهب إلى ذلك **ماركس**، وإنما هو: « **حالة خاصة من اتجاه عام داخل المجتمع الحديث.يتجه به نحو التحول البيروقراطي، ويرتبط ذلك بالنزعة العقلية الرشيدة، وتقدم العلم....**» (السمالوطي:1975-160).

4. **تالكوت بارسونز:** يؤكد على أن التقدم الاجتماعي لا يقوم على أسس تطورية كما هو الحال عند **ماركس** و **كونت** ولكنه يتحقق من خلال ارتباط الناس بالتحقيق النشط للقيم المتجاورة أو المتعاقبة، ويؤكد على أن الظروف المتوفرة في ظل النظام الرأسمالي قادرة على إمداد الإنسان بالأساس اللازم للوصول إلى الكمال المنشود بصورة فرضية. فالمجتمع الصناعي والتطور التكنولوجي محكوم بمجموعة من القيم القادرة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي بصفة مستمرة . (السمالوطي 1975-178)

و من تم فإن النظام الاجتماعي القائم من وجهة نظر إصلاحية وحقيقة قائمة بذاتها يجب الخضوع لها والتعامل معها كما هي. (السمالوطي. 1975-ص:130).

و هو ما يدل على أن صياغة نظريات ومفاهيم علم الاجتماع لم تكن بمعزل عن الواقع الاجتماعي والتطلع إلى إصلاحه من ما يعكس ازدواجية شديدة لعلم الاجتماع وبالتالي انتقاء صفة الموضوعية بمعنى الحياد.

المطلب الخامس: مظاهر التحيز إلى علم الاجتماع الغربي عند المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي الإسلامي

بعد أن أوضحنا كيف أن علماء اجتماع الغرب كانوا متحيزين إلى نمط العلوم الطبيعية، و كيف ارتبطت نظرياتهم بخصوصية تاريخية غربية، تنتقل إلى إبراز بعض مظاهر التحيز لدى مفكرين عرب ومسلمين إلى علم الاجتماع الغربي المتحيز.

أولا: تبني المقولات الوضعية ورفض كل ما هو ديني:

على غرار ما أظهره **كونت** من تناقض بين طريقة التفكير العلمية واللاهوتية واستقراره على الطريقة الوضعية، التي تعادل عنده في الغالب العلمية.(محمد أمزيان. 1991- 156). نجد منطلقات علماء الاجتماع عندنا تتأسس وفق هذه الرؤية

الوضعية، فهناك اعتماد واضح على مؤشرات مادية محسوسة، في تشخيص وتفسير الواقع الاجتماعي، يضاف إلى ذلك التجاهل الواضح للجانب المعياري للمجتمع وإقصاء الوحي كمصدر من مصادر المعرفة العلمية. ويذهب **أمزيان** إلى أن رفض اعتماد الدين كمرجعية، وتبني العلمانية كبديل منهجي، يتضح من خلال مسألتين أعتبرهم الوضعيين قاسما مشتركا بين الثقافتين المسيحية والإسلامية خلال العصور الوسطى :

1. **اعتماد الثقافة الوسيطة على نفس المقدمات الإبستيمية[**]:** يعتقد الوضعيين العرب أن الثقافة الوسطية تقوم على نفس المقدمات والأسس المنهجية ، فهي في مجموع معارفها وكيفية تصورها للكون والإنسان وطريقة تحليلها تعتمد على نفس النظام وهو النظام اللاهوتي . ومادام هناك اشتراك في نفس المسلمات ونفس المقولات فهناك اشتراك في ممارسة نشاط مضاد للعقل الإنساني.(محمد أمزيان 1991- 156).

2. **اتحادها في الطابع الموسوعي :** تقوم هذه الفكرة على أساس أن ثقافة العصر الوسيط تقدم تفسيرا شاملا للحياة معتمدة على تصوراتها الدينية وللحفاظ على طابعها الموسوعي الذي يمتد إلى كل المعارف و العلوم ، حجرت على الفكر الحر ومنعته من التفكير خارج مسلماتها المعرفية ،مما أدى إلى مواجهة عنيفة انتهت بحسم الصراع لصالح التفكير العلمي، وهو نفس المصير الذي ينتظره التفكير الإسلامي. (محمد آمزيان1991-157-158). من الأمثلة على ذلك :

أ. **فؤاد زكرياء [**]:** تطور المجتمع،وتأسيس التفكير العلمي لن يتم إلا بتجاوز النظرة الدينية التوسعية المهيمنة على أساليب الفكر والعقل كما حدث في أوروبا .(محمد أمزيان 1991-158).

---

[*] **المقدمات الإبستيمية: تعبر عن نوع من الأسس المنهجية التي تبني عليها ثقافة ما تصوراتها وطريقتها في التفكير. من أهم المهتمين بالتحليل الإبستيمي نجد الفرنسي: ميشال فوكو.**

[**] **فؤاد زكريا: كان من أبرز دعاة الفكر العلماني في العالم العربي. وقد أخبر بعض الأساتذة أنه تراجع عن أفكاره العلمانية كغيره من العديد من المفكرين العرب الذين اكتشفوا زيف هذه الأفكار.**

ب. **عنصر العياشي:** يقول في مؤلفه: **نحو علم اجتماع نقدي:** **« يبدو أن إحدى المشكلات التي تواجه تطور الفكر العلمي، وبصفة خاصة في العلوم الإنسانية، هي فشل الفلسفة -نظرا لخصوصية الثقافة العربية الإسلامية- في تحقيق الاستقلالية من تأثير التفكير الديني الذي يمارس ضغوطا قوية في توجيه التفكير وصياغته....لعلنا لا نبالغ إذا وصفنا الموقف السائد في الثقافة العربية الإسلامية عموما بالعداء تجاه التفكير العلمي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالعلوم الإنسانية....»**.(عنصر العياشي: 1999-26-27).

و هي استنتاجات منطقية وليست علمية، كونها تتسق مع المقدمات التي ينطلق منها هؤلاء، ولكنها ليست صادقة لأن هذه المقدمات تحتوي على مغالطات عديدة، و هو ما يمكن توضيحه من خلال العديد من التناقضات التي وقع فيها هؤلاء:

- إن بذور عصر التنوير والتفكير العلمي في الغرب كانت نتيجة لاحتكاك الغرب المسيحي بالعرب المسلمين من خلال حضارة الأندلس خاصة وذلك باعتراف كثير من الغربيين، تقول **مادلين غرافيتس** في معرض حديثها عن دور العرب في تطور الفكر العلمي **:« العرب لم يكونوا مجرد وسيط بسيط** ولكنهم كانوا أساتذة ومربو الغرب اللاتيني...فإذا كانت الفلسفات القديمة - أفلاطون،أرسطو،أفلوطين- تتخيل عدة آلهة مختلفة فإن فيلسوف العصر الوسيط***قد أحيط بالإطار الصلب لدين اكتشـــــــف فكرة الإله الخالق...»** (مادلين غرافيتس.2003-26).
- إن التفكير العلمي عند المسلمين لم يكن إطلاقا في صراع مع الدين بل على العكس من ذلك كان محتوى ضمن الإطار الديني والبناء الثقافي للمجتمع الإسلامي بدليل أننا نجد العالم المسلم: جراحا ومؤرخا، وإماما فقيها.
- إن اتهام الدين بالموسوعية وعرقلة التفكير العلمي ينعكس على الوضعيين في ادعائهم الوثوقية، والأحادية المنهجية التي تقصي أي رؤية مغايرة للتصور المادي للإنسان والمجتمع، و هو جوهر الموسوعية.

وبالتالي فإن محاولة تبني المقولات الوضعية، من خلال إسقاط التجربة الغربية المسيحية على العالم الإسلامي، هو حكم مجانب للموضوعية والحقيقة التاريخية يتنافى حتى مع قواعد الموضوعية و العلمية التي سطرها الوضعيون أنفسهم.

ثانيا: غياب المسألية في البحث الاجتماعي:

** تقصد الكاتبة هنا وسيطا بين الفلسفة اليونانية القديمة والفلسفة الغربية الحديثة.

*** من خلال سياق الكلام فإن الباحثة تقصد بفيلسوف العصر الوسيط الفيلسوف المسلم الذي كان معلم فلاسفة الغرب المسيحي.

أي إخفاق الباحثين في تحويل الواقع الاجتماعي العربي الإسلامي -الذي ينشأ عن تصور مسبق - إلى إشكالية علم اجتماعية على الصعيد النظري. المسألية تعني الواقع العلم-اجتماعي، وهو:« **نقيض الواقع الاجتماعي من حيث كونه الواقع عينه الذي تم قياسه واختباره من خلال التقنيات السوسيولوجية المعروفة** ».(فريدريك معتوق:1985-108).

وإذا كانت هذه المسألية قد تم ضبطها بدقة في الغرب باعتبارها مسألة الفقر والغنى فجاءت مختلف النظريات والمناهج الغربية متناغمة مع طبيعة هذه المســـألية، فإن

محاولة بعض الباحثين عندنا القفز فوق خصوصية واقعهم الاجتماعي أدى إلى غياب المسألية في البحث الاجتماعي وضبا بيتها. يتجلى ذلك من خلال:

1. **القطيعة بين المفهوم والواقع**: يسود البحث خصوصا تنافر العلاقة بين الواقع الاجتماعي العيني والواقع العلم اجتماعي في البحث، كأن يبحث في موضوع صراعي من خلال رؤية بنائية وظيفية.

2. **التأسيس للمسألية في البحث الاجتماعي:** غالبا ما تتم مثل هذه المحاولات بتبني مقاربات ومفاهيم غربية جاهزة، دون محاولة التأصيل لمفاهيم خاصة لواقعنا، ودون إدراك للأسباب و الملابسات التاريخية و المعرفية لجود هذه القوالب النظرية.

3. **غياب التواصل والاستمرارية في البحث الاجتماعي:** ويرى الأستاذ: **زعيمي مراد** أن ذلك يعود إلى:« **طبيعة المعرفة النظرية المدرسية في جامعتنا، فهي معرفة مصدرها الفكر الغربي المؤسس على الواقع الاجتماعي الغربي، ناهيك عن مجتمعاتنا.**» (زعيمي مراد.1996- 56).

بمعنى أن غياب المسألية في البحث الاجتماعي يعود إلى ممارسة التحيز المعرفي لمقولات غربية جاهزة، وإغفال ضرورة قيام تفاعل جدلي بين المعرفة والواقع الاجتماعي.

ثالثا: متابعة إرهامات أزمة علم الاجتماع في الغرب:

إن المتتبع لسيرورة النقاش حول وضعية علم الاجتماع في البلاد العربية.يجده في مسلماته واقتراحاته انعكاس لما هو سائد في الغرب من تداعيات أزمة العلوم الاجتماعية، ويمكن إبراز هذه التبعية فيما يلى :

1. **إخفاق محاولات التوفيق:** باستثناء بعض المحاولات التأصيلية في إطار الرؤية الإسلامية، فإن كل المحاولات الأخرى سواء في إطار علم الاجتماع العربي،علم الاجتماع النقد هي محاولات تميزت بالتلفيقية والافتقاد لإطار مرجعي محدد المعالم بحيث لم تتمكن من طرح بديل معرفي لعلم الاجتماع الغربي موطن الأزمة، و قد رأينا في الفصل الخاص

بالدراسات السابقة لعلم الاجتماع كيف أن هذه الأخيرة تنطلق في تحليلها للوضعية الراهنة من أشكال التحليل السائدة في الغرب.

2. إخفاق محاولات النقد: إن نقد واقع علم الاجتماع في البلاد العربية، إضافة إلى كونه استجابة واضحة للمواقف النقدية كما ظهرت في الغرب، كأن تقترح حلول للأزمة المعاصرة من خلال الاعتماد على بدائل نظرية ظهرت في الغرب مع بداية

القرن الماضي، أو مع بداية الستينات.أي محاولة تجاوز الأزمة الحالية من خلال بدائل أصبحت عتيقة ومتجاوزة حتى بالنسبة للغربيين. من نماذج ذلك مثال: **السيد الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية(1985)** يوحي هذا العنوان أن الجهد منصب على التأسيس لنظرية نقدية بديلة، مهما كانت طبيعتها ما دامت تمكن من تجاوز ما هو قائم، وتستجيب لخصوصية الواقع وتطوراته. وبالرغم مما يبدو في هذا العمل من تحكم في النظرية الاجتماعية، وقدرة على مناقشتها. إلا أن الكتاب لا يعدو أن يكون استعراض لمواقف نظرية متعارضة شكلت مسار التنظير و الأزمة في الغرب،و هو ما يظهر من محتويات هذا المؤلف:

جدول رقم(04) يبين محتويات كتاب: نحو نظرية علم اجتماعية نقذية.

الفصل الأول	**النظرة الاجتماعية منظور إنساني.**
الفصل الثاني	**التاريخ وعلم الاجتماع:التقاء جديد.**
الفصل الثالث	**الماركسية والنظرية الاجتماعية:الحوار والامتداد.**
الفصل الرابع	**الوظيفية والتحول الاجتماعي:النقد والإخفاق.**
الفصل الخامس	**أزمة علم الاجتماع: حقبة السبعينات.**
الفصل السادس	**الخيال السوسيولوجي :رايت ميلز .**
الفصل السابع	**التأمل السيسيولوجي :ألفين غولدنر .**
الفصل الثامن	**النظرية النقدية :مدرسة فرانكفورت .**
الفصل التاسع	**فينومينولوجيا المجتمع :ألفريد شوتز .**

من خلال استعراض محتويات هذا المؤلف نجد:

- باستثناء الفصلين الأول والثاني حيث تحدث الكاتب عن الانتقادات الموجهة للوضعية.
- تحتوي الفصول الأخرى على سرد لمواقف نظرية ظهرت في الغرب كاستجابة للتحولات الاجتماعية و الاقتصادية، و تنامي مستوى الوعي هناك.
- يظهر تحيز الكاتب بوضوح إلى الماركسية والمواقف النقدية، وإغفاله للبدائل المطروحة داخل التيار الوضعي، بالإضافة إلى الإقصاء التام للمحاولات التأصيلية و الانتقادات الموجهة لعلم الاجتماع الغربي من رؤية إسلامية.

وبالتالي لا يمكن الخروج من خلال هذه المحاولات بنتيجة جديدة أو بنظرية نقدية أومحافظة تفيد في تحليل واقعنا الاجتماعي.كما أن هذه المواقف وإن اعتبرت نقدية فهي بالنسبة لعلم

الاجتماع الغربي أمر طبيعي يعكس التطور الحاصل داخل المجتمع و المعرفة هناك، وهي نقاشات عادة ما تنتهي إلى معادلة صفرية لأنها تنطلق من نفس المقدمات.

خلاصة الفصل :

من خلال المناقشات السابقة في الفصل تخلص إلى :

1. وجود ظروف وملاباسات اجتماعية مهدت لظهور التفكير الاجتماعي في الغرب تميزت خصوصا بمحاربة الكنيسة للفكر العلمي وتحالفها مع سلطة الإقطاع.

2. ارتبط ظهور علم الاجتماع في الغرب بظهور مجموعة من الأنساق الفكرية والاجتماعية الجديدة، كالدعوة إلى حرية العقل وتقويض الفكر الديني والتحول نحو المجتمع الصناعي.

3. إن ظروف و ملابسات نشأة علم الاجتماع لميمكن من تأسيس علم اجتماع موضوعي، ومتميز، حيث كان متحيزا إلى نموذج العلوم الطبيعية والمركزية المجتمعية الأوروبية.

4. إن تأسيس علم الاجتماع في الغرب لم ينطلق من خصوصية العلم الاجتماعي وشروطه وإنما جاء في شكل مجموعة من الاستعارات والمماثلات.

5. إن موضوعية علم الاجتماع الغربي لم تتحقق بالمعنى الذي دعا إليه علماءه هناك، حيث كانت نظرياته ومفاهيمه استجابة واضحة لخصوصية المجتمع الغربي من ما يعنى أنها موضوعية متحيزة.

وهي نتائج تستدعي منا البحث في ملابسات انتقال هذا الحقل المعرفي إلى العالم العربي الإسلامي ذي الخصوصية الحضارية و التاريخية المتميزة ، و من تم إلى الجزائر.

مراجع الفـــصل :

1. محمد محمد أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية.** المعهد العالمي للفكر الإسلامي،الطبعة الأولى، فرجينيا الولايات المتحدة، 1991.

2. يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين- الأصول- الحصاد-الآفاق المستقبلية-**. سلسلة عالم المعرفة عدد 264،الكويت، ديسمبر 2000.

3. جمال مفرج، (مداخلة مقدمة إلى ندوة: فلسفة التنوير)، قسم الفلسفة، جامعة منتوري قسنطينة، جانفي 2002.

4. نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها** .ترجمة محمد عودة وآخرون، مراجعة عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى. الإسكندرية 1990.

5. عبد الوهاب المسيري، **إشكالية التحيز- رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد-**. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، فرجينيا الولايات المتحدة،1997 .

6. بيار بورديو، **أسئلة في علم الاجتماع الانعكاسي** .ترجمة عبد الجليل الكور، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء المغرب، 1997.

7. جيوفاني بوسينو، **نقد المعرفة في علم الاجتماع.** ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.

8. ميشال فوكو: **الكلمات و الأشياء** . ترجمة مطاع الصفدي وآخرون، مركز الإنماء القومي، دون طبعة، بيروت، 1990 .

9. آلان ثوران، **إنتاج المجتمع**. ترجمة الياس بدوي، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1976.

10. نبيل السمالوطي، **الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع المعاصر - النظرية المنهجية والتطبيقية-** . دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية مصر، 1989 .

11. عنصر العياشي، **نحو علم الاجتماع نقدي – دراسات نظرية وتطبيقية** ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999 .

12. فريدريك معتوق، **منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ، 1985 .

13. زعيمي مراد، **علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل**. دار المعرفة الجزائر، دون طبعة، دون سنة.

14. السيد الحسني: **نحو نظرية علم الاجتماعية نقدية.** دار النهظة العربية للطباعة والنشر، دون طبعة، بيروت، 1985 .

15. Madelin Grawitz **Méthodes des sciences Sociales** Edition DALOZ . 11eme ed, Paris 2003 .

16. PHillippe Bernoux et autres**;Sociologie Contemporaine**; édition VIGO.T 13. Paris 1989.

الفصل الخامس:الانتقال اللاموضوعي للمجتمع الجزائري إلى حقل البحث العلم-اجتماعي الغربي.

تمهيـــد:

المطلب الأول: لمحة عامة عن اتصال الغرب المسيحي بالشرق الإسلامي.

المطلب الثاني: دور الإستشراق في التأسيس للموقف من المجتمع الإسلامي.

المطلب الثالث: بيان إستشراقية علم الاجتماع الاستعماري.

المطلب الرابع: البحث حول الإنسان الجزائري ضمن الإستراتيجية الاستعمارية.

المطلب الخامس: خصائص الخطاب العلم- اجتماعي الاستعماري حول المجتمع الجزائري.

خـــــلاصـــــة

تمهيد:

بعد تحديدنا لخصوصية النشأة التاريخية المعرفية لعلم الاجتماع الغربي، التي جعلت نظرياته ومناهجه في تناغم مستمر مع الواقع الاجتماعي الغربي، ننتقل إلى بحث شروط و ملابسات انتقال هذا الحقل المعرفي إلى خصوصية لا غربية، آلا وهي الواقع الاجتماعي الجزائري. وذلك بغرض معرفة طبيعة هذا الانتقال إذا ما كانت موضوعية خاضعة لشروط علمية، أم أنه انتقال لا موضوعي خاضع لأسباب وظروف لا علمية.

المطلب الأول: لمحة عامة عن اتصال الغرب بالشرق:

المرحلة الأولى: مرحلة الصراع الديني:

وتبدأ من القرن الثامن الميلادي(**08 م)** حتى عصر النهضة الأوربية خلال القرن الخامس عشر(**15م**)، و خلالها تم احتكاك المسلمين بالغرب المسيحي سياسيا وعسكريا، وأسسوا مراكز لحضارتهم في جنوب أوروبا و الأندلس، و حينها وقف العالم الإسلامي من أوروبا موقف المعلم يلقنها العلم و الحضارة(عفاف سيد صبرة:1997-36). و بحكم الصراع العقائدي و العسكري، فقد عمت صورة سلبية عن الإسلام و الرسول **صلى الله عليه و سلم**، يغذيها الخوف من قوة المسلمين الذين كانوا يحاصرون المسيحية من كل جانب.

إلى جانب ذلك كانت هناك صورة ايجابية ترى في العالم الإسلامي مهدا للفلسفة والعلم، و كانت كلمة فيلسوف عند بعض الغربيين آنذاك مرادفة لمسلم*. كما ساهم دخول الفلسفة العربية إلى أوروبا في تكوين نظرة معتدلة عن العالم الإسلامي خاصة عند إتباع **ابن سينا** و**ابن رشد** من الغربيين**.(محمد اليعقابي:1986-22).

المرحلة الثانية: مرحلة الاقتباس:

تستمر من أوائل عصر النهضة حتى القرن التاسع عشر(**19**) و يمكن توضيح طبيعة العلاقة القائمة بين الشرق و الغرب من خلال:

1. **<u>الجانب السياسي و العسكري:</u>** كانت الدولة العثمانية في نظر الواقعية السياسية لذلك العصر قوة أوروبية يجب حسابها في كل المناورات السياسية، بغض النظر عن الاعتبارات

* **أبيلار: فيلسوف غربي توفي عام (1142 م)ن كان يحلم بالهجرة إلى بلاد الإسلام ن حيث يستطيع كسب قوته متمتعا بحقوق الذميين، نظرا لما عاناه من اضطهاد اللاهوت في أوربا.**

** **راجع مقولة: مادلين غرافيتس الفصل السابق حول دور الأستاذية الذي مارسه المسلمين على فلاسفة أوربا.**

الدينية، وأحيانا تتدخل الدولة العثمانية في الصراعات الدينية الأوروبية كحليف ضد آخر.(محمد العقابي:1986-23).

2. <u>الجانب الفكري و العلمي:</u> احتلت دراسة الفلاسفة المسلمين مكانة بارزة في الجامعات الأوروبية القديمة مثل: **باريس، لوفان،** و ظهر أثر الفكر الإسلامي واضحا لدى العديد منهم مثل **ديكارت.** و كان المجتمع الإسلامي آنذاك مصدر إلهام للعديد من الكتاب مثل : **فولتير.** كما ظهرت الترجمات المختلفة **"للقرآن الكريم"** وللعديد من الأعمال الفكرية الإسلامية.

وتكمن أهمية هذه المرحلة في ظهور الكتب الغربية حول الإسلام وتاريخه ومنذ نهاية القرن التاسع عشر(**19م**) بدأت مؤتمرات المستشرقين الدولية، لعرض ما وصلوا إليه من نتائج حول الشرق الإسلامي. (عفاف سيد صبرة: 1997-36).

المرحلة الثالثة: مرحلة التفوق الأوروبي:

بدأت مند القرن التاسع عشر لتستمر إلى غاية الفترة المعاصرة، حيث ظهرت خلالها نظرة جديدة للعالم الإسلامي مليئة بالشعور بالتفوق واتجه فلاسفة أوروبا المحدثين اتجاها معاكسا لسابقيهم، باحثين عن الخصوصيات المطلقة وناكرين كل ما هو مشترك وعام، والحضارة الوحيدة يرونها ممكنة في اقتباس النمط الغربي تجسد ذلك في ظهور ما يسمى بالنماذج المثالية التي تضع البشرية على سلم واحد متجانس للتطور تحتل المجتمعات الأوروبية ذروته.

ظهرت الأنتروبولوجيا خلال القرن التاسع عشر، وهي تمثل ادعاء الغرب امتلاك المعرفة العلمية وحده دون غيره، فالأهالي لا يعرفون دلالات سلوكهم. (محمد العقابي. 1986.ص:12). و يذهب **لكلرك** إلى أن الأنتروبولوجيا المعاصرة تتوافق زمنيا ومكانيا مع الإمبريالية الاستعمارية المعاصرة « **إن التفسير الأنتروبولوجي يخضع لشروط تاريخية محددة، فالمجتمعات البدائية أو التقليدية كانت جميعها خاضعة للاستعمار، وقد وصفت بالبدائية لأنها ببساطة كانت صالحة للخضوع لسيطرة الاستعمار**» (جيرار لكلرك: 1990-12). وضلت البدائية والتقليدية كنعت قيمي ملازمة للبحوث حول المجتمعات اللاغربية عموما والمجتمعات الإسلامية خصوصا حتى المرحلة الحالية.

المطلب الثاني: دور الإستشراق في التأسيس للموقف من المجتمع الإسلامي:

أولا: حول مفهوم الإستشراق:

معنى **إستشرق** هو: « **طلب علوم الشرق و لغاتهم، و يقال لمن يعنى بذلك من علماء الفرنجة، و المستشرق هو عالم متمكن من المعارف الخاصة بالشرق ولغاتهم**».(أحمد سمايلوفيتش:1998-22).

يمكن تعريف الإستشراق على أنه: « **هذه المجموعة من الدراسات التي قام بها الباحثون الأوربيون في أوج النهضة الأوربية و إبان المد الاستعماري الأوروبي عندما حاولت أوربا جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات عن الشعوب في آسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية.....و كان الغرض منن الإستشراق و التبشير آنذاك هو التمهيد لجنود الغزو العسكري أولا، والاقتصادي ثانيا، و الثقافي ثالثا....لذلك سادت الدراسات اللغوية حتى يسهل مخاطبة الشعوب، و التاريخية حتى يمكن معرفة تاريخها، و الثقافية حتى يمكن معرفة حضارتها و مكوناتها الذهنية، ولم يكن الغرض العلم للعلم، أو المعرفة و الإطلاع.....**». (حسن حنفي: 1998-554).

شارك في هذه الدراسات الباحثين من كل دول الغزو الحديث، أسبانيا و فرنسا وألمانيا، وهولندا، وإيطاليا، وانجلترا، وروسيا، ثم أمريكا. و بالرغم من تنافس هذه الدول على المستعمرات الجديدة، إلا أنها كانت متفقة فيما بينها على النظرة السلبية نحو الشرق، وعلى ضرورة إخضاعه للسيطرة الأوربية. و يذهب **جاك بيرك** إلى أن الإستشراق التقليدي هو الجناح الفكري للتوسع السياسي، ثم توسع في القرن العشرين اعتمادا على العلوم الإنسانية خاصة الأنتروبولوجيا الثقافية، كما توسع مجاله حتى شمل مراكز الدراسات الإستراتيجية وخبراء الذهب الأسود*.(حسن حنفي:1998-554) .

ثانيا:أهداف الإستشراق:

بالنظر إلى الفترة التاريخية و ملابسات ظهور الدراسات الاستشراقية، و كذلك تركزها حول العالم الإسلامي العربي، فإن الهدف الأول للمستشرقين هو:« **خدمة الكنيسة والاستعمار فالمعروف أن أول من قام بعملية الإستشراق كانوا رهبانا خاضعين لسلطة الكنيسة الكاثوليكية في الغرب.**»(سيد صبرة: 1997-35)

---

* **فقد كانت حركة الانثروبولوجيين والإثنولوجين إلى حد ما حركة معرفية وجغرافية مهمة شكلت حلقة وصل بين المستشرقين وعلماء الاجتماع. وبالتالي فإن ما سنقوله حول الإستشراق لاحقا لا يرتبط بمجال بحث محدد، بقدر ما يرتبط بمجالات عديدة من إتنولوجيا أنثروبولوجيا وإتنوغرافيا، وأخيرا علم الاجتماع، وذلك بالنظر إلى اشتراكها في أسس وأهداف واحدة، وهي تأسيس لنظرة تفصيلية مشوهة لواقع الحياة اليومية والعادات والتقاليد التي تسود المجتمعات الإسلامية (الطاهر لبيب 1999 ص:435).**

يمكن تلخيص أهداف الإستشراق في: (سيد صبرة:1997-35-36)

1. الكتابة ضد الإسلام و الطعن فيه بروح الغيض. و التفشي و النيل من مكانة **الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم).**

2. إقامة الحواجز بين الإسلام والجموع البشرية الأخرى المقبلة عليه من الوثنين والمسيحيين في إفريقيا وآسيا.

3. قطع الصلة بين المسلمين وثراتهم القديم، من خلال محاولة تشكيك المسلمين في نبيهم **(صلى الله عليه وسلم)** وشريعتهم وقرئا نهم وفقههم.

4. التشكيك في قدرة اللغة العربية على مسايرة التطور العلمي.

و من الطبيعي في إطار محاولة تحقيق هذه الأهداف اللاعلمية أن تنشأ صورة مشوهة عن الإسلام والمسلمين كما سنحاول إبرازها.

ثالثا: مظهر المجتمع العربي الإسلامي ضمن الدراسات الاستشراقية:

إن تناول هذا المبحث جاء من فرضية أن الصورة التي ترتسم الآن في البحث الاجتماعي حول المجتمع والإنسان العربي المسلم، والتفاعلات مع تلك الصورة بتشوهاتها وحقائقها، ماهي سوى استمرارية وشبه استجابة للصورة التي تكونت عبر التاريخ الوسيط والحديث حول الشرق عموما والعرب المسلمين خصوصا.(محمد نجيب بوطالب: 1999 -433).

وفي هذا الصدد يرى الدكتور **عزيز العظمة** أن الإستشراق يملك جوهرا أو طبيعة ماهوية لا تتبدل، وهو دائما مع الموقف السلبي الخالص من الشرق. وبالتالي فإن فهم الإستشراق يقوم على خصوصية الغرب واختلافه عن الشرق، وهذا الاختلاف هو العنصر الأساسي في تكوين الشرق ذاته أو في تصور الغرب للشرق. كما أن افتتان الغرب لفكرة السيطرة والتوسع جعله لا يستطيع تقبل فكرة اختلاف الآخرين عنه ولا فهمهم من خلال مقولات خاصة بهم، وليس به لذلك طبق عليهم تصنيفاته ومفاهيمه. (حسام الدين الآلوسي:1997-66)

ليصل **العضمة** في الأخير إلى قائمة بالمتضادات بين الشرق و الغرب، و التي يمكن تصنيفها كالآتي: (حسام الدين الآلوسي:1997-66).

جدول رقم(05) يبين مظاهر التضاد بين الشرق الإسلامي و الغرب المسيحي كما رسمها المستشرقين.

تعكس هذه الحقائق بوضوح مقدار سلبية الصورة التي ارتسمت في كتابات المستشرقين، خصوصا الرعيل الأول منهم، حيث بدا و كأن كل ما في العالم الإسلامي سلبي، و بالتالي فهو غير قابل للتطور إلا بتدخل أو بتوجيه من الغرب و هو ما جعل **هيجل** يعتبر بأن التفوق الأوربي و الانحطاط الإسلامي كل واحد منهما اتخذ لنفسه طريقا معاكسا للآخر.(محمد اليعقابي: 1987-27).

الغـــــــرب المسيحي:	**الشـــــــــــــرق الإســـلامي:**
الإنسان	الله
الوجود	الغيب
الديمقراطية	الطغيان
الفردية	الامتثال
التقدم	الركود
التطور	الانحطاط
العلم	اللاهوت
سياسة المصالح	سياسة الأهواء و التعصب
القومية	العرقية و التعصب
الجوانية	البرانية
العقلانية	التقليد
الطبقية	اللاطبقية

هذه الصورة السلبية للإسلام و المسلمين يوضـــــــــحها الكاتب **محمد الشريف الساحلي** في كتابه **" تحرير التاريخ"** من خلال مجموعة من الأوصاف التي حاول المستشرقين إلصاقها بسكان المغرب الإسلامي: (محمد اليعقابي: 1987-27 -28).

1. نعت سكان المغرب بعجزهم الفطري عن الاستقلال و الوحدة.
2. نعت سكان المغرب بسوء حضهم من الناحية الجغرافية.
3. نعت سكان المغرب بالشخصية السلبية.
4. نعت سكان المغرب بالجمود العرقي.

هذه الخصائص جعلت من سكان المغرب الشعب المتخلف من بين شعوب البحر الأبيض المتوسط. و بلغت حدة هذا الموقف العدائي ببعض المستشرقين، القول بأن الشرط الأول لانتشار الحضارة يكمن في القضاء على الإسلام، الذي هو نتاج لجنس لا يمتلك إلا الخصائص السلبية.

من ذلك ما ورد كتابات **أرنست رينان** بأن العالم الإسلامي« **لا يمتلك لا أسطورة ولا ملحمة، و لا علما ولا فلسفة.... فلا تنوع في التوحيد... و لهذا على الجنس الراقي أن يفرض ثقافته الراقية و لو عن طريق القوة.** » (محمد اليعقابي:1987-27).

وفي الوقت الذي كانت فيه الدراسات الاستشراقية تتم بدافع تشويه صورة الإسلام في أعين رواد ثقافتهم من المسلمين، لإدخال الوهن إلى العقيدة الإسلامية و ما يرتبط بها من حضارة و تراث، فقد كان العمل جاريا لإحياء حضارات ما قبل الإسلام **كالفرعونية** و لغاتهم في مصر، و **الآشورية** في العراق، و **البربرية** في شمال إفريقيا، و الفينيقية في سواحل فلـــــــــــسطين و لبنان.(عبد الواحد محمد الفار: 1996- 311- 312).

و بما أن الكتابة عن الإسلام لم تكن من واقع المسلمين المعيش أو من المصادر التاريخية الأصلية و إنما كانت من مصادر الكنيسة و اللاهوتيين* (سيد صبرة:1997-310). و بالنظر إلى حالة الضعف السياسي و الاقتصادي التي أصابت المسلمين خلال العصور الحديثة، فقد ظهر العالم الإسلامي أمام بحوث الإستشراق على انه: « **لا يمكن أن يعالج كموضوع دراسة في البحث العلمي، بل انه متهم يقف أمام قضاته، و المستشرقون يمثلون دور المدعي العام الذي يطلب إثبات الجريمة.**» (محمد عبد الواحد الفار: 1996-310) .

المطلب الثالث: بيان إستشراقية علم الاجتماع الاستعماري:

نحاول ضمن هذا المبحث توضيح العلاقة القائمة كلا المبحثين، و من تم طرح فكرة التوافق و التواطؤ بين مجالين معرفيين ينشطان في ظروف متشابهة و تحكمهما المحددات الفكرية و الإيديولوجية نفسها*.

أولا: الاشتراك في المبادئ الأساسية المحددة للنظرة الأوربية إلى الآخر:

<u>المبدأ الأول:المركزية الأوربية:</u> أقام الأوربيون منذ القدم ثنوية تعارضية بين «**الشرق**» و«**الغرب**» و ضمنوها نزعة مركزية أوربية تمجد الغرب، و تحط من شأن الشرق. و قد اصطبغت هذه النزعة بألوان متباينة جغرافية وثقافية و عرقية و دينية. ففي البداية كان ثمة شعور بالنقص تجاه الإسلام والعرب، وأحيانا شعور بالخوف من هيمنة هذا العالم، صحبه شعور بالإعجاب بالشرق. أما في المرحلة الحديثة و مع تعاظم التقدم الاقتصادي و السياسي و التوسع الاستعماري فقد ترسخت صورة التفوق على الشرق الذي كان يقود العالم، و مع الوقت تعمقت هذه الصورة

السلبية و زادها الازدراء و الحكم على دونية الآخر.(الطاهر لبيب النجمي: 1999 437.436). و من هذا المنطلق تمت صياغة مختلف النظريات الاجتماعية، من روح القوانين **ل منتسكيو**، إلى قانون الحالات الثلاث **ل كونت**، وصولا إلى النماذج المثالية عند: **ماركس، فيبر، دوركايم، و بارسونز**، كلها نماذج نظرية تضع البشرية على سلم تطور واحد يشغل الغرب المسيحي قمته.

---

* **توصل بعض الكتاب و الفلاسفة الغربيين باعتمادهم على مثل هذه المصادر إلى مغالطات خطيرة حول الإسلام، من ذلك فهم هيجل و الكثير من المستشرقين الإسلام على نمط المسيحية، فسموه المحمدية على أساس أن المسيحية تأليه للمسيح عليه السلام.**

*** نشير إلى أن كل الكتابات التي صادفناها حول هذا الموضوع لا تتجاوز إطار مقالات يشير أصحابها إلى ندرة الكتابات المتعمقة حول هذا الموضوع.**

المبدأ الثاني: الرسالة التمدنية للغرب: ظهرت كمبرر إيديولوجي لبداية أزمة الرأسمالية التقليدية، و الانطلاق في الحملة الاستعمارية. و تنطلق من: «**أن الشعوب اللاغربية ناقصة في قدراتها السياسية و الثقافية و الحضارية، و اعتبرت أوضاعها الراكدة عاملا معرقلا للتقدم البشري... و بالتالي اعتبرت نفسها مسؤولة للقيام بدور حضاري تمديني للشرق**[**].»(الطاهر لبيب النجمي:1999-438-437).

فقد كان إنشاء« **معهد مصر**» كما أشار **فوريه** مساعد **نابليون** في الحملة العسكرية على مصر بهدف:« **انقاد مصر من بر بريتها و إعادتها إلى عظمتها الكلاسيكية... وتلقين الشرق طرائق الغرب الحديث.**» (النجمي:1999-437). و تجسد ذلك لدى منتظري الحقبة العسكرية منذ العشرينيات من القرن التاسع عشر(**19م**) خصوصا، و ارتبطت بشكل جلي بالاعتبارات الدينية أي نشر المسيحية و مقاومة انتشار الإسلام.

أما على المستوى الدنيوي فقد تجسدت هذه الرسالة في أطروحات رواد الاشتراكية الخيالية أمثال **سان سيمون** و **شارل فور يه**، الذين اعتبروا الاستعمار مرتبطا بالتجارب الاجتماعية المؤمل إقامتها على الأرض الجديدة... و من تم دعت جريدتهم **(لوغلوب)** إلى دعم استعمار الجزائر و استصلاح الصحراء و توطين الملايين من الفرنسيين في الجزائر واصفين ذلك بأنه تدخل المدنية المرتبطة بحركة الاستعمار مهد لها الإستشراق التقليدي و جسدها الإستشراق الاستشاري ممثلا في **ماسينيون** وكذا علم الاجتماع الاستعماري الذي تخصص في علم اجتماع البدائيين أو علم اجتماع الأهليين.(الطاهر لبيب النجمي:1999-438).

المبدأ الثالث: وحدة الهدف: بما أن البيئة الثقافية كانت مشتركة، فإن النماذج المعرفية التي وقعت صياغتها حول تصنيف المجتمعات وتواريخها وخصائص تطورها كانت محكومة بمحددات نظرية وإيديولوجية موحدة فإن الإستشراق التقليدي

رغم محاولته التأقلم والتكيف مع ظروف العلم المتغيرة وحاجات الغرب المتجددة فإن البواعث لم تتغير وهي الهيمنة على الشعوب والثقافات.(حسن حنفي: 1998 554). و هو ما يمكن توضيحه من خلال هذه المقولات المتشابهة:

[**] **يقول جيرار لكلرك: « منذ عام 1850م، و حتى لو لم يعمل هؤلاء الرحالة-يعني الأنتروبولوجيين والمستشرقين- بإمرة من أنظمة الحكم الأوروبية فقد اعتبروا أنسهم على الدوام ممثلين للحضارة، و من حملة كلمتها ...و هو ما اعتبره المؤرخ البريطاني كارنز «تماهيا» بين التمدن و الرحالة الباحثين، شكل المبشرون في ذلك الوقت الطليعة العقلية لأعمال البحث و للجهود التوسعية» (جيرار لكلرك.1996.ص.23).**

جدول رقم:(06) يبين الهدف المشترك لكل من الإستشراق التقليدي و علم الاجتماع الاستعماري.

أهداف الدراسات الاستشراقية	أهداف علم الاجتماع الاستعماري
كـــالهون ســـيمون: «إن الوحـــدة الإســـلامية تجمـــع آمـــال الشـــعوب الســـود وتســـاعدهم علـــى الـــتخلص مـــن الســـيطرة الأوروبية...» (سيد صبرة:1997-41)	**رينيه موني:** « إن لنا مصلحة نظرية و تطبيقيـــة لنتعـــرف علـــى حيـــاة الشـــعوب الجزائريـة، نظريـة أولا لأنـه مـن حقنـا و مـن واجبنا نحن الفرنسيين أن نعرف و نفهم جميع الشعوب التي نحميها..... و لما في تنظيم هذه الدراسات من غايات مادية و تطبيقية، باعتبار أن العلم مصدر للنفوذ و للحكم .» (الطاهر لبيب النجمي.1999-435).
لورانس براون:«الخطر الحقيقي كامن فـي نظـام الإسـلام وفـي قوتـه علـى التوسـع والإخضاع وفي حيوته، إنه الجدار الوحيد في وجـــه الاســـتعمار الأوروبـــي.» (ســـيد صبرة.1997-41).	**بول مارتـان:**« كل هذا من أجل إسـهام الفرنسيين في فرنسا و مواطنيهم و معاونيهم المستقرين في شمال إفريقيا في فهم أصول التركيبة الاجتماعية للسكان المسلمين في هذا البلد و هي مهمة تؤديها علم اجتماع شمال إفريقيا».(الطاهر لبيب النجمي.1999-435)

ثانيا: أسباب انتقال المجتمعات الإسلامية من الإستشراق التقليدي إلى البحث الاجتماعي:

تميزت خاصية التعايش بين علم الاجتماع و الإستشراق خلال القرن التاسع عشر(**19**) بالتقاطع و التبادل، على الرغم من أن هذا التبادل لم يكن منصوصا عليه في العلاقة بينهما بشكل صريح، إلا أن البيئة الثقافية و المعرفية للمجتمعات الأوربية آنذاك فرضته.(الطاهر لبيب النجمي: 1999- 440).

و يمكن تلخيص الأسباب التاريخية و المعرفية لهذا الانتقال، كما أوضحها **سالم خميش**:(1992-17)

1. تطور العلوم الإنسانية بأساليبها البحثية، مما أدى إلى الوقوف على وجوه القصور في مدارك الإستشراق التقليدي و في مناهجه و أدواته. حيث فرضت الرؤية الجديدة:

أ. ضرورة تجاوز نطاق القوالب و المناهج السكونية.

ب. الاهتمام بمظاهر التغيرات.

ج. تنسيب التحليل الداخلي بالتحليل الخارجي.

2. التخصص العلمي في شؤون المجتمع البشري، الذي فرض تقسيما جديدا للمعرفة و موضوعاتها.

3. إسهام كل من الاتجاه الوضعي، و الاتجاه الإنساني الإصلاحي في تخليص المباحث العلمية من طابعها الجغرافي.

4. استقلال العديد من البلدان المحتلة و بالتالي تفسخ عقود جل المستشرقين مع الاستعمار، فأدى تصدع المحورية الأوربية إلى تصدع السلطة المعرفية في نسيج تلك المحورية.

ثالثا: نماذج من إستشراقية علم الاجتماع:

النموذج الأول: إستشراقية ماكس فيبر.

يعتبر النموذج الأكثر تعبيرا عن تأثر عالم الاجتماع الغربي في رؤيته للمجتمع الإسلامي بفرضيات المستشرقين، و قد كان تناوله للإسلام متأخر نسبيا* حينما أعتمد منهجية المقارنة بين الثقافات والأديان والنظم والرأسمالية، وضمن مؤلفه: **الاقتصاد والمجتمع** أشار **فيبر** في الفصل الخامس والأخير إلى الإسلام وبخاصة في: **أنماط الحياة الجماعية: علم الاجتماع الديني**. وبتدرج واضح من التعميم و الإ شارات العابرة حول الإسلام، إلى التوسع ومحاولة عقد المقارنات، مثل

تشبيهه **الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه و سلم)** في المدينة **بكالفن** في **جنيف** في توجهه السياسي الإصلاحي.(الطاهر لبيب.1999. ص: 442).*

1. **معالم صورة العالم الإسلامي من وجهة نظر فيبر الاستشراقية:** (الطاهر لبيب:1999.ص:442).
   أ. انحطاط العالم العربي الإسلامي و بناه الاجتماعية و نظمه السياسية المتصفة بالاستبدادية.
   ب. غياب الطبقات الاجتماعية المحققة للتحولات (الطبقة الوسطى) و كذلك غياب الصراعات التاريخية، الطبقية .
   ج. ارتباط الدولة الوشيج بالأفراد و تحكمها فيهم ، و في سن القوانين، فهو يقول بأبنية الدولة الإسلامية و تركيبية موظفيها و قوانينها و أجهزتها التي كانت مشروطة دينيا هو الذي أعاق المجتمع.
   د. غياب المدينة المستقلة ذاتيا فالمدينة الإسلامية ليس لها سوى دلالة سياسية أو برجوازيتان.

2. **أسباب انحطاط العالم الإسلامي من وجهة نظر فيبر الإستشراقية:**
   أ. تحطم الإقطاعية الشرقية عبر شرائح عسكرية تتميز علاقاتها

** كان فيبر ينوي التوسع في دراسة الإسلام دراسة مقارنة منذ عام 1911 بحسب شهادة أقربائه وذلك ليدلل على صدق الأطروحة المركزية التي يدور حولها كتاب: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. ولمزيد من التوضيح أنظر:
Max weber :économie et société ،paris:plon, 1971, tom1,2éme partie:p:624 .

بالسلطة المركزية بالتضارب والصراع على الجباية.

ب. التطورات الحاصلة داخل الدولة الإسلامية، التي أعاقت التحول التجاري والتطور الرأسمالي.

ج. العجز في التوسع (الغزو) مما أدى إلى العجز عن دفع رواتب الجيوش وموظفي الدولة الشرقية.

النموذج الثاني: إستشراقية فدريك أنجلز و كارل ماركس*:

يرى **ادوارد سعيد** أن التحليل الاقتصادي ل **ماركس** يجد مكانه ضمن المشروع الإستشراقي، فرغم تعاطف ماركس مع الشعوب المقهورة كان يرى أن لبريطانيا مهمتين في الهند: الأولى تتمثل في الهدم والثانية في البناء، وذلك بالقضاء على المجتمع الشرقي القديم، ووضع الأسس المادية لقيام مجتمع متيل للغرب في آسيا. (محمد اليعقابي: 1987.ص: 25). و لقد **« واجه ماركس في مقالاته اشكالية تحديد التكوين الاجتمـــــاعي و الاقتصادي الآسيوي، في الجزائر و حيا عبرها استعمار الشمال الإفريقي، و اعتبره عملا حضاريا. كذلك كتب أنجلز ....مقالا عام(1848م) حول " التجليات الخارقة لعبد القادر"، فرأى في ثورته صراعا يائسا للحالة البربرية للمجتمع الجزائري، و رحب فيها بالغزو الفرنسي، واعتبره: "حقيقة هامة و سعيدة في تقدم الحضارة".»** (محمد حافظ دياب:1990-85)

تتضح إستشراقية التفسير الماركسي من خلال اعتماده على فرضيتين أساسيتين وفرضيتين فرعيتين، في النظرة إلى الحالة الجزائرية*: (محمد حافظ دياب:1990-86)

الفرضية الأساسية الأولى: ركود التكوينات الاجتماعية ل**"العالم الشرقي"** و من تم تستطيع الرأسمالية أن تلعب دورا تاريخيا في تحطيم أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية التي تسود هذه التكوينات.

الفرضية الأساسية الثانية: أن الأمم الصغيرة أو ثورات **"مجموعات الأقليـــة"** لا تساهم في تطوير الرأسمالية كنظام علاقات اقتصادية عالمية.

الفرضية الفرعية الأولى: فكرة النهب التطهيري للمدينة على يد البادية، وذلك على رأس كل مائة سنةن يقول **أنجلز:« ان الحضريين، وقد أصبحوا موسورين ومترفين يتراخون عن احترام القانون. أما البدو الفقراء فينظرون بحسد و طمع إلى هذه الثروات و الملذات، فيتحدون تحت قيادة نبي هو المهدي لمعاقبة الكفرة و اقامة الشعائر الدينية و العقيدة**

---

* تمت **خارج نطاق علم الاجتماع الاستعماري كتابات عديدة، لعل أهمها كتابات السان سيمونيين عن تجربتهم القصيرة في الجزائر، و مقالات ماركس و انجلز، و كذلك محاورات شيوعيي الجزائر عبر دوريتهم، النضال الاشتراكي.(محمد حافظ دياب:1990-85)**

*لعل اهم كتاب حول هذه القضية: **Marxisme et Algérie:Textes de Marx-Engels. Présentés et traduits par Gallisot et Bodia;Paris:1976;vol.10.18.**

الحقة، ثم الاستيلاء على كنوز الكفار مكافأة لهم على ما قاموا به، و على رأس كل مائة سنة يجدون أنفسهم، بطبيعة الحال، في نفس وضعية من سبقوهم، فيحق التطهير مرة أخرى.....[*]»

الفرضية الفرعية الثانية: اعتبار الدين الإسلامي مجرد تغطية أيديولوجية لهذه النوبات من التوحش، و التي يعدها حركات ناتجة عن أسباب اقتصادية على الرغم من تنكرها في قناع ديني.

المطلب الرابع: البحث حول الإنسان الجزائري ضمن الإســـــتراتجية الاستعمارية:

أولا: مبررات علم الاجتماع الاستعماري:

1. فيليب لوكا- جون كلود فاثان: منذ سنة (**1830م**) حاول المستعمر أن يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية في الجزائر وفق تطور الرأسمالية الأوروبية، وتحقيقا لأغراضها. حيث: « **أن الجزائر لا وجود لها إلا في مخيلة الغازي.... لا توجد إلا بوصفها قطرا تركيا جديرا بأن يستولى عليه..... لقد فرضت المقاومات المسلحة ومحاولة الأمير عبد القادر لبناء دولة حقيقية ضرورة الاستيلاء على فضاءات أكبر وتغيير التصور أو الرؤية، فالجيش الاستعماري بحاجة إلى معرفة العدو، ولهذا الغرض وطن نفسه على معرفة المناطق التي أبدت مقاومة شديدة معرفة جمة حينئيد أخذت الدراسات الاتنوغرافية العسكرية في التطور و التنامي: وهي أهم هدف**

استراتيجي... بعد أن حصل الاحتلال كما ينبغي، بدا الخصم قابلا للمعاينة ومن تم سهل الوقوف عليه- شيئا فشيئا أخد هذا البحث يفقد دواعي وجوده، فراح يتلاشى ويرتاد قطاعات أخرى لم تدشن، أو انبرى يجري مقاربة أولى وشاملة للجزائر سرعان ما تحولت إلى انتروبولوجيا تكتيكية.» (2002:.07، 08).

2. رينيه موني: صاحب المشروع الكبير ل"**علم الاجتماع الجزائري**" اعتبر أن أعماله ما هي إلا تواصل لعمل سابقيه أمثال **صاباتيه** حول " **علم الاجتماع الأهلي**" حيث يقول: « **إن لنا مصلحة نظرية و تطبيقية لنتعرف على حياة الشعوب الجزائرية، نظرية أولا لأنه من حقنا و من واجبنا نحن الفرنسيين أن نعرف و نفهم جميع الشعوب التي نحميها و ندير شؤونها و لا نتوقف أبدا عن القيام بالواجب نحوها.... و لما في تنظيم هذه الدراسات من**

---

[*] أورد هذا الموقف: عبد الله ساعف، كتابات ماركسية حول المغرب،1860-1925، ترجمة السيد المعتصم دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،المغرب1987، عن: فريدريك انجلز: (Les Extraordinaires Révélation d'Abdel Kader)

غايات مادية تطبيقية باعتبار أن العلم مصدر للنفوذ و للحكم...[*]..» (محمد نجيب بوطالب:1999-438).

3. <u>جورج مارتان:</u> يعتبر أن **"<u>علم الاجتماع الشمال الإفريقي</u>"** له وظيفة أساسية في تقديم المشورة للاستعمار الفرنسي عبر دراسة الأطر التربوية و الحركات الاجتماعية و خصائص الشخصية المحلية من أجل التحكم في المنطقة و انجاح المشروع الاستعماري، يقول:**« كل هذا من أجل إفهام الفرنسيين في فرنسا ومواطنيهم و معاونيهم الأوربيين المستقرين في شمال افريقيا، هؤلاء وأولئك،أصول التركيبة الاجتماعية للسكان المسلمين في هذا البلد، و هي مهمة تؤديها دراسات علم اجتماع شمال افريقيا.»** [*](محمد نجيب بوطالب:1999-438).

4. <u>آلان ثـــــوران:</u> « لقد استوطنت السوسيولو جيا لفترة طويلة البلدان الرأسمالية و الليبيرالية و حسب، لأنها أقل انخراطا من غيرها في تطور طوعي وقل أن تفرض بالتالي على المجتمع الرؤيا الموحدة للدولة، و لجهاز هذه الدولة وإيديولوجيتها. لكن هذا الوضع قد قاد السوسيولوجيا في الأغلب إلى نسيان صلات السيطرة الدولية التي تؤدي دورا أساسيا في عصرنا، و حتى إلى حجبها.... لقد استحقت السوسيولوجيا انتقادات كثيرة: فمن اثنوغرافيا تطبعها العلاقات الاستعمارية على نحو صريح إلى المركزية المجتـــــــــمعية التي تتصف بها

أفكارالتحديث مشيرة على البلدان المتخلفة و الواقعة تحث السيطرة بحضها في أن تشابه ما نحن عليه اليوم أو في عشرين عاما أو بعد قرن.....» (1976-794).

هذه المواقف هي لمفكرين غربين و على اختلافها فهي تجمع على:

- ارتباط علم الاجتماع الغربي في تناوله للمجتمع الجزائري كموضوع بحث علمي، بأهداف و خطط الاستعمار الفرنسي، الرامية إلى سلب هوية الأمة الجزائرية و احكام السيطرة عليها.
- ارتباط علم الاجتماع الغربي بالدراسات الاستشراقية و الاثنوغرافيا الاستعمارية، مما يعني ابتعاده عن مواصفات العلمية و الموضوعية.

---

[*] **نقلا عن: عبد الوهاب بوحديبية، «الحياة الاجتماعية الإسلامية كما صورها بعض المستشرقين». مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، الجزء الثاني، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و الفنون تونس،1985.**

[*] **نقلا عن: A. G. P. Martin; Précis de Sociologie Nord Africaine; Paris, 1913,pp.01-03.**

ثانيا: مراحل تطور علم الاجتماع الاستعماري في الجزائر:

هناك ندرة في الكتابات حول هذا الموضوع، و رغم ذلك توصلنا إلى تحديد أربع مراحل رئيسية مرت بها الدراسات الإنسانية حول المجتمع الجزائري خلال العهد الاستعماري:

المرحلة الأولى:1830/1870: منذ الغزو الفرنسي للجزائر « **بدأت السوسيولوجيا الكولونيالية*** **كرديف للغزو تمارس مهامها مباشرة وتحديدا عام (1833م)، لأنه شكلت أثنائه لجنة اكتشاف الجزائر العلمي، وذلك بإشراف وزارة الحرب الفرنسية التي قامت بوضع دليل إحصائي حول أوضاع الجزائر كافة إشتمل على(17) مجلدا، وقسمت الجزائر بمقتضى النتائج المتوصل إليها إلى ثلاث مقاطعات: الجزائر، وهران، قسنطينة.**» (جون كلود فاتان:2002-87)

يقول **فاتان**: « **بعد مرور عقد من الزمن على نزول الجيوش وبعد أن أقدمت الحكومة على اختيار توسع عسكري بعينيه، أقدمت على تحري واسع النطاق، وقد تم جمع معطيات في قرابة أربعين (40) مجلدا فيما بين: (1844 و1867) وقد اضطلع العسكريون بنصيبهم من هذا التحري.... واستدعيت التخصصات والعلوم كالتاريخ والجغرافيا والعلوم الطبية والفيزيائية والحفريات لكي توفر نظرة أمينة ما أمكن عن الآخر.**» (2002-08)

ثم يضيف **فاتان** بأن الاكتشاف العلمي للجزائر توقف على الاحتلال قبل كل شيء فقد **:** « **شرع فيه حقا بواسطة العسكريين، وتعاضم في الميدان وفق وتيرتهم بحيث يمكن أن نقتفي مع التفاوت الخفيف والضروري للتدوين والانطباع، المراحل المتعاقبة للاستكشاف...**** »** (09-2002)

و هو ما يظهر من خلال الحقائق التالية:(فاتان:2002- 09- 10)

1. خصصت السنوات العشرة الأولى للجزائر العاصمة والمدن المغزوة وضواحيها.

2. بعد شن الهجوم للاستيلاء على مدينة قسنطينة، ثم ضد الأمير عبد القادر في حدود 1840 أصبح الداخل محل اهتمام الباحثين

3. استدعت مناطق القبائل المستعصية الحرونة كل العناية، و من تم ظهرت الأسطورة القبائلية، وثنائية: **العرب / البربر.**

4. لم يكن نظام الجماعات المتساكنة والإسلام، ونظام البايلك يعني الباحثين إلا بالقدر الذي يلغون فيه أشكال امتلاك وإواليات تقسيم أو نقل الأراضي*.

---

* **هذه الدراسات يعبر عنها الباحثين بمصطلح الإثنوغرافيا، أو الاتنولوجيا بالنظر إلى أهدافها موضوعاتها البحثية. لمزيد من التوضيح أنظر جون كلود فاتان.)**

** **من خلال سياق النص فإن الكاتب يقصد بالاستكشاف السيطرة العسكرية على مناطق جديدة .**

* **شهدت هذه المرحلة بداية عملية انتزاع ملكية أراضي العروش و الأحباس و القبائل، و إقامة المشروعات الكبرى، كبناء السدود و شق الطرق.**

ولعل كون هذه اللجنة قد وضعت حجر الأساس لعلم الاجتماع الاستعماري فإن ذلك يدل على أن تحول المجتمع الجزائري بأنساقه المختلفة إلى موضوع للبحث العلمي لم يرتبط بمبررات علمية موضوعية بقدر ما ارتبط بأهداف الغزو الفرنسي.

المرحلة الثانية: 1890/1870: و تعتبر فترة انتقالية تعاضمت خلالها المعرفة المرهونة بالاستعمار فقد أشرف الحاكم العام في الجزائر **كامبون (1890م)** [**] على سلسلة من الدراسات و« **كان من الدعاة إلى توظيف الدراسات الاجتماعية في الغزو الكولونيالي و في الإدارة الكولونيالية.**» (عبد الصمد الديالمي:1989-40). حيث يقول **جاك بيرك**[***] إن «**الحصول على المستعمرات لم يبق شيئا داميا و مخجلا، كما كان الأمر في احتلال الجزائر ....ان الثقة الوضعية الجديدة في الأبحاث الاجتماعية جعلت من الاستعمار ذي الأساس العلمي شيئا ممكنا.**» (عبد الصمد الديالمي:1989-40-41)

و نشأت الأفكار و الأساطير الرائجة و المدافع عنها بقوة كحقائق علمية إلى غاية (**1962م**)، ونشأت الثنائية المتناهية حيث أصبح: **الحضر** في تضاد مع **البدووالبربر** مع **العرب**: **والقبائل الصغرى** مع **القبائل الكبرى**.(كلود فاتان:2002- 10).

كما ظهرت مناطق أخرى لابد بأن تستكشف منها الأوراس التي قام بوصفها النقيب **سيبو** في (**1870م**) وأدى القمع الذي حصل سنة (**1871 م**) بالقبائل إلى تساؤل آخر، ومكن تم شرع في جرد المخزون الثقافي من قبل كتاب تابعين للإدارة الرسمية، فكان أول مؤلف خول الاكتشاف القبائلي من وضع جنرال ومدني هو مستشار لدى المحكمة الجزائرية **أ. هانوتو** و **لوترنو**، و قد أقر هذا الثنائي بالعطالة البنيوية لأقلية ذات أشكال تنظيم خاصة. أصبح كتاب: **"القبيلة و عادات القبيليين"**[**] بمثابة القانون البربري حيث مزج العرف في القانون المكتوب. و في سنة(**1881م**) أنشأت مدرسة الآداب العليا التي تحولت إلى كلية الآداب عام (**1909م**) و شكلت نواة الجامعة الجزائرية[***].

و خلال هذه المرحلة ظهرت ثلاث اتجاهات أساسية للبحث حول الجزائري:

الاتجاه الأول: دعاة إسلاميات بدائية يقترحون انطلاقا من بعض العناصر المفترضة سلسلة من الاستخلاصات حول الإسلام في الجزائر بل حول الحضارة العربية الإسلامية كلها مصحوبين ذلك بنوع من الازدراء.

[**] **من الدراسات التي أشرف عليها كامبون: كتاب أوجست موليراس:المغرب المجهول (Le Maroc Inconnu).**

[***] **أنظر: إ.بيرك، (La Mission Scientifique au Maroc) BESM Documents 1979;p39**

[**] **يدور هذا المؤلف حول اللهجات البربرية و الزوايا و ديانة القبائليين، و الواضح تركيزه على مسائل التعددية، التي تكرس التفرقة عنوا ن الكتاب: la Kabylie et les coutumes kabyles.**

[***] **خلال هذه المرحلة برز الأنتروبولوجي الفرنسي: رينيه باسيه R. Basset الذي أسند إليه كرسي العربية عام 1885م، و ترأس أول مؤتمر للمستشرقين بالجزائر العاصمة سنة 1905م، و أنتخب أول عميد لكلية الآداب عام 1909. و هو دليل آخر على إستشراقية علم الاجتماع و الأنتروبولوجيا.**

الاتجاه الثاني: و هو اتجاه سلكه الهواة و الرحالة لأجل تعاطي القصة و ذهبوا إلى حد النقد و التقويم من خلال انطباعات خاصة حول مناطق محددة بدعوى أنه قضى بها ثلاثة أشهر أو ستة أسابيع، و ارتبط مصطلح إثنوغرافيا في العديد من المرات بالقصص، و أصبحت ظواهر تافهة تكتسي أهمية حاسمة.(كلود فاتان:2002-20- 21).

الإ تجاه الثالث: ومثلته الأنتروبولوجيا الجامعية التي تركزت حول المجتمع القبائلي، و ظهر بأن المقارنة بين مجتمعات بربرية و لكن مختلفة تطرح بعد كمبدأ الفصل بين المجموعات البربرية في الجزائر (كلود فاتان:2002-23**).**

و عموما فقد تميزت هذه المرحلة ب:

1. أصبح ظاهر المسلم كاف لتفسيره، و اختفى الجزائري لصالح مظهره و الصورة التي كان الأغلبية الاستعمارية تنوي إسنادها إليه.
2. ظهور الإرهاصات الأولى لنزعة بربرية استعمارية أخذت في التوسع.
3. محاربة الإدارة الرسمية لأي مشروع يخالف التوجه الاستيطاني في البحث، كما حصل لمشروع **ماسكو ري "الأنتروبولوجي"** لأنه حاول فيه إعادة الاعتبار للإنسان الجزائري.

المرحلة الثالثة:1890/1930: شهدت هذه المرحلة محاولات الفرنسة و بدء التوسع الرأسمالي بعد القضاء شبه التام على المقاومة الشعبية، و هو ما يلاحظ في: « **تركز رأس المال و الملكية العقارية في أيدي المعمرين و تنامي سيرورة التمايز الاجتماعي و ظهور برجوازية جزائرية.... بالإضافة إلى تغيير الألقاب و أسماء المدن و القرى بمقتضى قانون السجل المدني الصادر عام(1882م)، و في إطار محاولات تغيير الجهاز التشريعي بما يقتن عمليات انتزاع الملكية، و ممارسات الأجهزة الحاكمة، استشعرت الإدارة الاستعمارية حاجتها إلى معلومات ينتجها خبراء متخصصون، خصوصا مع ظهور صحافة وطنية وجمعيات ونوادي تطالب بإحياء الثرات العربي الإسلامي.**» (محمد حافظ دياب:1990-87).

تميزت هذه المرحلة عموما بـ:

1. **تأكيد العلاقة مع الإستشراق:** انعقاد أول مؤتمر للمستشرقين بالجزائر العاصمة عام**(1905م)** برئاسة الأنتروبولوجي **رينيه باسيه،** مما يعكس التواطؤ القائم بين الإستشراق وعلم الاجتماع الاستعماري.

2. **محاولة تأكيد الأطروحة البربرية:** تركز الدراسات الإحصائية والإيكولوجية حول منطقة القبائل واللهجات العامية مما يشجع أطروحة التفكيك.

3. **النزعة التجزيئية:** بروز التقسيم بين مجتمع متوحش ومجتمع حديث. على المستوى الفكري الإيديولوجي وعلى المستوى الاجتماعي الواقعي*، (كلود فاتان ص:26-27).

* **من ذلك يورد فاتان كتاب أرنست مرسي: مسألة الأهالي في الجـــــزائر في بداية القرن العشرين.**

4. **الموقف من المرأة:** ومن خلاله النظام الاجتماعي بأمته حيث أن المرأة تابعة ودونية بالنسبة للرجل، وهي أول عامل من عوامل التخلف.

5. **الموقف من الدين:** وهنا ليس المقصود الجمعيات الدينية القابلة للترويض بل ممارسات عقيدة إسلامية ممسوخة على حد تعبير الإثنولوجيا الاستعمارية، من ذلك كتاب:**السحر و الدين** ل **دوتي**، الذي تصدرته عبارات تعويذية و عبارات ترد في التمائم، كمحاولة لاختزال عقيدة الجزائريين في ممارسة السحر و الشعوذة.

المرحلة الرابعة:1930-1962

تميزت هذه المرحلة بظهور جملة من الأحداث والتحولات، تتلخص في تبلور الصراع التحرري بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية حيث بدا وكأن هناك مجتمعا جديدا أخدا في الظهور، تم إنشاء **معهد الدراسات الشرقية** بجامعة الجزائر.وخلالها التجأ المستعمر إلى إثنولوجيا ماضوية ترفض التطرق لقضايا التغير الاجتماعي والسياسي وتحاول تكريس بدائية الموضوع بالتوجه نحو القضايا والثقافات الفرعية التافهة (كلود فاتان.2002ص.50-51). لكن مع إصرار المجتمع الجزائري على إحداث القطيعة التامة مع الاستعمار فقد أخذت توجهات جديدة في البحث تتشكل ويمكن تحديدها كالآتي:

1. ظهور نواة لاثنولوجيا نقدية بعد **(1945م)** حيث لعبت بحوث الجغرافيين والاقتصاديين الديموغرافين دور كبير في كشف الصورة الخفية لمجتمع متحول.

2. التوجه نحو القضايا السياسية بعد تبلور الحركة الوطنية وذلك بدافع الخوف من انبعاث مقومات المجتمع الجزائري من جديد.

رغم ذلك فإن الجزائر لم تكسب استقلاليتها كموضوع بحث بل كانت تدمج دائما-ومن خلال منهجية المقارنات - ضمن عناصر أخرى تشكل ما يسمى كيانات الوحدة الفرنسية.(كلود فاتان:2002-57). وهو ما شجع بالإضافة إلى مجازر **ماي (1945م)** على ظهور تيار وطني في البحث حول المجتمع الجزائري، فكان العلماء المسلمون أول من دعا إلى كتابة تاريخ مضاد دي وجهة سياسية، ثم برز هذا التوجه أكثر لدى:

1. **مصطفى الأشرف / محمد الشريف الساحلي:** ككتاب نقديين تجاه التاريخ الاستعماري.
2. **عبد العزيز الخالدي / مالك بن نبي:** المشروع الحضاري الإسلامي في شكل نهضة ثقافية.

وقد كانت هذه المرحلة أكثر غموضا بالنظر إلى حركة السكان الجزائريين ولعل المفارقة تكمن في سلوك المستعمر الذي أصبح يحث على العودة إلى الأصول الثقافية.(كلود فاتان:

La Question Indigène en Algérie en Commencement du xxe Siècle. (كلود فاتان.2002.ص.27)

63-2002). كما تميزت هذه المرحلة أيضا بتضائل حقل الاستقصاء الاتنولوجي والتجأ إلى الصحراء مع اكتشاف النفط،حيث تم: « **إنشاء معهد الأبحاث الصحراوية تابع لجامعة الجزائر عام(1940م)،وإلى اقتراح مشروع قانون(3066) لعام(1952م)، إلى الجمعية الوطنية الفرنسية بإنشاء دائرة إدارية مستقلة هي"إفريقيا الاستوائية".... و قد تم اقرار هذا المشروع، و صدر به قانون 10 كانون الثاني/ يناير 1957،و قضى بإنشاء " المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية"ن ضمت عددا من التنظيمات التقنية منها "مكتب أبحاث مناجم الجزائر" الذي باشر عمله على الفور في مناطق بشـــار و تندوف، و الحجار.**» (محمد حافظ دياب:1990-94).

وهنا أيضا بدأ التوجه نحو **علم الاجتماع** الذي أصبح وريث الاتنولوجيا وبالتالي لم يقوى على انتقادها، ووصفت المسألة الجزائرية على أنها مسألة تخلف فهناك الفقر الذي يعكس مشكلا ديموغرافيا، مما أعاد بعث موضوع الجماعات من جديد. و رغم محاولة بعض الباحثين نقد المنحى الاستعماري فإن ذلك لم يحدث قطيعة نهائية مع النظرة الدونية للمجتمع الجزائري، بسبب عجزهم عن كشف فواعل آخرين غير المستعمر.(جون كلود فاتان: 2002-81). و لم يفلت من هذا العجز حتى الباحثين الذين شددوا على تناقضات السياسة الاستعمارية في مراحلها الأخيرة، هذا م نلمسه لدى **بيار بورديو** و **عبد المالك صياد** من خلال تكديس العبارات المفـــــارقة، مثل: « **زراعة بدون مزارعين، حضر بدون حواضر...إن هذه العبارات أو الملاحظات تنبئ عن الوجوه المتناقضة للمستعمر، و يبدو أنها تهيئ السبيل لمقاربة جدلية حيث يكف المجتمع الجزائري عن الظهور في مظهر المجتمع المنغلق في التقليد وحيث يعترف المستعمر بالصفة التي هي صفته فاعل في التاريخ ....**».(جون كلود فاتان: 2002 -81-82). وبالتالي فإن الثنائية المفروضة من الجزائر تبحث وتستضمر في شكل علم اجتماع مرضي.

غير أن النقد الحقيقي خلال هذه المرحلة نجده عند **فرا نز فانون**، والزمرة الوطنية اللذين يقترحان وعيا وطنيا **(النحن الجزائري)**، ويعارضون ما ذهب إليه **بورديو وعبد المالك صياد**، ويوحي **فانون** بأن المستجوب (بكسر الواو) يريد أن يبقى سيدا على المعنى، أي معنى الجواب وبالتالي فإن ما يمكن المطالبة به هو أن يعيد الاتنولوجي للناس معنى سلوكياتهم. (كلود فاتان:2002-85).

المطلب الخامس: خصائص الخطاب العلم- اجتماعي الاستعماري حول المجتمع الجزائري.

أولا: طغيان المنظور الاتنوغرافي على هذا الخطاب:

والملاحظ أن هذا المنظور قد ركز في الأساس على دراسة البنى القبلية، والدين واللسانيات، والثقافة الشعبية كمجموعة من الوحدات العمودية المنفصلة والمستقلة ذاتيا، مع كلف خاص بالبحث عما اعتقدت أنه«**خالص**» لم يشبه لا الأثر العربي ولا الطابع الإسلامي، وهو ما

يفسر اتجاهها بخاصة إلى مناطق الصحراء والجبال.(محمد حافظ دياب:1990-89-88).
وهو منحى يمارس تأثيره من ناحيتين:

1. **تبرير للسيطرة الاستعمارية:** حيث يتم تقديم التكوين الاجتماعي الجزائري وكأنه من دون تاريخ، وبالتالي جامد، كيلا يكون للاستعمار أي مسؤولية عن جموده باعتباره حالة سابقة عليه.

2. **تأكيد افتراضات الإستشراق حول المجتمعات الإسلامية:** حيث تتوافق خاصية الجمود هذه، و المنهج السكوني الذي يعتمده المستشرقين في دراسة المجتمع العربي فيبدو هذا الأخير و كأنه جامد سكوني، و من تم تظهر أنساقه المختلفة من دين، لغة عادات و تقاليد، على أنها سلبية و معيقة للتقدم.*

ثانيا: المعالجة التجزيئية للبنى الاجتماعية في الجزائر:

وذلك بوصفها فسيفساء من الثنائيات المتضادة، وهو ما أدى بها إلى تكريس منظور التحليل الانقسامي على كل مستويات هذه البنى:(حافظ دياب.1990-89).

1. **الإ ثنية:** بربر وعرب، أو بتر وبرانس.
2. **الإيكولوجية:** البرانية الغرباء عن المدن، والمور سكان الحضر.
3. **الطائفية:** مسلمون وغير مسلمين.
4. **الضبطية:**العرف والشرع.
5. **الاقتصادية:** السيبة والمخزن.
6. **الهيراركية الهرمية:** السلام والأجاويد، أو الأهالي و الكولون.

و في حالة الجزائر تم التركيز على البنية الاثنية « **ذلك أن التقابل بين العرب والبرابرة آلية سهلة الاستغلال و التوظيف بالنظر إلى عدة معطيات، بخلاف السياسة الطبقية، التي تتطلب أمرين يصعب تحقيقهما في فترة وجيزة، و هما تعميم التعليم و نشر الصناعة.**» (عبد الصمد الديالمي:1989-46)

والواقع أن محاولة تكريس هذا المنظور الانقسامي لم تؤد- على ما يرى **عبد الكبيرالخطيبي**- « **إلا إلى وهم ابستيمولوجي وهذيان منهجي.**» (محمد حافظ دياب.1990-91).

ثالثا: تشكيل قوالب نظرية ومفاهيمية بالغة التجريد:

تختزل هذه القوالب في نطاقها لحمة الوقائع العينية، وتنتفي عبرها الفوارق والخصوصيات، الأمر الذي نتج عنه معجم مفاهيمي مهمش: **نمط المعيشة القبلي**

---

* **لمزيد من التوضيح حول هذه القضية، أنظر كتاب: خصائص المجتمع العربي المعاصر-طلعت إبراهيم-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت- الطبعة الأولى 1994.**

الترحالي، الزراعي أو الحضاري، وبلاد المخزن أو السلطة، ونمط إنتاج السيبة البدو ونصف البدو. ونكتفي هنا بمثال واحد لهذه المفاهيم، حين طرح **إميل دوركايم** لأول مرة مفهوم "**الانقسام**" وعمد إلى تصنيف منطقة القبائل ضمن نمط المجتمعات القائمة على أساس التضامن الآلي أو التشبهي الذي يرتبط بالأسس والمبررات الأولية للترابط الاجتماعين متجاهلا بذلك انعكاسات الروابط التي كانت قائمة بين الدولة المركزية و القبائل، و تجاهل نظام الإرث في الإسلام، و وجود الملكية الخاصة في الجبال إلى جانب الملكية الجماعية. (محمد حافظ دياب:1990-91)

رابعا: تناقض المواقف النظرية حول طبيعة نمط الإنتاج السائد قبل الحقبة الاستعمارية:

لم يتم الاتفاق حول تصنيف نمط الإنتاج الذي ساد الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي، إذ نجد **غوتييه** يفسر البناء القومي لـ" **الأمة المغربية**" تفسيرا انقساميا من خلال الصراع بين قبائل **صنهاجة**(المزارعين المستقرين) وبدو **زناتة**(المزارعين الرحل)، في محاولة التدليل على أن جهد التركيز القومي قد اعتمد تاريخيا على حالة التوازن بين هاتين القوتين المتعارضتين، و من تم يصور **غوتييه** بلدان المغرب العربي كما لو أنها ظلت دوما رهن حالة "**هياج**" مستمر تغذيه قوتان اجتماعيتان متعاديتان تباديا. (محمد حافظ دياب:1990-92)

كذلك فسر **راي** هذا النمط الإنتاجي انطلاقا من نظرية **ماكس فيبر** حول "**النمط الميراثي للإنتاج**" التي صاغها انطلاقا من مثال تركيا العثمانية والتي تشبه من الناحية التحليلية مفهوم **ماركس** ل "**نمط الإنتاج الآسيوي**"، وثمة كتابات ماركسية دارجة دأبت على تشبيه التكوين الاجتماعي الاقتصادي لجزائر ما قبل الاستعمار بالإقطاع الأوروبي مع بقاء آثار الأبوية، مع أثار النظام الإقطاعي لم يكن معروفا في المجتمع الجزائري. (محمد حافظ دياب:1990-92)

خامسا: خضوع علم-الاجتماع لأهداف المركز:

رغم ما قد يلوح من تباين لوحة علم الاجتماع بين صيغ "**جزائرويـة**" تحرض على الاستعمار وتمجد الكولون، وتعادي "**الهمجيـــــــة**" الجزائرية أو"**اندماجية**" تتظاهر بالتعاطف مع الأهالي وتندد بالكولون الذين شوهوا المهمة الحضارية للاستعمار، أو متوسطية تحاول ربط الجزائر بالسياق الجغرافي السياسي، لعالم البحر الأبيض المتوسط، أو لاتينية تحلو بهوية غالية رومانية للعالم"**البربري**" أوليبرالية تعبر عن مأساة البرجوازية الصغيرة في مجتمع يسيطر عليه الكولون وهو ما مثله منظرو مدرسة الجزائر العاصمة. (محمد حافظ دياب.1990-93).

في هذا الإطار يذهب **جورج صباغ** إلى أن التحالف بين السلطة الاستعمارية وعلم الاجتماع **"الرسمي"** قد صبغ هذا العلم بصبغة **"عملية"** استهدفت توفير المعلومات،كما أنه حمل مضامين سياسية واضحة، ومثل أداة للقهر وتأكيدا للسيادة الفرنسية. ويسترعي الاهتمام هنا تزايد كم الدراسات العلم-اجتماعية الاستعمارية بخاصة في أثناء فترات اكتشاف مزيد من المواد الأولية، فخلال العشرينات مع بدء اكتشاف استثمارات معدنية في الصحراء الجزائرية، قدم **غوتييه** عام **(1929م)** بحثا اقترح فيه استقطاع كل المنطقة الصحراوية من: مراكش، والجزائر، وتونس وأفريقيا المغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية، وضمها جميعا في إقليم محدد. و تزايدت هذه الممارسات خصوصا مابين عامي **(1962.1954)**، نتيجة اكتشاف النفط لأول مرة عام**(1954م)**.

و عموما فهي خصائص تدل على معيارية التناول العلم-اجتماعي الغربي للمجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية، و ارتباط هذا التناول في منطلقاته و أهدافه ب :

1. منطلقات و أهداف مباحث الإستشراق و الاتنولوجيا.
2. أهداف السيطرة و الاستغلال الفرنسي للمجتمع الجزائري وما تتطلبه من تغريب و تشويه لمقومات هذا الأخير الحضارية، و إضعاف و استغلال اقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال الحقائق السابقة، و التي نكرر بأن المصادر حولها جد نادرة، ومن تم فقد تم جمعها من هنا و هناك. رغم ذلك فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج الهامة و التي تظهر في:

1. أن العلاقة الفكرية الشرق الإسلامي و الغرب المسيحي ليست وليدة الفترة المعاصرة، بل هو قديم قدم كلا الحضارتين و قدم الصراع العقيدي بين الديانتين و قد اكتنفته العديد من التبدلات بحسب تبدل موازين القوى العسكرية و الاقتصادية، و من ثمة لا يمكن القفز على الحقائق التاريخية و حصر الحديث عن هذه العلاقة انطلاقا من الفترة المعاصرة، فيظهر وكأن النموذج المعرفي الغربي قد وجد من فراغ و أنه هو الوحيد العلمي.

2. كل الأنساق و المباحث المعرفية الغربية التي تناولت المجتمع الإسلامي كموضوع بحث- سواء استشراف، إثنوغرافيا، أنثروبولوجيا، أو علم الاجتماع عملت

على تشويه الوقائع الاجتماعية المدروسة، كونها أهملت خصوصية المجتمع الإسلامي ومصادره المعرفية الأصيلة، و تناولته من موقف استعلائي و من خلال مصادر معرفية غربية، و هو تناول يتنافى مع شروط الموضوعية و العلمية كما حددها الغربيين أنفسهم.

3. تلتقي منطلقات و أهداف علم الاجتماع الاستعماري، مع أهم منطلقات و مسلمات علم الاجتماع الغربي و في مقدمتها المركزية الأوربية، و التي كانت محل نقد حتى من قبل غربيين أنفسهم.

4. لم يستطع عالم الاجتماع الاستعماري رغم انتقاده لسلبيات منهج الإستشراق وادعائه العلمية، التزام الموضوعية في تناول المجتمع الجزائري المستعمر وذلك نتيجة منطقية للتوافق في المبدأ و الهدف.

و هنا نقرر مع **جرمان عياش** بأن:« **إن العلم كان دائما في حالة المغرب الكبير تابعا من أدناه إلى أقصاه لأهداف الاحتلال و حاجيات المستعمر.**» (محمد حافظ دياب.1990.ص.94)، فقد تم إقحام هذه المجتمعات في حقل البحث العم-الاجتماعي من قبل المستشرقين بدافع العداء و الكيد للدين الإسلامي، ثم من قبل الأنتروبولوجي وعالم الاجتماع، خدمة لأهداف الحركة الاستعمارية، و محاولات النهب و تكريس السيطرة.

و بالنظر إلى خصوصية علم الاجتماع الغربي و أهداف تناوله للمجتمع الجزائري كموضوع بحث كما رأينا في كل من هذا الفصل و الفصل السابق، يتبرر معرفيا ومنطقيا هنا التساؤل حول موضوعية استمرار اعتماد علم الاجتماع الغربي في ممارسة البحث الاجتماعي بالجامعة الجزائرية. و هو ما سنحاول الإجابة عنه في الفصول اللاحقة.

مراجع الفصل:

1. محمد حافظ دياب، «علم الاجتماع في الجزائر- الهوية و السؤال-». **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد:134،أفريل 1990

2. محمد نجيب بوطالب، **صورة العربي الآخر ناظرا و منظورا إليه**. تحرير الطاهر لبيب النجمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،1999.

3. عبد الصمد الديالمي، **القضية السوسيولوجية- نموذج الوطن العربي-**.مطابع افريقيا الشرق، دون طبعة، الدار البيضاء، المغرب، 1989.

4. فليب لوكا، جون كلود فاتان، **جزائر الأنثروبولوجيين- نقد السوسيولوجيا الكولونيالية.** ترجمة محمد يحياتين و آخرون، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، دون طبعة، الجزائر، 2002.

5. سالم خميش، «الإستشراق الفرنسي في ركن العلوم الانسانية». مجلة **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد:162، أوت 1992.

6. حسن حنفي، **هموم الفكر و الوطن: التراث و العصر و الحداثة**. الجزء الأول، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998.

7. حسام الدين الآلوسي، **إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب**. مركز دراسات الوحدة العربية، دون طبعة، بيروت،1997.

8. عفاف سيد صبرة، **المستشرقون و مشكلات الحضارة.** دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة،1997.

9. أحمد سمايلوفيتش، **فلسفة الاستشراق و أثرها في الأدب العربي المعاصر**. دار الفكر العربي، دون طبعة، القاهرة،1998.

10. جيرار لكلرك، **الأنتروبولوجيا الاستعمارية**. ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية،القاهرة،1998.

11. آلان ثوران : **إنتاج المجتمع** ، ترجمة إلياس بدوي، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1976.

12. عبد الواحد محمد الفار، **الثقافة الإسلامية من خلال رؤية تأصيلية لمنهج الإسلام في الدين والدولة و العلاقات الدولية**. دار النهضة العربية، الطبع الأولى، القاهرة،1996.

13. محمد اليعقابي،(**فلسفة الحضارة عند جاك بيرك**)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، 1987.

الباب الثالث: واقع ممارسة البحـــــث الاجـتماعي بين الذاتية و الموضوعية

الفصل السادس: علم الاجتماع الغربي كمرجعية نظرية و منهجية في دراسة الواقع الاجتماعي الجزائري بين الذاتية و الموضوعية.

الفصل السابـع: موضوع البحث الاجتماعي بين الذاتية والموضوعية.

الفصل الثامن : أهداف البحث الاجتماعي بين الذاتـــية و الموضوعية.

الفصل السادس:علم الاجتماع الغربي كمرجعية نظرية و منهجية في دراسة الواقع الاجتماعي الجزائري بين الذاتية و الموضوعية.

تمـهـــيـــــد :

المطلب الأول: وضعية النظرية العلم- اجتماعية الغربية في البـــحث الاجتماعي بيين الذاتية و الموضوعية.

المطلب الثاني: توظيف النظرية العلم-اجتماعية الغربية في البحث بين الذاتية و الموضوعية.

المطلب الثالث: النظرية العلم-اجتماعية الغربية كمدخل منهجي لممارسة البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية.

المطلب الرابع: أدوات البحث العلم-اجتماعي بين الذاتية و الموضوعية.

خـلاصـــــة

تمـهـــيـــــــد :

نعتمد هذا العنوان تحديدا، بالنظر إلى المعطيات الميدانية التي حصلنا عليها و التي أكدت لنا، أن علم الاجتماع الغربي يمثل المرجعية النظرية و المنهجية لكل البحوث. ومن تمة سنحاول خلال هذا الفصل اختبار الكفاءة النظرية و المنهجية لممارسة بحثية تعتمد هذا الفرع المعرفي في التناول العلمي للواقع الاجتماعي الجزائري.

المطلب الأول: وضعية النظرية العلم اجتماعية الغربية في البحث:

أولا: ماهية النظرية العلم-اجتماعية الغربية:

التعريف الأول: نيقولا تيماشيف: يذهب **تيماشيف** إلى أن النظرية هي أرقى درجات المعرفة، وهي: « **مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها مجموعة من الشروط التالية: أولا: ينبغي أن تكون المفهومات التي تعبر عن القضايا محددة بدقة، ثانيا: يجب أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى، ثالثا: أن توضع في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقا استنباطيا، رابعا: أن تكون هذه القضايا خصبة و مثمرة، تستكشف الطريق لملاحظات أبعد مدى، و تعميمات تنمي مجال المعرفة.**» (نيقولا تيماشيف: 1992- 37).

التعريف الثاني: ميشيل مان: هي: « **هيكل من التعميمات التي تضـــاهي القانون وترتبط بعضها ببعض بشكل منطقي، بحيث يمكن استخدامها لتفسير الظواهر الامبيريقية... و في مجال العلوم الإنسانية يشير مان أنها قد لا تعني أكثر من مجموعة من الفروض أو المفاهيم، أو بحث مجرد بدرجة نسبية يتميز عن البحث الأمبير يقي أو التوصيات العلمية.**» (ميشيل مان:1999-717)

التعريف الثالث: جراهام كينلوتش: « **مجموعة من النماذج (الافتراضات المجردة) تتعلق بالمجتمع و الظواهر الاجتماعية، و تؤكد هذه النماذج أن المجتمع و الظواهر الاجتماعية حقيقة اجتماعية منفصلة، و تستخدم هذه النماذج لتفسير البناء الاجتماعي و العمليات الأساسية التي تحدث داخل المجتمع، و تتباين النظرية عامة في عدد من الأبعاد الأساسية....**» (جراهام كينلوتش:1998-41)

من خلال هذه التعريفات نلاحظ أن مسألة ضبط تعريف محدد للنظرية العلم- الاجتماعية لا تزال محل خلاف. بل إن كلمة " **نظرية** " نفسها تثير في بعض الأحيان

الهلع في نفوس الناس، و هو أمر له ما يبرره.(إيان كريب:1999-21). كما تشير النظرية إلى مجموعة من المنطلقات الأساسية:

1. أن النظرية-العلم اجتماعية درجة راقية من المعرفة قد تضاهي القانون العلمي.

2. النظرية-العلم اجتماعية مجموعة من القضايا و المفاهيم المجردة التي تستخدم في تفسير الواقع الاجتماعي.
3. تعمل النظرية على توجيه مسار عملية البحث.
4. تختلف النظريات فيما بينها بالنظر إلى مجموعة من الأبعاد المعرفية والتاريخية.

و بالتالي فإذا كانت هذه النظريات تستخدم في تفسير الواقع الذي هو غربي فهل تكون ملائمة لتفسير واقعنا الاجتماعي المغاير؟ وإذا كانت تختلف فيما بينها بالنظر إلى عدد من الأبعاد ألا يكون بعد الخصوصية التاريخية هو البعد الرئيسي؟

ثانيا: طبيعة النظريات السائدة في البحث بين الذاتية و الموضوعية:

جدول رقم:(07) يوضح طبيعة النظريات السائدة في الرسائل الجامعية.

المرحلة التاريخية / الفئات	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
الماركسية	02	01	01	-	04	% 08
البنائية الوظيفية	-	-	02	02	04	% 08
الجمع بين نظريات متناقضة	-	04	14	18	36	% 72
لا توجد نظرية	01	03	02	-	06	% 12
المجموع	03	08	19	20	50	100

تكشف القراءة الأولية لمعطيات الجدول أن جل النظريات السائدة في هذه البحوث ذات منشأ غربي، مما يعني صدق الفرضية التي انطلقنا منها و هي أن ممارسة البحث الاجتماعي ترتبط بأطر نظرية غربية كامتداد لعلم الاجتماع الاستعماري، و بالتالي فإن النتائج المتصل إليها تعبر عن مدى ملائمة هذه النظرية لدراسة الواقع الاجتماعي الجزائري. و من ثمة يمكن تقسيم الملاحظات حول هذا الجدول إلى :

1. <u>التناقضات المعرفية لاختيارات الباحثين النظرية:</u> أغلب البحوث (72%) تتضمن محاولة الجمع بين أكثر من إطار نظري، مما جعل الإطار النظري لهذه البحوث يتحول إلى فسيفساء نظرية دون نقد أو تمحيص. والأخطر في ذلك هو محاولة الجمع بين المتناقضات، حيث اقترن ظهور النظرية الماركسية بالوظيفية في ست عشرة **(16)** موضوع بحث، دون مراعاة لخصوصية و حدود كل نظرية، و تناقض منطلقاتهما فالسياق المعرفي و التاريخي لظهور أي من النظريتين يدل على أن فرضيات و تفسيرات كل واحدة تلغي مثيلاتها لدى الأخرى. بالتالي ليس من الموضوعية الجمع بين تفسيرين متعارضين للواقع الاجتماعي، كما يمكن أن نتصور مقدار التشويه الذي تحدثه مثل هذه الممارسات بالنسبة للحقيقة الاجتماعية، يدل ذلك على وقوع الباحثين في متاهات معرفية.

2. <u>التوجيه الإيديولوجي للاختيارات النظرية:</u> يلاحظ من تركز اعتماد الماركسية خلال فترتي السبعينات و الثمانينات، حيث لا يوجد بحث يعرض لنظرية محددة إلا ويورد الماركسية. بالمقابل نجد تراجع اعتماد هذه الأخيرة منذ فترة التسعينات، وهي مرحلة التخلي عن المشروع الإيديولوجي الاشتراكي الذي يستلهم منطقاته من الماركسية. أما البنائية الوظيفية فقد وردت في ثلاثين(**30**) موضوع بحث، وذلك فيما بعد (**1984م**) بمعنى أن الخطاب السياسي الاشتراكي لم يسمح بظهورها من قبل. وتركزت إلى جانب قضايا العمل والتنظيم ضمن قضايا الأسرة والتربية. ولم تظهر النظرية الوظيفية كنظرية مستقلة في البحث دون الماركسية، إلا بعد (**1990م**) و هو ما يعني أن سيطرة توجهات ماركسية على مستوى الخطاب السياسي قبل هذه الفترة حالت دون ظهور الوظيفية كنظرية مستقلة.

هذه النتيجة توحي بأن تعني بأن هناك توجيه إيديولوجي غير معلن للبحث « **فالباحث الاجتماعي ينطلق من خلفيات عقائدية يكون لها أثر واضح على توجيه بحوثه نحو وجهة معينة تلتزم بخدمة الهداف التي تحددها تلك الخلفيات ولعل الصراع الإيديولوجي بين المذهبين الرأسمالي والماركسي كاف لإبراز مدى خطورة التشيع المذهبي على نتائج علم الاجتماع**» (محمد محمدأمزيان:1993- 126-127).

3. <u>الماركسية و المنحى المادي للبحث:</u> وردت هذه النظرية في أربع وعشرين (**24**) موضوع بحث، وتركزت ضمن البحث حول العمل الصناعي والتنظيم مما يدل على العلاقة الوطيدة بين هذه النظرية وتوجهات المشروع السياسي الذي اعتمد استراتيجية تنموية تقوم على إنشاء قاعدة صناعية في إطار الصناعات المصنعة. ومن جهة أخرى يدل الاهتمام بالعمل الصناعي على التأثر بالتصور المادي للتاريخ البشري كون علاقات الإنتاج حسب هذا التصور هي المحددة لباقي العلاقات الاجتماعية، و من تم يجد دراستها و فهمها. و هو ما يفند مزاعم كثير من المفكرين من أن الماركسية نظرية علمية يمكن اعتمادها دون خلفية معينة، قد تكون مشوهة لخصوصية الواقع التاريخية أو دون أن تتعارض مع منطلقاته العقيدية.

4. <u>حدود الرؤية العلم-اجتماعية الإسلامية في البحث:</u> تظهر ملامح هذه الرؤية من خلال بعض المفاهيم و التفسيرات بدأ منذ التسعينات، و هو ما يتزامن مع ظهور ما يسمى بالتعددية و حرية التعبير، من ضمنها تيارات سياسية ذات توجه إسلامي. كما يلاحظ تركز هذه الرؤية ضمن مواضيع التربية و الأسرة، دون المواضيع الأخرى وهو ما يدل على أن:

أ. أن هذه الرؤية متميزة في نظرتها إلى المجتمع عن النظريات الغربية باهتماماتها البحثية.

ب. حتى بالنسبة لهذه الرؤية فهي لم تخلو من إشكالية التأثر بالخطاب السياسي.

ج. أن معالم هذه الرؤية ما تزال غير واضحة المعالم مما جعلها محصورة ضمن مجالات بحث محدودة. كما أنها تظهر لدى الباحثين أكثر من خلال علم العمران البشري و كتابات بعض مشايخ الإسلام المعاصرين، دون الدراسات العلمية المتخصصة.

ثالثا : التصنيفات النظرية السائدة في البحث بين الذاتية و الموضوعية:

إن التصنيفات النظرية كما وجدناها معتمدة في البحث من الكثرة، التي تجعل من الصعب إحصائها و تبويبها، فتحث التصنيفات الخمسة السياسية التي وردت في الجدول ن هناك فسيفساء نظرية، و كم هائل من المفاهيم والمقاربات يوردها الباحث في تناوله لموضوع اجتماعي واحد، دون نقد أو تصنيف. و هو ما يدل على حالة التشرذم التي وصلت إليها ممارسة البحث الاجتماعي عندنا والتي هي بالطبع انعكاس لما هو سائد في الغرب من تناحر معرفي أو ما يسميه **بوسينو: " تفتت جماعة علم الاجتماع "**. هذه الوضعية ظهرت في العلم-الاجتماعي العربي، لتوافر مجموعة من الأسباب و الشروط: (محمد أمزيان:1993-123-124).

1. **انعدام إطار مرجعي موحد:** و هو انعكاس طبيعي للتشتت الذي تعاني منه الحضارة الغربية المادية ككل، بحيث عجزت المناهج الوضعية عن تقديم بديل موحد تخضع له كل الأطراف.

2. **الاقتصار على التفسير الأحادي:** فمادامت النظرية الاجتماعية تفتقر إلى مقاييس موحدة فمن الطبيعي أن يتخذ كل واحد من علماء الاجتماع من نفسه مقياسا للحقائق وبناء النظريات.

3. **التضخم المذهبي:** فحين يعلن المفكر الوضعي عن فكرة ما لا يعتقد أنها مجرد فكرة قد تصيب و قد تخطيء، و إنما يقدمها على أساس أنها وحدها الحقيقة.

هذه الأسباب التاريخية و المعرفية، و بالنظر إلى خصوصيتنا التاريخية، يمكن للباحث تفاديها لولا التقليد اللاواعي.

المطلب الثاني: توظيف النظرية العلم-اجتماعية الغربية في البحث بين الذاتية و الموضوعية:

أولا:أهمية النظرية في البحث الاجتماعي:

1. <u>نيقولا تيماشيف:</u> « إن العلم يتطلب ما هو أكثر من الوقائع وما هو أكثر من الوصف الدقيق. وهكذا كلما زاد نضج علم الاجتماع، فإن التوجيه السابق يستبدل وبسرعة باعتراف متزايد بأهمية النظرية وضرورتها.» (1992-26)

2. <u>السيد علي شتا:</u> «بدون نظرية سيظل العلم عقيما و مفتقرا إلى أية خطة و ذلك لأن استناد أي منهج من المناهج على النظرية يجعله مفيدا و تزداد مقدرته على الكشف.» (1993-114)

إن أهمية النظرية و قيمتها العلمية سواء في علم الاجتماع أو العلوم الأخرى تكمن في الوظيفة المنوطة بها. ومن خلال توضيح طبيعة التوظيف المعرفي للنظرية الاجتماعية في البحث يمكننا أن نعرف إذا ما كان تبني هذه النظريات قد صدر عن منطلقات علمية، أم أنه صدر عن منطلقات ذاتية و تصورات إيديولوجية مسبقة. و هي عملية جد صعبة بالنظر إلى غياب تبني معلن و محدد لنظرية اجتماعية معينة، و إنما كان ذلك بطريقة ضمنية في شكل أطر مرجعية (تصورية).

ثانيا:طبيعة الأطر النظرية الموجهة للبحث بين الذاتية و الموضوعية:

<u>جدول رقم:(08) يوضح طبيعة الأطر النظرية الموجهة للبحوث الجامعية.</u>

المرحلة التاريخية النظرية	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
البنائية الوظيفية	-	02	10	12	25	% 50
الماركسية	02	04	09	06	20	% 40
الفيبرية	-	-	-	02	02	% 04
الإسلامية	-	-	-	-	-	-
لم نتمكن من تحديده	01	02	-	-	03	% 06
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

من خلال البيانات المتضمنة في هذا الجدول يلاحظ:

1. <u>تحيز ممارسة البحث الاجتماعي للمرجعية العلم-اجتماعية الغربية:</u> حيث تسيطر النظرية الوظيفية كإطار تصوري موجه للبحوث بنسبة (50%)، ثم تليها النظرية الماركسية بنسبة (40%)، ثم الفيبرية بنسبة(10%)، وهو ما يدل على السيادة المطلقة

للمرجعية الغربية في التناول العلمي لقضايا الواقع الاجتماعي الجزائري. في ظل سيادة كلا من النظرية الوظيفية و الماركسية نجد ندرة البحوث التي تعتمد الفيبرية، و انعدام الرؤية الإسلامية كمرجعية موجهة للبحث، و هو وضـــــــــــع لا موضوعي يمكن تفسيره:

أ. غياب روح التجديد لدى الباحثين، حيث أن البحث الاجتماعي و منذ السبعينات لا يزال أسيرا لتصورات الماركسية و الوظيفية، و كان مجال التنظير توقف عند هما. فحتى لو سلمنا بموضوعية تقليد ما هو سائد في الغرب فالملاحظ هو تحيز الباحثين لأطر نظرية توصف هناك بأنها عتيقة، و إهمال للبدائل المحدثة.

ب. أن المحاولات التأصيلية في إطار الرؤية الإسلامية لا تزال على المستوى النظري.

هذه النتيجة تتوافق مع نتائج المقابلات مع الأساتذة الباحثين، حيث أن كل أفراد العينة -- ما عدا واحد فقط- صرحوا بأنهم يستخدمون أطر مرجعية غربية، تتراوح بين البنائية الوظيفية ب (40 %)، والمادية التاريخية (30 %)، والباقي يتبنى التوفيق بين النظريتين.

2. <u>الطبيعة الإيديولوجية للأطر المرجعية:</u> ما رأيناه بخصوص الأنساق النظرية نلاحظه بخصوص الإطار المرجعي، فرغم سيطرت النظرية الوظيفية فهي لم تبرز كإطار مرجعي إلا خلال السنوات الأخيرة لفترة الثمانينات، ثم أخذت في الظهور أكثر مند التسعينات و هو ما يعكس شدة الترابط بين سيطرة أيديولوجيا سياسية معينة اعتماد وإطار نظري محدد.

3. <u>اضطراب العلاقة بين الإطار المرجعي و مفاهيم البحث:</u> إن طبيعة الإطار المرجعي الماركسية أو الوظيفية،لا تعكس حقيقة النظريات أو المفاهيم الواردة في البحث حيث أن ما يزيد على (60%) من البحوث توجد بها عشوائية في عملية الربط بين النظرية أو المفهوم و الإطار المرجعي للبحث كأن نجد إطار مرجعي ماركسي يقابله خليط من المفاهيم النظريات الوظيفية و الماركسية و النفسية . بالإضافة لذلك نجد أن (12%) من البحوث تتميز بوجود تناقض واضح بين النظرية أو المفهوم المعلن و الإطار مرجعي المتضمن.هذا لم يمنع من وجود (16%) من البحوث التي احتوت على ترابط منطقي بين النظرية المفاهيم المعلنة والإطار المرجعي.

ثالثا: مبررات اعتماد المرجعية الغربية بين الذاتية و الموضوعية:

<u>جدول رقم:(09) يوضح مبررات الأساتذة الباحثين لاعتماد المرجعية الغربية</u> .

الفئات	التكرارات	النسبة	
ملاءمته لموضوع البحث	13	59	%
غياب بديل نظري محلي	04	18.18	%
تقليدا لما هو سائد في الغرب	03	13.63	%
لأنها عالمية	02	9.09	%
المجموع	22	100	%

من خلال نتائج هذا الجدول بالإضافة إلى الملاحظة المتكررة للمناقشات العلمية و بعض الممارسات البحثية يتضح أن مبررات اعتماد النظرية الغربة كإطار مرجعي تتراوح بين ثلاثة مواقف أساسية، هي على الترتيب كالآتي:

1. <u>ملائمة النظرية لموضوع البحث:</u> و تمثل التبرير الغالب بنسبة (59%) ، بل هناك من الأساتذة من يتعجب عندما يسأل عن طبيعة الإطار المرجعي الذي يعتمده في أبحاثه قائلا: « **ذلك يكون بحسب موضوع البحث».** هذا الموقف صورة مماثلة لما ذهب إليه الكثير من الباحثين من أن هذه النظريات عالمية و بالتالي فهي قابلة للتطبيق في كل المجتمعات الإنسانية، إذ يكفي أن يختار منها الباحث ماي تلائم و موضوع بحثه و هو موقف يتكرر لدى الأساتذة ذوي التكوين الفرنسي خصوصا، و هو ما يتطابق و التصور الوضعي للظواهر الإنسانية باعتبارها من نفس روح الظواهر الطبيعية، و بالتالي يمكن تعميم ما ينتج حول المجتمع من نظريات و مناهج. و هو موقف تتضح لا موضوعيته من عدة أوجه:

أ. لا يمكن تصور إن كانت جميع المواضيع المبحوثة منذ السبعينات لا تتوافق مع أي نظرية إلا مع الماركسية أو الوظيفية.

ب. يعترف الكثير من علماء الاجتماع و المناهج في الغرب بعدم ملائمة هذه الأطر النظرية للمجتمعات اللاغربية، لخصوصيتها التاريخية المتميزة لذلك خصوها بالأنثروبولوجيا و الإثنولوجيا.

ج. إذا سلمنا مع التصور الوضعي بأن الحقائق تخضع لمبدأ النسبية فإنه « **من التناقض الفاحش أن يسعى بعد ذلك إلى إيجاد إطار فكري واحد تخضع له كل الاتجاهات.... و تجاوز الاختلافات المتباينة يعني عودة إلى الأفكار المطلقة من جديد.**» (محمد امزيان.1991-124).

2. <u>غياب البديل النظري المحلي:</u> كما صرح العديد من الأساتذة (18.18 %). صحيح لا يوجد بديل معرفي متداول بين الباحثين، لكن لا يعني عدم وجود هذا البديل إطلاقا، و إلا أين نصنف العديد من البحوث و الدراسات في إطار الرؤية الإسلامية القديمة و المعاصرة، التي من رسائل ابن تيمية و ابن القيم في الخصائص النفس البشرية، إلى علم العمران البشري وصولا إلى النظرية العلم-اجتماعية رؤية إسلامية والعديد من المؤلفات التي تم نشرها من طرف المركز العالمي للفكر الإسلامي، كلها أعمال تأصيلية غير مستثمرة في البحث.

إن الحقيقة التاريخية و المعرفية –و بشهادة الكثير من المفكرين الغربيين- تؤكد بأن ارثنا الحضاري من قرآن و سنة مطهرة، بالإضافة للأعمال المذكورة يجعلنا أحسن حضا من مجتمعات مثل أمريكا اللاتينية و اليابان التي استطاعت أن تجد وتؤسس لأطر نظرية محلية كبديل لما هو غربي.

3. تقليدا لما هو سائد في الغرب: يعتبر بعض الأساتذة على قلتهم (13.63 %) أن ذلك يتم تقليدا لما هو سائد في الغرب من أنساق نظرية، و هو التفسير الوحيد الذي يمكن وصفه بالموضوعي. و هو ما يدل عدم قدرة الباحثين على إيجاد تبرير موضوعي لاعتماد هذه الأطر النظرية.

رابعا: علاقة الإطار المرجعي بموضوع البحث:

جدول رقم:(10) يوضح علاقة الإطار المرجعي بموضوع البحث ضمن الرسائل الجامعية.

المرحلة التاريخية النظرية	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
وجود علاقة	-	06	16	18	40	% 80
وجود تناقض	02	-	03	02	07	% 14
غير محددة	01	02	-	-	03	% 06
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

إن النظرية الاجتماعية: « **تستطيع أن تقدم معنا دقيقا حول وقوع الأحداث وبالذات حول كيفية وقوعها وأسباب حدوثها**» (معن خليل عمر.1997-23).

1. النظرية العلم-اجتماعية الغربية كإطار تصوري لمواضيع البحث: تؤكد المعطيات الميدانية كما في الجدول أعلاه، أن(80 %) من البحوث تحتوي على علاقة ترابطية بين الإطار المرجعي و موضوع البحث. بمعنى أن النظرية المتبناة تقوم بتوجيه الاهتمام نحو مجالات بحث محددة تتوافق مع مسلماتها المعرفية كأن نجد إطار
مرجعي ماركسي وموضوع بحث يتعلق بالصراع المهني. تتوافق هذه النتيجة مع حقيقة أخرى وهي أن 82% من البحوث احتوت على علاقة ترابطية بين الإطار المرجعي و فرضية البحث(**أنظر الملاحق جدول رقم: 04**)، وهو أمر طبيعي باعتبار أن الفرضية عبارة عن تفسير مؤقت للظاهرة غير المدروسة، هذا التفسير غالبا ما يستمد من نظرية محددة. و من تم يمكن اعتماد هذا التوافق كمقياس ثبات بالنسبة لهذه الفئات.

2. خطورة مقاربة الواقع الاجتماعي انطلاقا مما هو سائد على المستوى النظري: قد يكون الأمر عاديا للوهلة الأولى إذا ذلك يتعلق بنظرية تكون انعكاس للواقع الاجتماعي المدروس، لكن لا يصدق على نظرية يكون منشأها خصوصية اجتماعية مغايرة، حيث تمارس نوع من التظليل الفكري الذي يدفعنا « **إلى إدراك العالم باعتباره مشهدا ومجموعة من الدلالات التي تتطلب بالأحرى أن تؤول وليس أن تدرك بصفتها مشكلات عيانية ....إننا نوشك أن نختزل المنطق العملي في المنطق النظـــري...**» (بيار بورديو: 1994- 28-29). وفي نفس السياق يذهب بورديو من أن هذا النوع من التظليل أعمق وأخطر من التظليلات الأخرى.

كما يجب الإشارة هنا إلى أن فترة السبعينات تميزت بوجود تناقض بين إطار مرجعي ماركسي و اختيار موضوع وافتراض فرضيات ذات طابع بنائي وظيفي وهو ما يؤكد تحول الماركسية بعد وصولها إلى الحكم من الإيديولوجيا الثورية إلى الإيديولوجيا المحافظة.

خامسا: علاقة الإطار النظري بالفصول النظرية للبحث:

إن أهمية النظرية المحددة سابقا تجعلنا نتوقع أن يكون لهذه الأخيرة الدور الحاسم في تحديد أجزاء البحث المختلفة.

جدول رقم:(11) يوضح علاقة الإطار النظري المرجعي بالفصول النظرية ضمن الرسائل الجامعية.

المرحلة التاريخية النظرية	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
موجودة	02	02	06	07	17	% 34
غير موجودة	-	04	13	13	30	% 60
غير محدد	01	02	-	-	03	% 06
المجموع	03	08	19	20	50	%100

بما أن المنهجية السائدة البحوث تقوم على أساس التقسيم المفتعل للبحث إلى**: قسم نظري / و قسم ميداني**، فقد قمنا ببحث علاقة النظرية بالبحث تبعا لهذا التقسيم، ومن خلال الجدول أتضح أن:

1. **تقلص دور النظرية في توجيه عملية البحث:** تراجع دور النظرية في توجيه ممارسة البحث إلى مستوى (34%) بعد أن كان يتجاوز (80%). حيث إن (60%) من البحوث لا ترتبط فصولها النظرية بإطار مرجعي محدد، فهي توجد إما بشكل عشوائي أو بشكل يتعارض و طبيعة الإطار المرجعي المتبنى كأن ينطلق الباحث من تصور صراعي للموضوع ثم نجده يركز على قضايا الانسجام و التوازن الاجتماعي. هذه النتيجة تتفق مع ما تم تسجيله حول هذه القضية من خلال الملاحظة كما سنوضح.

2. **أسباب تقلص دور النظرية في توجيه عملية البحث:** تطرح مسألة انفصال أجزاء البحث عن الإطار التصوري في كثير من المناقشات حتى على مستوى دكتوراه الدولة. وتكمن أسباب هذه الوضعية في:

أ. إن السبب الأول و الرئيسي كون هذه النظريات المعتمدة كأطر مرجعية في البحث، نشأت وفق ظرف محدد و جاءت جواب على سؤال واحد هو: «**كيف يمكن**

وضع حد للأزمة التي تجتاح أوربا؟» (فليب بارنو: 1989-30). و من تم فإن محاولة اعتمادها في دراسة خصوصية اجتماعية مغايرة، لا بد وأن تكون ناقصة.

- و يعتبر ضعف التكوين المتخصص في علم الاجتماع، وقلة المراجع والإمكانيات البحثية أسباب رئيسية لهذه الوضعية، حيث أصبح الباحث لا يمحص في طبيعة الكتب و الدراسات المعتمدة في البحث بما يتوافق مع إطاره المرجعي، فتدمج- لسد النقص- المفاهيم و الدراسات الماركسية مع الوظيفية وأحيانا مع الإسلامية، و هذا ليس بهدف المناقشة والنقد و من تم الخروج بتصور بديل و إنما بغرض التبني و التفسير.

سادسا: توجيه النظرية للبحث الميداني:

يجمع علماء الاجتماع على أن توجيه البحث الميداني من أهم وظائف النظرية العلم-الاجتماعية.

1. **<u>نيقولا تيماشيف:</u> « .... سوف نرى فيما بعد كيف أن الاعتبارات و المفهومات النظرية تلعب دورا أساسيا في توجيه البحث و الملاحظة و ترشيد الوصف نفسه. سواء كان هذا الدور بارزا أم مضمرا، إلا أن جميع علماء الاجتماع يتفقون على وجوب بروز دور النظرية في توجيه البحث و قيادته.»** (تيماشيف:1992-27).
2. **<u>بيار بورديو:</u> « ليست النظرية نوعا من الخطاب النبوي أو البرنامجي.... التي يحاول البعض أن يبعثها اليوم، إن النظرية العلمية كما أتصورها تبدو برنامجا للإدراك و الفعل، إنها سمت علمي، إن حبذ تم تنكشف فقط في العمل التجريبي الذي توجهه.»** (بيار بورديو:1994- 119.118).

هذه المواقف تعتبر - و من خلال الملاحظة- بمثابة بديهيات معرفية و منهجية يشترك فيها كل الباحثين، سواء من خلال ما هو سائد من تدريس خطاب داخل حقل علم الاجتماع، أو من خلال المؤلفات المهتمة بطبيعة و وظائف النظرية الاجتماعية، و هو ما يفترض أن تكون هذه النظرية قادرة على توجيه الباحث لدى تعامله مع الميدان نحو مؤشرات محددة، يتحقق فيها شرطين رئيسيين:

- أن تكون هذه المؤشرات ترتبط بالمسلمات و التصورات الوجودية للنظرية.
- أن تكون هذه المؤشرات ترتبط بالتصورات المنهجية لكيفية التعامل مع معطيات الميدان.

<u>جدول رقم:(12) يبين توجيه النظرية الاجتماعية الغربية للبحث ضمن الرسائل الجامعية.</u>

المرحلة التاريخية / الفئات	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
يوجد توجيه	02	02	02	04	10	% 20
لا يوجد توجيه	01	06	17	16	40	% 80
المجموع	03	8	19	20	50	% 100

يتضح من خلال معطيات هذا الجدول: أن توجيه النظرية للعمل الميداني لم يتحقق إلا في (20 %) من البحـــــوث. و تبقى أغلبية البحوث (80 %) لا تقوم فيها النظرية بتوجيه العمل الميداني. كأن نجد تبني للنظرية الماركسية و البحث في مؤشرات ميدانية تمثل تصور التوافق و التكامل الاجتماعي. و تعكس هذه الوضعية إخفاق النظرية الاجتماعية الغربية في تحقيق إحدى أهم و أخطر وظائفها و المتمثلة توجيه البحث الميداني، مما يجعلنا نتسائل عن جدوى تبنيها في بداية البحوث.

و هو ما يمكن تفسيره بتبني المقولات و المفاهيم الغربية الوضعية المناقضة لخصوصيتنا الاجتماعية و مقرراتنا العقائدية. هذا التبني الذي: «**... انتهى بالباحثين إلى نوع من التفكير الميتافيزيقي على غرار ما انتهى إليه التفكير الاجتماعي الوضعي.**» (محمد امزيان:1991-185-186).

سابعا: اعتماد النظرية الاجتماعية الغربية في تفسير المعطيات الميدانية:

يعتبر تفسير المعطيات الميدانية في إطار مقولات نظرية محددة هدف محوري لصياغة الأطر النظرية المختلفة « **إن النظرية الاجتماعية تستخدم لنفس الأغراض لتفسير خبرة ما و فهمها على أساس خبرات و أفكار أخرى عامة عن الحيـــاة....**» (أيان كريب:2001-28).

جدول رقم:(13) يبين اعتماد النظرية في تفسير المعطيات الميدانية ضمن الرسائل الجامعية

المرحلة التاريخية / الفئات	83-78 التكرارا	89-84 التكرارات	99-90 التكرارات	04-00 التكرارات	مجموع التكرارات	النسبة
يوجد	-	-	-	02	02	% 04
جزئيا	-	-	01	01	02	% 04
لا يوجد	03	08	18	17	46	% 92
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هذه الوظيفة لم تظهر ضمن البحث، حيث أن الأغلبية الساحقة (92 %) من الباحثين لا يستندون إلى أي إطار نظري في تفسير المعطيات الميدانية و هي نتيجة منطقية لأن النظرية التي عجزت على توجيه البحث الميداني تكون أكثر عجزا في قراءتها لمعطيات هذا الميدان، لأنه بالأحرى غريب عنها، و بالتالي لا يمكنها فهمه و تفسيره. و هو ثمار التصور الوضعي للواقع الاجتماعي، و بالتالي فإن: « **نظاما بديهيا يختزل المعرفة في بناها الشكلية يكون مجردا دائما و في آن واحد من مواضيع و مقاييس لتفسيره.**» (جيوفاني بوسينو: 1995-12).

هذه الوضعية السلبية للنظرية الاجتماعية الغربية ضمن البحث الاجتماعي تحمل بعدين رئيسيين:

البعد الأول: الاختيار الذاتي اللاواعي لأطر نظرية غربية.

البعد الثاني: تحول البحث الميداني - الذي هو جوهر البحث العلم الاجتماعي- إلى تجميع لأرقام و بيانات جوفاء، خالية من أي معنى.

يصف **بورديو** القائمين على مثل هذه البحوث ب **"مفتتو الأرقام"**، لأن إغفال دور النظرية يؤدي إلى:« **تحديد متكلف للمواضيع بواسطة تقنيات التحليل الموجودة و متون المعطيات المتوفرة....**» (بيار بورديو:1997- 25).

ثامنا: دور النظرية في التوقع بأشكال تطور الظاهرة:

يقول:**السيد علي شتا** أن:« **يجمع العلماء على أن التنبؤ أساسي للعلم، إلا أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بصورة أساسية بتحقيق الفهم كهدف أولي، و يرتبط بصورة مباشرة بالتفسير..... و لهذا تكون تلك التنبؤات مصاغة في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة.....**» (1997-13).

و في نفس السياق يذهب **معن خليل عمر** إلى أن التوقع من الوظائف الرئيسية للنظرية الاجتماعية، التي تقوم ب:(معن خليل عمر:1997-24).

- تحفز الاستقصاء المستقبلي في البحث و الاستقراء، لأن البحث لا يختبر النظرية فحسب، بل يعمل على إنمائها أكثر من اختبارها.
- تقدم النظرية القاعدة المنطقية للتوقع الاجتماعي، و هذا هو أحد أهداف علم الاجتماع، إذ تساعد الباحث على معرفة مستقبل العلاقات الاجتماعية و آثارها.

و من هذا المنطلق سوف نحاول الوقوف على مدى تحقق هذه الوظيفة في البحث الاجتماعين من خلال هذا الجدول.

جدول رقم:(14) يوضح دور النظرية في التوقع بأشكال تطور الظواهر المدروسة ضمن الرسائل الجامعية

المرحلة التاريخية / الفئات	83-78 التكرارات	89-84 التكرارات	99-90 التكرارات	04-00 التكرارات	مجموع التكرارات	النسبة
وجود توقع	-	-	01	01	02	% 04
عدم وجود توقع	03	08	18	19	48	% 96
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

1. انعدام التوقع في البحث: غياب شبه كلي للتوقع بأشكال أو كيفية تطور الظواهر والمشكلات الاجتماعية المدروسة، ما عدا بحثين اثنين فقط، رغم أن (94 %) من البحوث كما رأينا تنطلق من مرجعية نظرية سواء كانت بطريقة ضمنية أو معلنة. هذه النتيجة مؤشر آخر دال على محدودية النظرية الاجتماعية الغربية في المقاربة العلمية للواقع الاجتماعي الجزائري، و من تمة لا موضوعية تبني الباحثين لهذه الأطر النظرية، باعتبار أن التوقع من أهم وظائف و أهداف المعرفة العلمية.

2. خطورة تهميش التوقع كوظيفة للبحث العلمي: « يجمع العلماء على أن التنبؤ أساسي للعلم» (السيد علي شتا:1997-13) و بالإضافة لانعدام التوقع في البحث، أي فشل الممارسة العلمية في تحقيق أهم أهدافها، نلاحظ ندرة إن لم نقل انعدام الإشارة إلى التوقع كهدف للبحث العلمي خلال المناقشات العلمية أغلب التوقعات التي وردت خلال السبعينات و الثمانينات في الكتابات حول المجتمع الجزائري، و مؤسساته المختلفة خصوصا المؤسسات الصناعية منها، كانت تدور حول أحد أمرين:

الأول: إما تشيد و تتفاءل بمستقبل زاهر لهذه المؤسسات، من خلال محاولتها إبراز مظاهرها الايجابية، و التركيز على المؤسسات الكبرى الرائدة.

الثاني: تتوقع ظهور تغيرات محددة على شاكلة ما حدث في الدول الاشتراكية كظهور طبقة عمالية، و احتدام نزاعات العمل. و هي توقعات أثبت الواقع الاجتماعي عكسها تماما. مما يدل على افتقاد المتوقعين لأي لسند علمي.

والأهم من ذلك كله هو أن هذه البحوث و الكتابات - على كثرتها - لم تستطع التوقع بأهم و اخطر التحولات التي كان المجتمع الجزائري مسرحا لها منذ نهاية الثمانينات والتي تميزت بالعمق و الاستمرارية، و في مقدمتها **ظهورالتعددية**، و **انهيار أسس المشروع التنموي، والمشكلة الأمنية، و المسألة الثقافية**. و بالتالي نتساءل هنا عن جدوى الاستمرار في اعتماد أنساق نظرية لا تمكن من التوقع بالتحولات و الأخطار التي تهدد كيان المجتمع و استقراره.

المطلب الثالث: النظرية العلم-اجتماعية الغربية كمدخل منهجي لممارسة البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية:

أولا: علاقة النظرية بالمنهج:

إن أهم و أخطر ما يميز المعرفة العلمية عن باقي المعارف، هو كونها معرفة قائمة على أسس منهجية، و كما يقول بوان كاريه: العلم هو المنهج، و يشير بعض العلمـــــاء إلى أن « **قاعدة البحث في العلم هي الملاحظة العلمية المنظمة**». (توفيق نبيل السمالوطي.1989-57). لكن هل تتم الملاحظة العلمية بشكل منعزل عن أي تصور نظري مسبق عن الإنسان و المجتمع.

1. نبيل السمالوطي: إن كل باحث في علم الاجتماع يتبنى « **تصورا خاصا عن الإنسان و المجتمع و التاريخ، يؤثر على عدة جوانب هامة في دراسته...لابد و أن ينطلق في دراساته النظرية و التطبيقية من نموذج علمي معين يسهم في توضيح الطريق أمامه من حيث الاختيار و التفسير و الفهم.**» (1989- 56).

2. بيار بورديو: « **التفكير النظري يتجلى فقط متسترا تحت أو في الممارسة العلمية التي يشكلها.... أرى أننا لا نستطيع أن نفكر بصواب إلا عبر حالات تجريبية مبنية نظريا.**» (1997-117).

3. إيان كريب: النظرية الاجتماعية تقوم بوظيفة توجيه البحث، أو ضبط البحث منهجيا كهدف رئيسي لأي عمل نظري بل إن التمييز بين أشكال نظرية مختلفة يكمن في شكل التفسير السببي الذي تقدمه كل واحدة.(إيان كريب: 1999-47).

ثانيا: طبيعة المناهج المعتمدة في البحث بين الذاتية و الموضوعية:

نقصد بطبيعة المنهج أنواع المناهج المعتمدة في ممارسة البحث الاجتماعي والتي يفترض أن يكون اختيارها وفق مرجعية الباحث النظرية من جهة، و طبيعة موضوع البحث من جهة أخرى. و ذلك لأن: « **المنهج العلمي هو النظام الذي نضعه في دراستنا وتعليمنا لعلم من العلوم بحسب شروط هذا العلم....فبجانب منهج عام لكل العلوم يوجد مكان في كل علم لمناهج خاصة تجيب على أهدافه**». (ألبرت بريمو:1994- 07)

جدول رقم:(15) يوضح طبيعة المناهج السائدة ضمن الرسائل الجامعية.

المرحلة التاريخية / الفئات	83/78	89/84	99/90	04/00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
الوصفي	01	02	12	13	28	% 56
الوصفي/الاحصائي	01	02	02	-	05	% 10
المقارن	-	01	-	01	02	% 04
التاريخي	-	-	01	-	01	% 02
تحليل المضمون	-	-	01	03	04	% 08
المسح الاجتماعي	-	-	01	02	03	% 06
الوصفي/التاريخي/ المقارن	-	-	01	-	01	% 02
التفاعلي الرمزي	-	-	01	01	02	% 04
الجدلي	-	01	-	-	01	% 02
غير محدد	01	02	-	-	03	% 06
المجموع	03	02	19	20	50	% 100

1. <u>التحيز إلى المنهج الوصفي:</u> تكشف معطيات الجدول عن عدم ورود الاعتبار المذكور سابقا، فالملاحظ هو تقوقع الاختيارات المنهجية ضمن ما يسمى بالمنهج الوصفي حيث ورد بنسبة (56 %) كمنهج رئيسي وحيد، و بنسبة(12 %) كمنهج ثاني إضافة إلى منهج آخر خصوصا الإحصائي. بمعنى أن (70 %) من البحوث تقريبا أعلن أصحابها عن اعتمادهم لمنهج وصفي هذه السيطرة استمرت منذ السبعينات إلى الآن. تتوافق هذه النتيجة مع إعلان (63 %) من الأساتذة الباحثين خلال المقابلات عن اعتمادهم لمنهج وصفي. مما يعني أن هناك إقصاء شبه تام للمناهج الأخرى، من منهج تاريخي، ومنهج مقارن التي لم ترد سوى بنسب ضئيلة جدا. و هي نتيجة تدل على لا موضوعية الاختيارات المنهجية أغلب الخيارات المنهجية السائدة.

2. <u>حقيقة المنهج الوصفي:</u> بالصيغة الواردة في البحوث، فإن المنهج الوصفي كمنهج علمي قائم بذاته له أسسه و مراحله، لا وجود له ضمن المراجع العلمية المتخصصة والموثوقة، و ذلك بشهادة العديد من الأساتذة الباحثين، و الوصف ليس أكثر من مرحلة من مراحل البحث*. و هو ما يمكن تأكيده بكون:

أ. التبرير الوحيد لاستخدام المنهج الوصفي يكون بعبارة: « **كونه الأنسب أولأنه الملائم للموضـــوع.**» وهنا نتساءل إدا كان نفس المنهج ملائم لكل هذه المختلفة، والتي تم بحثها خلال مراحل متمايزة.

ب. حتى لو اقترضنا وجود منهج وصفي فليس من المنطق أن يكون هذا المنهج ملائما لكل هذه البحوث، على اختلاف مراحلها التاريخية أهدافها. ولا يمكن أن يكون هو فقط الملائم لهذه المواضيع على اختلاف متغيراتها ومنطلقاتها. و تكشف الملاحظة المستمرة لممارسة البحث خصوصا على مستوى الليسانس و الماجستير أن جل الطلبة يلجئون إلى ما يسمى بالمنهج الوصفي نتيجة لضعف التكوين و عدم تمكنهم من مناهج أخرى.

3. <u>التوجه الوضعي للمنهج:</u> إن هذه النمطية صفة سلبية للممارسة البحث الاجتماعي تدل على عدم قدرة الباحثين على التكيف مع معطيات الواقع الاجتماعي المتجددة وغياب الرغبة في التغيير، و مواكبة التقدم الحاصل في المعرفة العلمي و لو كانت غربية. تعكس هذه النمطية في اعتماد منهج وصفي حقيقة مضمرة خطيرة وهي التأثر البالغ للبحث بالتصور الوضعي الذي هي المسلمة المشتركة للفكر الاجتماعي الغربي فالخبرة الوصفية عند كونت تعني الوضعية التي هي أهم خاصية للعلم، حيث يقول في مؤلفه **<u>" دروس في الفلسفة الوضعية"</u>**: « **إن أي نظرية علمية تدعي أن بإمكانها معرفة حقيقة الظاهرة تصبح قولا ميتافيزيقيا ينبغي رفضه تماما، لأن العلم لا يبحث في ماهية الأشياء، و إنما يكتفي بالوقوف عند حد الوصف الخارجي للظاهرة....**» (ماهر عبد القادر محمد علي: 1985-21).

* **تشير مادلين غرافيتس إلى أن الوصف هو مرحلة من مراحل البحث، أنظر (غرافيتس:2003-368).**

هذا التبني المتستر لمقولات الوضعية، من أهم النتائج السلبية لتمثل المدارس الاجتماعية الغربية، و التي تتضح في: « **مناقضتها لمقرراتنا الفكرية و العقائدية في كثير من النظم الاجتماعية التي تعرض لها هؤلاء بالدراسة و التحليل كنظام الزواج و الأسرة و النظام القانوني و التشريع و الدين.....فالنظم في هذا التصور نشأت بصورة تلقائية فرضتها العادات الخلقية السائدة في المجتمع، و هي في التحليل النهائي ليس لها أصل سماوي و ليست الشرائع الإلهية هي الأصل الذي نظم حياة الإنسان...**». (محمد أمزيان:1991-187- 186).

بالإضافة إلى كون هذه المناهج ذات منشأ غربي، ماعدا المنهج التاريخي الذي نجدله امتداد في تراثنا المعرفي الإسلامي، و إلى جانب ذلك فهو لم يعتمد سوى في بحثين اثنين. و من تم تكشف هذه المعطيات عن مسألتين رئيسيتين:

الأولى: لا موضوعية الاختيارات المنهجية، التي تخضع لنمطية و تقليدي سلبي غير مؤسس.

الثانية: خطورة التشويه الذي تحدثه هذه المناهج من خلال النتائج التي تصل إليها في دراسة الواقع الاجتماعي الجزائري.

ثالثا: وضعية المنهج بين الذاتية و الموضوعية:

بما أن المنهج العلمي صفة ملازمة للبحث كما أشرنا سابقا، سوف نلاحظ مدى تمسك الباحثين بمنهج علمي محدد خلال ممارستهم العلمية، و هو ما يمكن التدليل عليه من خلال مراقبة وضعية المنهج بالنسبة للبحث ككل، حيث أن الإعلان عن المنهج في بداية البحث يدل على خضوع هذا الأخير لمنهجية محددة و يكون العكس بالعكس. وهو ما نحاول تلمسه من خلال هذا الجدول.

جدول رقم:(16) يوضح وضعية المنهج ضمن الرسائل الجامعية.

المرحلة التاريخية / الفئات	83/78	89/84	99/90	04/00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
أول البحث	01	01	07	03	12	% 24
القسم الميداني	01	05	12	17	35	% 74
غير موجود	01	02	-	-	03	% 06
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

1. ارتباط المنهج بالقسم الميداني دون النظري: أغلب البحوث بنسبة تزيد عن(74%) تؤجل المنهج إلى القسم الخاص بالدراسة الميدانية، و كأن الفصول النظرية الأخرى التي يفوق حجمها بأضعاف عديدة ما يرد في القسم الميداني لا تندرج في إطار البحث العلمي و بالتالي فهي ليست معنية بمنهج محدد.

تسود خاصية تأجيل المنهج إلى القسم الميداني المراحل الأربعة مما يدل على أن منهجية السبعينات و الثمانينات تكرست في شكل نمطية سلبية حتى خلال المرحلة المعاصرة، و هو ما يمكن تفسيره بعدم تبدل المنطلقات الأساسية الموجهة للبحث الاجتماعي، و غياب المحاولات الجادة للتغيير.

2. <u>منهجية البحث بين نزعة تنظيرية و نزعة امبيريقية:</u> حتى بالنسبة للبحوث التي تورد المنهج في أول البحث، فإنها تشترك مع الأخرى في منهجية الفصل بين العمل النظري و العمل الميداني. صحيح أنه من الصعب جاد اعتماد منهجية تجمع بين التحليل النظري و العمل الميداني، إلا أنها صعوبة يمكن تدليلها بالمحاولة الجادة والاستمرارية. و أهم شيء البحث عن بدائل معرفية و منهجية لما هو سائد، لأن هذا التقسيم يعود في أصوله إلى التقسيم الحاصل في البناء العلم- الاجتماعي الغربي بين:

<u>أولا: نزعة امبيريقية</u>: تسود في الدول الناطقة بالإنجليزية، مصدرها الفلسفة النفعية.

<u>ثانيا: نزعة تنظيرية</u>: تسود فرنسا و ألمانيا، مصدرها الفلسفة الألمانية المثالية.

بحيث « **لا يمكن أن نتصور - في مجال العلوم الإنسانية- منهجا محايدا مستقلا عن الفلسفة التي انبثق عنها و التي يصدر وفق قراراتها و توجيهاتهـــــا و أهدافها.**» (محمد امزيان:1991-15).

وبما أن الممارسة العلم اجتماعية في الجامعة الجزائري كما رأينا من قبل تنهل -ودون تمييز- من كل ما هو غربي فإن الواقع الاجتماعي الجزائري وقع ضحية لنزعتين فلسفيتين متعارضتين، و لتجاوز هذا التعارض يقوم باحثينا بهذه المحاولة التوفيقية من خلال تقسيم البحث إلى قسم نظري و قسم ميداني، و هي كمل نرى في البحث انتهت إلى التلفيق و ليس غلى التوفيق، كغيرها من المحاولات التوفيقية التي يقوم بها مفكرين عرب قصد تجاوز صراع معرفي له مبرراته و دوافعه الموضوعية في الغرب، و ذلك بعد أن عجزوا عن تقديم بديل معرفي أصيل.

و هنا أصبح العمل العلمي يتراوح بين: (بورديو: 1997-27-26).

- « **خطاب اللغوي**» أي كلمات بصدد كلمات.
- «**مفتتو الأرقام**» أو«**الوضعانيةالوسيلية**».

إن هذا التقسيم للعمل العلمي يمكن وصفه بأنه:« **مصدر خيبات النظرية الاجتماعية المعاصرة... فإن التثبيط المنهجي و التبجيل المفهومي يلتقيان في التخلي المنظم عن بدل الجهد لتفسير المجتمع و التاريخ كما يوجدان.**» (بورديو:1997-24).

رابعا: تبرير أسباب اختيار المنهج و كيفية استخدامه بين الذاتية و الموضوعية:

قمنا بجمع هذين المتغيرين في جدول واحد بعد أن كانا منفصلين، لأننا توصلنا إلى تطابق في التكرارات بين كلا المتغيرين، فكل بحث تضمن تبرير لأسباب اختياره لمنهج معين، أتبعه

بتوضيح لكيفية استعماله، ماعدا حالة واحدة. و هي نتيجة منطقية لأن اختيار المنهج إدا كان له ما يبرره بشكل علمي موضوعي، كملاءمته لموضوع البحث، أو للإطار النظري، فإن ذلك يسمح للباحث بالتحكم في المنهج و معرفة كيفية استخدامه خلال عملية البحث.

جدول رقم:(17) يبين تبرير أسباب اختيار المنهج و كيفية استخدامه ضمن الرسائل الجامعية

المرحلة التاريخية / الفئات	83/78	89 .84	99 .90	04 .00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
وجود تبرير	-	01	03	05	09	% 18
عدم وجود تبرير	03	07	16	15	41	% 82
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

تكشف المعاينة الأولية لمعطيات الجدول عن :

1. **محدودية التبرير العلمي لمنهج البحث:** أغلب البحوث (82 %) لا تستند إلى مبرر علمي في اعتمادها لمنهج بحث محدد، يحث نجد إيراد لمجموعة من التعريفات حول المنهج عموما و المنهج المعتمد، بشكل تجريدي أجوف، دون توضيح لكيفية ومستويات استخدام هذه المناهج. في نفس السياق ذهب العديد من الأساتذة الباحثين (30 %) إلى أن اختيار هذه المناهج عادة ما يتم بسبب عدم وجود بديل منهجي آخر ولصعوبة توظيف المناهج الأخرى.

2. **ارتباط محدودية التبرير بالمنهج الوصفي:** تشمل هذه النسبة كل البحوث التي اعتمدت منهج وصفي، منهج المسح الاجتماعي، منهج جدلي. وتنحصر البحوث التي احتوت على توضيح لكيفية استعمالات المنهج وهي بنسبة (18%) في مناهج تحليل المضمون وتحليل الخطاب، والمنهج التاريخي، وهو ما يمكن تفسيره بـ:

أ. صحة التفسير السابق من أن المنهج ألوصفي لا وجود له، بحيث لم يستطيع أحد من الباحثين – ومند السبعينيات – أن يبرر لنا لماذا ؟ وكيف ؟ وفي أي مستوى استخدموا المنهج الوصفي.

ب. إن التقليد السلبي النمطية المميزة للبحث جعلت القائمين على هذه الممارسة لا يلتفتون إلى القضايا المعرفية الأساسية، وحتى على مستوى المناقشات العلمية نادرا ما تطرح مسألة كيفية استخدام منهج بحث ما، ومدى ملاءمته. مع العلم أن أغلب الأساتذة (70 %) يرون بأن اختيار المنهج يكون بالنظر لملاءمته لموضوع البحث.

خامسا: علاقة المنهج بالنظرية بين الذاتية والموضوعية:

إن الاختيار الموضوعي لمنهج البحث يكون بالإضافة إلى طبيعةالموضوع، بناءا على توجيهات ومنطلقات البحث النظرية، فقد انتهى الدكتور البعزاتي في مناقشته لمواقف علماء المناهج حول المنهج العلمي إلى أنه: « **لم يقدم أحد ترسيمة واضحة للمنهج .... والحال أن كل تصور للمنهج ينتمي إلى الفكر السائد لهذا لا يوجد منهج صارم وواضح المعالم يوصل**

متتبعه إلى بناء أفكار علمية جديدة، فالبناء والتجديد يتوقفان على مدى استيعاب الباحث للمسائل المفهومـــية، التي تحتاج إلى بلورة على ضوء تصور مناسب...» (بناصر البعزاتي:1999 -62) بمعنى أن قضية المنهج لا يمكن أن تناقش بمعزل عن تصورات الباحث ومفاهميه حول الإنسان والمجتمع والتاريخ.

جدول رقم:(18) يوضح يوضح علاقة الإطار النظرى المرجعي بمناهج البحث المعتمدة ضمن الرسائل الجامعية:

المرحلة التاريخية / الفئات	78- 83	84- 89	90- 99	00- 04	مجمـــوع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
وجود علاقة	-	01	08	07	16	% 32
عدم وجود علاقة	01	07	06	07	21	% 42
وجود تناقض	02	-	05	06	13	% 26
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

1. **<u>علاقة المنهج بالإطار المرجعي بين القطيعة و التناقض:</u>** يلاحظ أن أكبر نسبة من البحوث (42%)لا تحتوي على أي علاقة أو ربط بين منهج البحث والإطار النظري. بالإضافة إلى أن نسبة (26%) من البحوث التي اعتمدت فيها مناهج تتعارض وطبيعة الإطار المرجعي المتبنى، و هو ما يتجلى بالخصوص في تبني مرجعية ماركسية واعتماد منهج بحث وصفي* فإن النسبة الغالبة من البحوث لم تقم فيها النظرية المتبناة بوظيفة التوجيه المنهجي للبحث.

2. **<u>ارتباط المنهج الوصفي بالوظيفية:</u>** إن نسبة (32%) التي احتوت على ترابط شكلي بين النظرية ومـــنهج البحث – ماعدا ست حالات – كانت من خلال التوافق القائم بين تبني الوظيفية واعتماد منهج وصفي، لكن مادام هذا المنهج لا وجود له، فإنه يصبح (12%) فقط من البحوث احتوت على ربط موضوعي بين النظرية والمنهج المعتمد في البحث.

وبالتالي فإن النظرية العلم اجتماعية الغربية، قاصرة على التوجيه المنهجي لممارسة البحث الاجتماعي. و من تم فهي تفتقد إلى أهم مبرر لإعتمادها ضمن البحوث.

---

* **لمزيد من التوضيح أنظر الفصل الثاني حول موقف ماركس من قضية الموضوعية، حيث يزدري ماركس الموقف الوضعي الذي يعتبر الوصف الخارجي شرطا للموضوعية، قائلا: « العلم سوف يصبح من دون جدوى لو أن المظهر الخارجي للأشياء وجوهرها كانا متطابقين».(عنصر العياشي.1983-72). و من تم نكتشف شدة التناقض بين تبني إطار مرجعي ماركسي و اعتماد منهج وصفي.**

المطلب الرابع: أدوات البحث العلم-اجتماعي بين الذاتية و الموضوعية:

أولا: طبيعة أدوات البحث السائدة بين الذاتية و الموضوعية:

جدول رقم:(19) يوضح طبيعة المناهج السائدة ضمن الرسائل الجامعية.

المرحلـــــــة التاريخية / الفئات	78- 83	84- 89	90- 99	00- 04	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
الإستمارة	01		04	07	12	% 24
المقابلة				01	01	% 02
الإستمارة/ المقابلة	01		04	03	08	% 16
الاستمارة/ الملاحظة المقابلة		05	05		10	% 20
السجلات /الاستمارة/ الملاحظة/ المقابلة		01	02	03	06	% 12
السجلات/ الملاحظة/ المقابلة			03		03	% 06
السجلات				03	03	% 06
الاستمارة / الملاحظة	01	02	01	03	07	% 14
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

ما يمكن قراءته من معطيات هذا الجدول هو:

1. <u>تحيز البحث إلى أداة استمارة:</u> يظهر حضور أداة الاستمارة في البحث بكثافة شديدة بلغت (86%) من البحوث، حيث أن(24%) منها كانت فيها الاستمارة الأداة الوحيدة المستعملة، و (64%) تم اعتماد الاستمارة مع أدوات بحث أخرى. و تتجاوز السيطرة المطلقة لأداة الاستمارة الحضور الشكلي، حيث تم اعتمادها في أزيد من (70%) من البحوث كأداة أو كمصدر وحيد لجمع المعطيات الميدانية حول الظاهرة المدروسة، و كأن أدوات البحث الأخرى اقل مصداقية من الناحية العلمية.

2. <u>التوظيف الشكلي لأداة الملاحظة:</u> رغم ما يلاحظ من حضور لأداة الملاحظة في (47%) من البحوث، إلا أنها نادرا ما تستخدم بشكل فعلي في البحث، حيث لا يتجاوز ذكرها مرحلة التعريف بها دون إقحامها في تبويب المعطيات حول الظاهرة أو عملية التفسير، و هو ما تأكد لنا من خلال العينة المكتوبة، و من خلال حضور العديد من المناقشات العلمية.

ثانيا:أبعاد التحيز في توظيف أدوات البحث:

1. <u>التأثير السلبي للنزعة الوضعية في البحث العلمي:</u> والتي تطورت في شكل علم اجتماع رياضي منذ الثلاثينات من القرن الماضي، و تميزت ب: « **الميل شديد نحو جمع بيانات واقعية عن المجتمع و الثقافة....**» (تيماشيف:1992- 286). هذه النزعة الكمية رغم عتاقتها، فهي لا تزال ماثلة في البحث الاجتماعي بالجزائر. و قد لاقت انتقادات كثيرة في الغرب، منها ما ذهب إليه **جيوفاني بوسينو:** « **التحليل الرياضي للوقائع الاجتماعية، و نمذجة السيرورات الاجتماعية و حتى النماذج المصطنعة كإنجازات فيزيائية لنماذج رياضية.... يسمحان لنا أحيانا بإدراك أشكال الوقائع أو السيرورات و لكن لا شيء آخر غير الأشكال....**» (1995-12).

2. <u>التحيز اللاعلمي إلى الاستمارة:</u> يشير العديد من الأساتذة و من خلال الملاحظة إلى أن النمطية السلبية في سيطرة أداة وحيدة في البحث هي الاستمارة ترتبط ب :

أ. بساطة استعمالـــــــــها في البحث.

ب. إمكانية الحصول عليها جاهزة.

ج. سهولة تفريغها و تبويب معطياتها.

و ذلك عكس الملاحظة و المقابلة التي لا يمكن الحصول عليها جـــــــــــاهزة، و استدعائها لمجهودات كبيرة خلال عملية البناء أو تبويب المعطيات. و تبث من خلال العينة المكتوبة و الملاحظة اعتماد الكثير من الباحثين على نماذج لاستمارات عالمية خاصة في مواضيع علم اجتماع العمل و التنظيم، دون مراعاة لخصوصية الواقع الاجتماعي الجزائري.

و من هنا تبرز لنا الأبعاد الخطيرة لهذا التحيز، الذي نتج عنه تهمـــيش مزدوج تهميش لأدوات البحث، و تهميش لخصوصية المجتمع الجزائري.

ثالثا: علاقة أدوات البحث الاجتماعي بالإطار المرجعي بين الذاتية والموضوعية:

<u>جدول رقم:(20) يوضح علاقة أدوات البحث الاجتماعي بالنظرية الاجتماعية ضمن الرسائل الجامعية.</u>

المرحلة التاريخية / الفئات	78- 83	84- 89	90- 99	00- 04	مجمـــوع التكرارات	النسبة
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
وجود علاقة	-	04	14	13	31	% 62
عدم وجود علاقة	01	03	03	04	11	% 22
وجود تناقض	02	01	02	03	08	% 16
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

إن الملاحظة الأساسية لهذا الجدول تؤكد:

1. <u>ارتباط الاستمارة بالوظيفية:</u> أن أغلب البحوث و بنسبة(62 %) تحتوي على علاقة بين الإطـــار المرجعي و أداة البحث الرئيسية، و قد تجلى هذا الترابط بالخصوص في تبني الوظيفية كمرجعية نظرية، و اعتماد الاستمارة و الملاحظة كأدوات بحث أساسية، فقد:« **تطلب نموذج بارسونز المسمى بالبنيوي الوظيفي عددا لا يحصى من الاستعارات من الرياضـيات و من الإحصاء، و قد شجع على نمو علم اجتماع رياضي...**» (جيوفاني بوسينو:1995-31).

2. <u>ارتباط الاستمارة بالمنهج الوصفي:</u> يتأكد هذا الطرح وبروز النزعة الوضعية في الالتحام الشديد بين تبني منهج وصفي أو إحصائي، و اعتماد أداة الاستمارة الذي ظهر في البحث بنسبة (72%).

فالنظرية و المناهج العلم- الاجتماعية الغربية عملت على تكريس نزعة وضعا نية مشوهة للحقيقة الاجتماعية حيث يسمح لنا هذا التصور« **بإدراك أشكال الوقائع أو السيرورات، لكن لا شيء آخر غير الأشكال.**» (جيوفاني بوسينو: 1995 -12).

رابعا: بيان محدودية التوجه الوضعي لأدوات البحث في التناول العلمي للواقع الاجتماعي الجزائري:

1. <u>الخصوصية التاريخية و المعرفية الغربية لأداة الاستمارة</u>: إن الاستمارة و المقابلة كأدوات بحث أساسية ظهرت في الفكر الاجتماعي الغربي و هي تعكس خصوصية المجتمع الغربي القائمة على مبادئ **الحرية** و **الفردانية**، التي شملت كل مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية منذ الثورة الفرنسية، و التي كما رأينا في الفصل الرابع قامت على أنقاض **النظام الإقطاعي-الكنسي**. و من تم جاءت مختلف المناهج النظريات المشكلة للنسق العلم-اجتماعي الغربي - و منها الاستمارة- متناغمة مع هذه الخصوصية باستمرار. و بالتالي يصبح التركيز عليها في دراسة أنساق المجتمع الجزائري حيث تسود سلطة الضمير الجمعي، و القيم الجماعية ممارسة لا علمية تعمل على تشويه حقيقة الواقع الاجتماعي، و إغفال كثير من العوامل المتحكمة فيه.

2. <u>التناقض بين النزعة الوضعية و خصوصية المجتمع الجزائري:</u> و هو تناقض ظهر كنتيجة حتمية منطقية لهذه الخصوصية. إذ باعتبار طبيعة مثل هذه الأدوات المحدودة ببيانات حسية واقعية فهي لا تستطيع أن تتعامل بشكل علمي سليم مع الواقع الاجتماعي الجزائري الذي يكون فيه الجانب الروحي و العقائدي بعدا أساسيا، فالدين الإسلامي بتعاليمه السمحة هو بمثابة مرجعية قيمية و سلوكية، و تنظيمية لأغلب الجزائريين، و من تم فإن أداة الاستمارة و الملاحظة - التي لا تستطيع التعامل إلا مع البعد الواقعي للظاهرة- لا تمكن من الوصول إلى تفسير موضوعي يجمع بين البعد المزدوج للحقيقة الاجتماعية.

خلاصـــــة الفـصل:

من خلال المناقشات السابقة للمعطيات الميدانية حول علم الاجتماع الغربي باعتباره مرجعية نظرية و منهجية للبحث الاجتماعي في الجزائر، و بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها نخلص إلى أن:

1. هناك تحيز واضح إلى الأنساق النظرية الغربية، ممثلة بالأخص في النظريتين **البنائية الوظيفية و الماركسية**، حيث برزت خلال الممارسة كنظريات رئيسية.

2. كشف البحث عن قصور و محدودية دور هذه النظريات في التناول العلمي لقضايا الواقع الاجتماعي الجزائري، حيث اقتصر دورها ضمن أغلب البحوث على تقديم تصور مسبق بخصوص كيفية و أهم القضايا المشكلة لهذا الواقع، ثم يأخذ دور النظرية العلم-اجتماعية الغربية في التراجع و الانحسار مع تقدم عملية البحث، فهي لا تساهم في توجيه البحث الميداني و تفسير المعطيات الميدانية، أو التوقع بأشكال تطور الظواهر المدروسة. و هو ما ينفي ما ذهب إليه أغلب الأساتذة الباحثين (60 %) من ان هذه النظريات كافية للقيام بمقاربة علمية للواقع الاجتماعي الجزائري.

3. هذه الخيارات النظرية بالإضافة إلى قصورها المعرفي، فقد أتضح كيف أن اعتمادها في البحث كان تأثرا و تماشيا مع أشكال الخطاب السياسي الإيديولوجي القائم، أكثر منه تماشيا مع خصوصية الوقائع المدروسة.

4. هناك تحيز واضح إلى النزعة المنهجية الوضعية التي تختزل الحقيقة الاجتماعية في بعدها الواقعي المحسوس، و هو ما تجلى من خلال التركيز على اعتماد منهج وصفي، و استخدام أدوات بحث محدودة كالاستمارة و الملاحظة.

5. تبين أن المناهج و الأدوات، ليست كما يعتقد الكثير من الباحثين هي قضايا علمية بحتة خالية من أي تحيز، فقد ثبت أنها نسبية و ترتبط بخصوصية تاريخية و معرفية محددة وهو ما من شأنه أن يؤثر على علمية البحث.

من خلال ذلك يمكن أن نتصور خطورة التشويه الذي تحدثه هذه النظريات و تلك المناهج من خلال النتائج التي تصل إليها في دراسة الواقع الاجتماعي الجزائري. ومن جهة ثانية تؤكد على استحالة تحقق الموضوعية في النظريات و المناهج العلم-اجتماعية بصفة مطلقة أو بالشكل الذي يسود العلوم الطبيعية، فهي ترتبط بخصوصية تاريخية و معرفية محددة. و من تم يجب إعادة النظر في النسق العلم-اجتماعي الذي نتناول من خلاله الواقع الاجتماعي الجزائري.

مراجـــع الفصـــل:

1. جيوفاني بوسينو، **نقد المعرفة في علم الاجتماع.** ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.

2. نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها** .ترجمة محمد عودة وآخرون، مراجعة عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية،الطبعة الأولى. الاسكندرية 1990.

3. بناصر البعزاتي: **الإستدلال والبناء.بحث في خصائص العقلية العلمية** المركز الثقافي العربي.الرباط.الطبعة الأولى.1999.

4. ماهر عبد القادر محمد علي**: نظرية المعرفة العلمية**.دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت.1985.

5. محمد محمد أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية.** المعهد العالمي للفكر الاسلامي،الطبعة الأولى، فرجينيا الولايات المتحدة، 1991**.**

6. بيار بورديو، **أسئلة في علم الاجتماع الانعكاسي** .ترجمة عبد الجليل الكور، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء المغرب، 1997.

7. إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس.** ترجمة: محمد حسن غلوم، محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، عدد:244، الكويت، أفريل 1999.

8. نبيل السمالوطي، **الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع المعاصر - النظرية المنهجية والتطبيقية-** . دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية مصر، 1989 .

9. السيد علي شتا، **المنهج العلمي و العلوم الاجتماعية**. مكتبة الاشعاع الفنية، بدون طبعة، الإسكندرية، 1997.

10. جراهام كينلوتش، **تمهيد في النظرية الاجتماعية – تطورها و نماذجها الكبرى-** ترجمة سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الاسكندرية،1998.

11. ميشيل مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**. ترجمة: عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999.

12. PHillippe Bernoux et autres**;Sociologie Contemporaine**; édition VIGO.T 13. Parais 1989.

13. Albert Brémo; **Méthodes Des Sience Sociales**, ,02 eme édition, Parais ,1994.

الفصل السابع: موضـــــوع البحـــــــث الاجتمـــــــــــــاعي بين الذاتية و الموضوعية

تمهيد:

المطلب الأول: ماهية الظاهرة الاجتماعية كموضوع علم-اجتماعي.

المطلب الثاني: الموضوع العلمي-الاجتماعي بين التماثل و التمايز.

المطلب الثالث: مجالات البحث الاجتماعي بين الذاتية والموضوعية.

المطلب الرابع: التصنيف المعياري لقضايا الواقع الاجتماعي.

خلاصـــــة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى علم الاجتماع الغربي كإطار مرجعي و مدخل منهجي لممارسة البحث العلمي، ننتقل في هذا الفصل إلى بحث المتغير الرئيسي الثاني في هذه الممارسة، و هو موضوع البحث الاجتماعي، و المتمثل في الظاهرة الاجتماعية وذلك من خلال الكشف عن كيفية تمثل الباحثين للموضوع العلمي- الاجتماعي، أهم الظواهر و الأنساق الاجتماعية التي شكلت انشغالات الباحثين خلال المراحل التاريخية المختلفة، و موقع كل ذلك من الذاتية و الموضوعية.

المطلب الأول: ماهية الظاهرة الاجتماعية كموضوع علم-اجتماعي:

كثيرة هي المحاولات التي تعرضت لماهية الظاهرة الاجتماعية منذ البدايات الأولى للدراسات العلم-اجتماعية. وقد اختلفت هذه التحديدات كما سنرى حسب الخصوصية التاريخية و المنطلقات المعرفية لكل كاتب.

أولا: الموقف البنائي الوظيفي:

1. **إميل دوركايم:** « **كل ضرب من السلوك ثابتا كان أم غير ثابت، يمكن أن يبعث نوعا من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يهم المجتمع بأسره و كان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي تتشكل في الحـــــالات الفردية.**»(إميل دوركايم:1990- 57). وهناك قاعدتان أساسيتان يصوران موقف **دوركايم** من الظاهرة الاجتماعية:(محمد علي محمد:1989-199-200).

القاعدة الأولى: أن نعالج الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء، ويكون ذلك بالملاحظة الخارجية للظواهر، والتخلي عن أي تحيز أو تصور قبلي حول هذه الظواهر.

القاعدة الثانية: إن الظواهر الاجتماعية تمارس على الأفراد قهرا خارجيا. ونكتشف معنى القهر أو الإلزام في الاستجابات الجمعية للمواقف.

2. **تالكوت بارسونز:**[*] يقوم موقف **بارسونز** على الجمع بين النظريات **"الكلية"** و**"الفردية"**. المتعلقة بالفعل الاجتماعي التي ارتبطت ب **دوركايم** و **فيبر**. وبالتالي فهو يرى الحياة الاجتماعية من خلال أفكار البشر، خاصة من خلال معاييرهم وقيمهم... و أهم العمليات الاجتماعية عند **بارسونز** هي عملية توصيل المعاني، أي توصيل الرموز و المعلومات. كما يهتم **بارسونز** بانتظام أفعال الأفراد وفقا لأنساق من الفعل.(إيان كريب:1999- 67).

[*] **تناولنا هنا بارسونز بنوع من التفصيل، بالنظر لما وجدناه سائدا في البحوث حيث أن أغلبها يتعرض لنظرية بارسونز، سواء في البحوث حول المؤسسة الصناعية أو التربوية.**

يقول بارسونز في كتابه بنية الفعل الاجتماعي:« **إن كل النظريات التي فحصتها يمكن أن ترى على أنها تتجه نحو ما يسمى "بالنظرية الطوعية للفعل" حيث ينظر إلى البشر على اعتبار أنهم يقومون بالاختيار أو المفاضلة بين أهداف مختلفة و وسائل تحقيق تلك الأهداف ».** (إيان كريب:1999-69).

هذا النموذج **البارسونزي** يتكون من: (إيان كريب:1999-70):

أولا: الإنسان الفاعل.

ثانيا: نطاق الأهداف أو الغايات التي لابد أن يختار من بينها الفعل.

ثالثا: مختلف الوسائل الممكنة لبلوغ تلك الحاجات.

و من تم يمكن دراسة المجتمعات بوصفها أنساق اجتماعية. كما أن طريقة عمل أي نسق، هي أن كل نسق لابد أن يجد حلا لعدد من المشكلات، أو أن يواجه على الأقل أربعة ظروف أساسية هي: (محمد علي محمد:1989-470).

أ. **التوافق مع البيئة.**

ب. **تحقيق الهدف.**

ج. **تدعيم النمط و ضبط التوتر.**

د. **التكامل: التنسيق بين مختلف المكونات الداخلية للنسق.**

ثانيا: الموقف الماركسي:

تشكل المادية أساس مهم عند ماركس، فالمادة هي التي توجد فقط، أما**"الوعي أوالشعور"** فظاهرة لاحقة. و يقوم تصور **ماركس** للمجتمع كما أوضح **تيماشيف** على مسلمتين أساسيتين:

الأولى: أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع و تطوره.

الثانية: ميكانيزمات التغير الثلاث:القضية/ نقيض القضية/ المركب.

حدد جورج **غيرفيتش**- من خلال دراسته لتراث **برود ون** و**ماركس**- علم الاجتماع بتحليل المجتمعات الكلية، بتحليل الكليات و أبدى ارتيابه من الدراسات المجزأة غير المرتبطة بتفكير شمولي، وهنا تكون الأولوية للعلاقات الاجتماعية كالصراع الطبقات الاجتماعية الاستلاب....الخ، و ليس للمظاهر أو الأفعال الفردية.(1990- 85).

ثالثا: الرؤية الإسلامية:

1. <u>زكرياء بشير إمام</u>: « المقصود بالظاهرة الاجتماعية هو ما يحدث عندما يلتقي أفراد من الناس و يتعايشون، ويتساكنون معا، وتنشأ بينهم علاقات كثيفة من التعاون والود، واقتسام الأعمال ونظم الحياة المختلفة في شتى المجالات، حينئذ نتحدث عن قيام المجتمع» (زكرياء بشير إمام:2000- 73). يشير هذا التعريف إلى أسبقية الأفعال و العلاقات الاجتماعية على المجتمع، لأن الإنسان اجتماعي بطبعه وذلك عكس ما تذهب إليه الوضعية.

2. **محمد أمزيان: « إن الظواهر الإنسانية ليست ظواهر مادية مستقلة بقدر ما هي في جوهرها فعل إنساني مرتبط بحرية الإنسان و إمكانياته في تحديد سلوكياته بمحض إرادته..... و من جهة أخرى تتميز بالنسبية التاريخية، فهي تظهر في فترة و تختفي في فترة، للتغيرات التي يخضع لها المجتمع...»** (1991- 283).

أما النظم والمؤسسات- باعتبارها جزء رئيسي من المجتمع- فهي: « **في أصلها الاجتماعي لا تمضي في قراراتها وأحكامها و تنظيماتها وفق أهواء المجتمع و ما يرتضيه العقل الجمعي فحسب، بل هناك ارتباط لكثير من النظم بأصولها الدينية حيث لا أحد يمكنه إنكار دور الأنبياء و الرسل في تكوين الكثير من النظم الاجتماعية رغم ما قد يبدو عليها من مظاهر مرضية سيطرت عليها و لكنها ليست الأصل فيها...»** (1991- 277).

3. **الأستاذ: زعيمي مراد:« تختلف الظواهر الاجتماعية عن غيرها من الظواهر في هذا العالم، إن في أصلها أوفي طبيعتها أو في خصائصها، و هي تمثل الوحدة الأساسية في النسيج الحقيقي للمجتمع و تنشأ الظواهر الاجتماعية من العلاقات الإنسانية أثناء عملية التفاعل الاجتماعي أو من خلال السلوك الفردي المتكرر والمنتشر بين عدد من الناس.»** (زعيمي مراد:1996-42- 43).

من خلال هذه التعريفات نجد بأن الظاهرة الاجتماعية من رؤية إسلامية تتميز ب:

1. **قيمية معيارية، تحمل معنى و ليست مادية شيئية.**
2. **تنشأ من التفاعل الاجتماعي أو من خلال الأفراد و ترتبط بإرادتهم.**
3. **لا تمضي في أصولها و أحكامها و تنظيمها وفق أهواء المجتمع، وإنما ترتبط في كثير من الأحيان بأصول دينية سماوية.**
5. **تتميز بالنسبية و التاريخية، أي عدم الثبات و التغير حسب الزمان والمكان.**

و من هذا المنطلق – و بالنظر إلى طبيعة الموقف المعرفي الإسلامي كما أوضحنا بعض جوانبه في الفصل الثاني- فإن الرؤية الإسلامية لحقيقة وجود الظاهرة الاجتماعي تتجاوز التصورات الوضعية المادية القاصرة، سواء كانت وظيفية أوماركسية، التي تختزل الاجتماعي في جوانبه المادية الواقعية، إلى إدراج مختلف جوانب الظاهرة الاجتماعية المعيارية و الغيبية، و هو ما يشكل إطارا مرجعيا ومنهجيا أصيلا. ومن تم سوف نحاول خلال هذا المباحث التالية الوقوف على طبيعة التصور السائد لدى الباحثين للموضوع العلم- اجتماعي.

المطلب الثاني: الموضوع العلمي-الاجتماعي بين التماثل و التمايز:

أولا: الموقف من فكرة التماثل:

كما رأينا في الفصل الثالث و الرابع فإن نموذج العلم الطبيعي قد شكل السلطة المرجعية للنظرية العلم – اجتماعية الغربية، و من منطلق وضعي تم اختزال الظواهر الاجتماعية في مؤشراتها المادية القابلة للملاحظة و القياس. و أصبح علم الاجتماع كما يرى مؤسسه في الغرب **كونت:« ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعا لدراسته باعتبار أن هذه الظواهر من نفس روح الظواهر الفلكية والطبيعية والكيماوية والفسيولوجية من حيث كونها موضوعا للقوانين الطبيعيةالتابثة.»** (نيقولا تيماشيف:1990-49).
و باعتبار أن ممارسة البحث الاجتماعي كما رأينا تنطلق من التصور الغربي فكيف هي تأثيرات فكرة المماثلة لدى الباحثين؟

1.تمايز الموضوع الاجتماعي و الموضوع الطبيعي:

جدول رقم:(21) يبين موقف الأساتذة الباحثين من فكرة التماثل:

الفئات:	التكرارات	النسبة	
وجود تماثل	07	31.81	%
عدم وجود تماثل	15	68.18	%
المجموع	22	100	%

من خلال هذا الجدول نجد أن أغلب الأساتذة الباحثين(68.18 %) صرحوا خلال المقابلات بأن هناك تمايز بين الموضوع الاجتماعي و الموضوع الطبيعي وبالمقابل نجد فئة معتبرة (31.18 %) من الباحثين يرون بأن هناك تماثل جزئي بين كلا الموضوعين، و ذلك لا يعني اعتبار الظواهر الاجتماعية أشياء، و إنما هو تماثل لغرض المنهجية. هذا الموقف نجده مماثلا لموقف **دوركايم** وأتباعه فهم لا يعتبرون الظواهر الاجتماعية بمثابة أشياء و لكن يرون بأنه يجب تناولها باعتبارها أشياء انطلاقا من مصادرات فلسفة التنوير التي تقول بوحدة الوجود.

إن مقارنة هذه الإجابات التي وردت بخصوص سؤال مباشر حول قضية المماثلة تتناقض مع النتائج التي توصلنا إليها من قبل، حيث أن جل الباحثين يتبنون أطرا مرجعية غربية لم تستطع أن تبني أنساقها الفكرية من خلال اتخاذ فكرة المماثلة كقاعدة جوهرية في العمل العلمي. فهل يمكن أن يشد الباحث الاجتماعي الجزائري عن هذه القاعدة؟

2. الخصائص الموضوعية المحددة للموضوع العلم-اجتماعي:

جدول رقم(22) يبين الخصائص الموضوعية المحددة للموضوع العلم-اجتماعي لدى الأساتذة الباحثين.

الفئات	التكرار	النسبة
انتشار الظاهرة	16	% 72.72
واقعية الظاهرة	04	% 18.18
خصائص ترتبط بالباحث	02	% 09.9
المجموع	22	% 100

من خلال معطيات الجدول نجد أن اغلب الباحثين يرون أن انتشار الظاهرة في المجتمع هي المؤشر الموضوعي على إمكانية تناولها بالبحث العلمي، ثم تأتي بعد ذلك خاصية الواقعية. و إذا كان انتشار الظاهرة يرتبط بشكل كبير بخاصية الواقعية من حيث الخضوع للتصور الوضعي للعلم الذي لا يعترف إلا بما هو قابل للملاحظة و القياس. كما أن هذا التصور يلغي أي بعد معياري للظواهر الاجتماعية و هو ما سنوضحه من وجهين:

الأول: في كثير من الأحيان نجد ظواهر اجتماعية هامة جديرة بالبحث محصورة ضمن إطار ضيق أو في عدد قليل من الأفراد، لكن عدم انتشارها لا ينقص من قيمتها العلمية.

الثاني: كثيرة هي الظواهر و السلوكيات الاجتماعية ذات الطابع المعياري التي لا يمكن ملاحظة انتشارها أو واقعيتها، من ذلك: المسائل الإيمانية، العلاقات الوجدانية العاطفية، التي هي موجودة فعلا و لها تأثيراتها الحاسمة في المجتمع.إلا أن التصور الوضعي لمحدوديته يلغي مثل هذه الحقائق رغم وجودها.

ثانيا:خطورة المقاربة المادية للظاهرة الاجتماعية:

1.غلبة النزعة المادية على المؤشرات الميدانية المحددة للظاهرة الاجتماعية:

جدول رقم:(23) يبين النزعة المادية في اختيار المؤشرات الميدانية المحددة للظواهر الاجتماعية المدروسة ضمن الرسائل الجامعية.

المرحلة التاريخية / الفئات	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
مادية	02	06	08	06	22	% 44
مادية معيارية	01	02	11	14	28	% 56
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

يتضح من خلال الملاحظة الأولية لمعطيات هذا الجدول طغيان النزعة المادية على خيارات الباحثين، كما سنوضح :

أ. التركيز على مؤشرات مادية ملموسة بنسبة معتبرة(44 %). تمثلت خصوصا في: السن، الدخل المادي، الجنس، الانحدار الاجتماعي، المنصب الوظيفي، نوعية السكن.... و ذلك باعتبارها قابلة للقياس.

ب. يظهر أن أغلب البحوث (56 %) تحاول التوليف بين مؤشرات مادية وأخرى معيارية، إلا أن الشيء الواقع ضممن البحوث هو خضوع الجانب المعياري في الظاهرة الاجتماعية للمقاربة الوضعية، فلا يتم الكشف عنه إلا من خلال ما هو قابل للقياس، و بأدوات بحث محصورة - كما رأينا في الفصل السابق- في الاستمارة و الملاحظة، و تقنيات لا تستطيع أن تتعامل إلا مع ما هو واقعي.

ج. التركيز على المؤشرات المادية في البحث تظهر حدته أكثر خلال مرحلتي السبعينات و الثمانينات، و هو ما يمكن تفسيره بسيطرة الرؤية الماركسية التي تقوم على أساس مادي تاريخي خلال هذه الفترة. ثم نجد حدة هذا التوجه في التراجع منذ التسعينيات لصالح محاولات التوليف بين البعد المادي والمعياري للظواهر المبحوثة وهو نتيجة لعاملين أساسين:

الأول: تراجع النظرية الماركسية على مستوى الخطاب السياسي و الممارسة العلمية.

الثاني : ظهور الجهود التأصيلية من رؤية إسلامية التي نبهت إلى خطورة اختزال الحقيقة الاجتماعية في جوانبها الواقعية القابلة للملاحظة و القياس.

إن هذه الوضعية نتيجة منطقية لاعتماد أطر معرفية غربية ذات أساس وضعي في مقاربة الواقع الاجتماعي. فكان الالتزام في البحث بمقولات هذه النظريات على شذوذها، على حساب الموضوعية، و خصوصية الواقع الاجتماعي الجزائري حيث يشكل البعد الإيماني و العقائدي جانبا أساسيا فيه.

2. اختزال الطبيعة الإنسانية في جانبها العضوي الفيزيقي: يرى ***أمزيان*** بأن الوضعية تطرح بشكل منهجي كل ما هو خارق و فوق طبيعي و ترفض قبول كل نظام خاص بالحياة الداخلية مجرد من تبريراته العقلية، و ذهب كونت إلى أن:« **العلم الذي يفسر الملكات العقلية قياسا على خصائص الجمجمة الخارجية يمكن أن يفسر بكفاءة الإختلافات التي تظهر عل السلوك الإنساني**» (1991-59).

هذا النموذج الاختزالي نجده أيضا لدى فرويد في مؤلفه ***" المعارضات التمهيدية الجديدة في العلاج النفسي "***. « **إن الظواهر الدينية تفهم من خلال نموذج الإضطرابات العصبية المألوفة...**».(محمد أمزيان:1991-60).

3. اختزال الظواهر الاجتماعية في جانبها الواقعي: حينما تتعرض الوضعية لدراسة الظواهر الاجتماعية غير المادية تعطيها دلالات واقعية و تستبعد عنها كل العناصر الغيبية التي تكون جزءا جوهريا في حقيقتها. فالدين كظاهرة اجتماعية موجودة - حسب الوضعيين- و لا سبيل إلى إنكارها، و لكن لا سبيل إلى الاعتراف بدين خارج حدود المجتمع. فكونت

كما أشار **ريمون آرون**، يعتقد بأن:« **الدين في عصرنا يستطيع و يجب أن يكون من وحي وضعي...**» (محمد أمزيان:1991- 60).

بعد ذلك جاء ***دوركايم***، و انطلق في دراسة الظاهرة الدينية كظاهرة اجتماعية قابلة للتفسير العلمي دون أي فكرة مسبقة، و ذلك: « **بالتعرف على أشكالها الأولية عند الشعوب البدائية، و من تم اعتقد *دوركايم* أن وجود الصورة الأولى للنظام الديني في عبادة " التوتم " لدى العشائر الأسترالية هو رمز تتخذه الجماعة لنفسها، فحينما تتجه العشيرة بالعبادة نحو التوتم فهي تتجه في الواقع عن طريقه إلى العشيرة نفسها، أي عبادة نفسها، فالمجتمع هو المعبود. و قد قدم دوركايم أدلة على صحة استدلالاته، لسنا في مقام مناقشتها، و لكن نذكر أن النظام التوتمي ليس نظاما دينيا، كما أكد ذلك عالم الاجتماع الديني روجيه باستيد، كما أن الخطورة هنا تكمن في المرجعية الوضعية التي لا تعترف بوجود خارج عن الإدراك بدعوى الموضوعية، جعلت دوركايم يقرر أن الله هو المجتمع نفسه وله كل خصائص الألوهية.**» (محمد أمزيان:1991- 62- 63).

و يذهب ***جيوفاني بوسينو*** إلى أن « **الإصرار على تقليد العلوم الطبيعية و على الرغبة بوضع علم الاجتماع في مكان الميتافيزياء و الدين، و العقل البارد في مكان الأهواء....و التعارض بين العالم الموضوعي، والعالم الحسي للمشاعر، إن كل هذا جعلنا نغوص في الركود و التمزقات الحالية**» (1995-34).

و لعل من خطورة هذه الرؤية كما سنرى خلو قائمة مواضيع البحوث من مواضيع ذات طابع ديني اعتقادي. و هنا يحق لنا أن نتساءل عن مثل هذا الاختزال في مجتمع يكون فيه الدين أصلا أصيلا، و مرجعية أساسية للسلوك والأخلاق. إذ أن الإسلام ليس طقوسا جوفاء كالمسيحية أو اليهودية، بل هو نظام حياة شامل.

المطلب الثالث: مجالات البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية:

أولا: المجال النـظري للمواضيع المبحوثة بين الذاتـية والموضوعية:

جدول رقم(24) يبين الطبيعة النظرية لمواضيع البحوث الجامعية.

المرحلة التاريخية / الفئات	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
البنائية الوظيفية	03	04	11	10	28	% 56
الماركسية	-	04	05	07	18	% 36
الفيبيرية	-	-	01	03	04	% 08
المجموع	03	08	19	20	50	%100

تم التوصل إلى تحديد التوجه النظري للمواضيع المبحوثة، من خلال:

- المتغيرات الرئيسيات اللاتي يتضمنها عنوان البحث، و التي عادة ما توجد في شكل متغير مستقل و تابع مستقل.
- التساؤلات الرئيسية للبحث، و الفرضيات التي ينطلق منها الباحث.

و توصلنا بعد تبويب هذه المحددات إلى أن:

1. **غلبة التوجه البنائي الوظيفي:** إن الظواهر المدروسة بنسبة (56 %) ذات توجه بنائي وظيفي، و تظهر سيطرة هذا التوجه خلال المراحل الأربعة، تم تليها الماركسية ب(36 %)، وأخيرا الفيبرية بنسبة (18 %). أي أن كل البحوث تنطلق من تصورات علم- اجتماعية غربية . و هو ما يتوافق مع التوجه الوضعي الأمبيريقي السائد في البحث، كما أنه سمة مميزة للممارسة البحث في ظل لا استقرار النظام الاجتماعي القائم ، حيث يتوجه الباحثين نحو بحث أسباب الخلل. باعتبار ان الوظيفية: « **اتجاه محافظ يعتمد على أسس و مبادئ للتوازن الاجتماعي يستبعد الصراع الاجتماعي قوة فاعلة و مؤثرة في المجتمع.**» (نبيل السمالوطي:1989- 12) .و تكمن هذه المحافظة في الاهتمام المفرط بأسباب و مظاهر الخلل بغرض التمكن من إعادة توازن النظام. و هو ما يدعم ما سنقرره في الفصل الموالي أن الباحث لا يستطيع التحرر من أي التزام مسبق، خصوصا و أن سيادة الوظيفية ظهرت حتى من خلال العينة البشرية، حيث أتضح من خلال البيانات الأولية التي صرح بها الأساتذة الباحثين أن (55 %) من مواضيع بحوثهم على مستوى الماجستير و الدكتوراه ذات طبيعة بنائية وظيفية، ثم تأتي الماركسية بنسبة (41 %) و أخيرا الفيبيرية ب (09 %).

و تأتي سيطرة الوظيفية كما صرح بعض الأساتذة الباحثين، من منطلق طبيعة منطلقاتها الفكرية التي هي أقل تعارضا مع خصوصية المجتمع الجزائري العقيدية عكس الماركسية التي تتناقض معها بشكل صارخ. و هنا يبرز لنا محاولة إيجاد إطار مرجعي يتوافق خصوصية الواقع المدروس.

2. **البعد الإيديولوجي للنظرية الماركسية:** أما بخصوص النزعة الماركسية في تحديد موضوع البحث، فإن نسبتها (41 %) تتوافق مع ما تم التوصل إليه في الفصل السابق. كما أن الماركسية لم تكن موجودة من خلال مواضيع البحث خلال فترة السبعينات رغم سيطرة المشروع المجتمعي الاشتراكي، و هو ما يؤكد فرضية تحول الماركسية الثورية إلى إيديولوجيا محافظة بجرد وصولها إلى سدة الحكم.

3. **إقصاء الرؤية الإسلامية:** هناك غياب تام لمواضيع بحث من رؤية إسلامية وذلك رغم إيراد بعض المفاهيم الجديدة من رؤية أسلامية في البحث، إلا أن ذلك لم يرقى إلى إقحامها العملي في ممارسة البحث. و هو ما يمكن تفسيره بما ذهب إليه بعض الأساتذة من أن المحاولات التأصيلية تمثل البديل الحقيقي لعلم الاجتماع الغربي الذي بات واضحا عدم ملاءمته لواقعنا الاجتماعي، إلا أنها لا تزال غير واضحة المعالم.

ثانيا: مجالات البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية:

جدول رقم: (25) يبين مجالات البحث الاجتماعي من خلال الرسائل الجامعية.

المرحلة التاريخية / الفئات	78- 83 التكرار	84- 89 التكرار	90- 99 التكرارا	00- 04 التكرارا	مجمـــوع التكرارات	النسبة
المؤسسة الصناعية	19	16	11	06	52	% 23.52
الموارد البشرية	02	04	06	13	25	% 11.25
التربية و التعليم	05	05	15	11	36	% 16.28
المرأة و العائلة	03	08	10	05	26	% 12.05
الجريمة و الانحراف	01	03	04	04	12	% 05.42
النسق الثقافي و القيمي	02	-	02	03	07	% 03.16
الريف و العمل الزراعي	02	04	-	01	07	% 03.16
الحياة الحضرية و الهجرة	01	03	02	03	09	% 04.05
النظام السياسي و الاداري	02	03	05	03	13	% 04.15
المجتمع المدني	-	-	-	03	03	% 01.35
الاعلام و الاتصال	01	-	03	08	12	% 05.42
قضايا معرفية و منهجية	-	01	01	04	06	02.70
العقار و الملكية	01	-	01	-	02	% 00.90
الصحة و المجتمع	-	-	03	-	03	% 01.35
الرياضة	-	01	-	-	01	% 00.45
دراسات تاريخية	01	02	-	-	03	% 01.35
المجتمع الصحراوي	01	02	01	01	05	% 02.25
المجموع	41	47	69	64	221	% 100

هذا الجدول تم تشكيله بناء على مسح شامل لمواضيع الرسائل الجامعية المسجلة ضمن: **دليل الرسائل الجامعية** بالمكتبة المركزية لجامعة **منتوري قسنطينة** وذلك لتأكيد مصداقية النتائج المتوصل إليها. ومن خلال المعطيات المتضمنة فيه نجد هناك:

1.التحيز إلى مجال المؤسسة الصناعية: تركز مجال البحث ضمن مجال المؤسسة الصناعية بنسبة(23.52 %)*. و يزداد هذا التركيز إذا وضعنا في الحسبان أن أزيد من (50 %) البحوث حول الموارد البشرية تدور في نطاق المؤسسة الصناعية. وهو ما يمكن تفسيره بتأثر البحث الاجتماعي بالخيارات السياسية النموذج النظري للاقتصادي الفرنسي **دي برنيس** الذي يرى بأن التخلص من وضعية التخلف يتطلب تحقيق شرط أساسي و هو: « **قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط و طويل المدى ويتضمن إحداث تحولات اجتماعية و اقتصادية جوهرية، وتشكل حينذاك ما يسمى ب " الصناعات المصـنعة"...».** (العياشي عنصر:1999-106).

* هذه النسبة كبيرة، و تدل على التحيز إلى المؤسسة الصناعية و ذلك بالنظر إلى أننا حصلنا على (17) مجال اهتمام بحثي. و بالتالي يظهر بوضوح إقصاء المجالات الأخرى.

و مجاراة لهذا الخيار السياسي، انعكس بشكل واضح على البحث، فالتف الباحثين خلال السبعينات و الثمانينات، حول مركبات صناعية كانت تعتبر مفخرة للنظام السياسي مثل: **مركب الحجار، مركب الصناعات الميكانيكية بقسنطينة، الوحدات الصناعية بالرويبة**، حيث أن أغلب البحوث التي وجدناها في مجال العمل الصناعي تدور حول هذه المؤسسات. و يمكن تأكيد هدا التأثر بالخطاب السياسي من خلال الشكل التالي[**]:

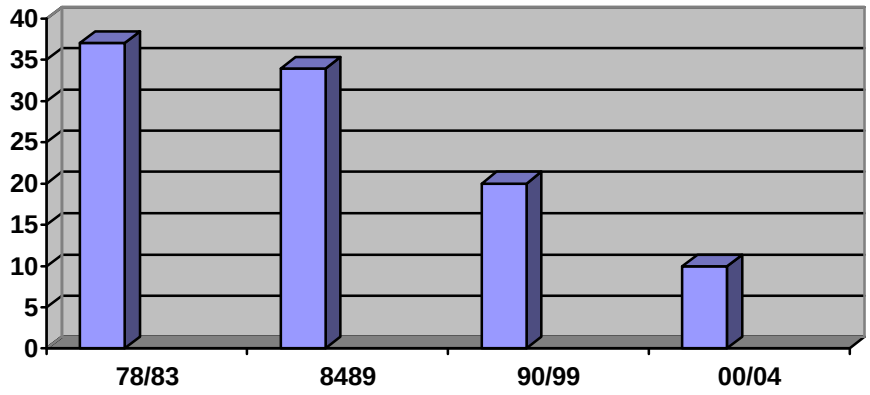

شكل رقم:(01) يبين ارتباط البحث الاجتماعي حول المؤسسة الصناعية بالخيارات السياسية .

نلاحظ أن ابتعاد الباحثين عن مجال المؤسسة الصناعية مع نهاية الثمانينات وهي المرحلة التي برزت فيها بوضوح بوادر فشل المشروع التنموي المحدد سابقا. والتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق والتعددية. وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه **ريمون بندكس** في مؤلفه علم الاجتماع والايدولوجيا من أن البناء الاجتماعي والتنظيمي لعلم الاجتماع طرأ عليه تغير خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث صار تمويل البحوث والدراسات الاجتماعية في يد المؤسسات الاقتصادية والأجهزة الحكومية، وهو مما جعل هذه الأخيرة تتحكم في تحديد نوعية الأبحاث واتجاهاتها، وفي مجال تفسير واستخلاص النتائج مما يثير قضية الموضوعية والانحياز في علم الاجتماع ،و من تم ذهب إلى تسميته بعلم الاجتماع المنحاز.(نبيل السمالوطي:1989- 44- 45).

2. **العلاقة العكسية بين البحث التربوي و البحث حول العمل الصناعي:** يأتي البحث حول قضايا التربية و التعليم في المرتبة الثانية بعد المؤسسة الصناعية بنسبة(16.28 %)، و هي نسبة معتبرة، تتوافق و حساسية النسق التربوي وأهميته في تشكيل الأنساق الاجتماعية الأخرى، لكن سيطرة نزعة اقتصادوية مادية على مستوى الخطاب و الممارسة، كما رأينا أدى إلى بخس هذا المجال قيمته الحقيقية. يتجلى هذا التهميش من خلال:« **الخارطة الجامعية التي تم اعتمادها سنة(1984م)، حينما تم التخطيط لاختزال معاهد العلوم الاجتماعية**

[**] تمت عملية بناء هذا الشكل من خلال حساب نسبة البحث حول المؤسسة الصناعية، من إجمالي البحوث المسجلة خلال كل مرحلة.

عموما، و علم الاجتماع خصوصا... بينما وقع مضاعفة عدد المعاهد المتخصصة في العلوم التطبيقية و التكنولوجية... كما أن إصلاح برنامج علم الاجتماع (1983/ 1984 م) برز بوضوح الموقف الرسمي المطالب بتحويل علم الاجتماع إلى فرع تقني يلبي متطلبات القطاعات المستخدمة.» (العياشي عنصر:1999-66). وهي حقيقة يؤكدها كون الاهتمام بالقضايا التربوية لم يبرز بشكل واضح إلا خلال فترة التسعينيات أي مرحلة التخلي عن المشروع المذكور سابقا. و هو ما يتجلى من خلال الشكل التالي:

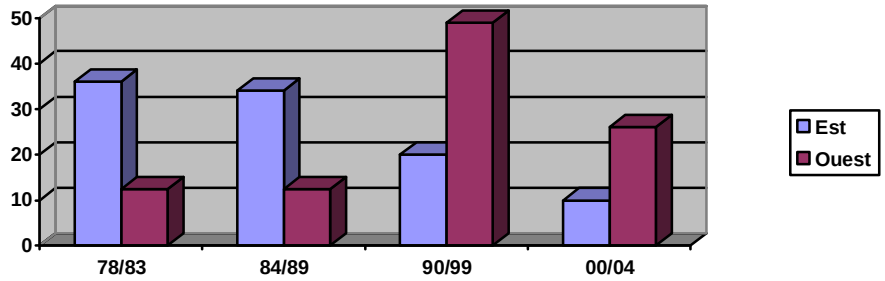

شكل رقم(02) يبن العلاقة العكسية بين الاهتمام بالبحث الصناعي و البحث التربوي* ضمن الرسائل الجامعية.

يلاحظ أن زيادة الاهتمام بالقضايا التربوية يتزايد بطريقة عكسية مع تطور البحث حول المؤسسة الصناعية، فكلما زادت نسبة الأولى، نقصت نسبة الثانية. وإذا وضعنا في الاعتبار أن المؤسسة التربوية أسبق من حيث وجودها في أي مجتمع على المؤسسة الصناعية، و أكثر انتشارا و تضمنا لعدد الأفراد منها أيضا، فلا يمكن تفسير هذه الوضعية إلا بالانحياز اللاموضوعي لتصورات إيديولوجية مسبقة للواقع.

3. لا موضوعية البحث حول النظام السياسي و الإداري: يلاحظ على البحوث التي تعرضت لقضايا النظام السياسي و الإداري أنها انقسمت إلى توجهين:

التوجه الأول: محافظ برز خلال المرحلة الأولى والثانية**(1989/1978)** ويعبر على محاولة ضمنية وأحيانا معلنة لإبراز دور النظام السياسي القائم في عملية التنمية.

التوجه الثاني: نقذي برز منذ التسعينيات من خلال تبرز دور النظام القائم في فشل المشروع التنموي، و بروز بعض الظواهر السلبية في المجتمع، مثل موضوع: **السياسات الزراعية و هجرة اليد العاملة الزراعية**.....إلخ.

4.الانتقائية و المناسبتية المميزة لتوزيع اهتمامات البحث: حيث تميزت كل مرحلة تاريخية بقصر الاهتمام على مجالات بحث محددة و إهمال الأخرى. إذ يوحي الاهتمام

* تم تشكيل هذا المدرج التكراري من خلال النسب المئوية لكل من البحث حول المؤسسة الصناعية، و البحث حول قضايا التربية و التعليم، (أنظر جدول رقم: 25). و يمثل اللون الأزرق نسبة الاهتمام بالعمل الصناعي، أما اللون البني فيمثل نسبة الاهتمام بالتربية و التعليم.

بالمؤسسة الصناعية خلال السبعينات و الثمانينات و كأن هذه الأخيرة وجدت دون المؤسسة التربوية و الثقافية، و كأنه لا يوجد تزامن لوجود هذه المؤسسات في
5.الواقع الاجتماعي. هذه الوضعية تعبر عن إحدى مظاهر التشويه التي تحدثها التبعية غير المؤسسة لمنطلقات معرفية و إيديولوجية لا علمية. كما أنها تعبر على أحد أهم أوجه النقد الذاتي التي وجهت إلى علم الاجتماع الذي أوضحه **ميرتون** في: « **عدم وجود اتفاق بين جمهرة المشتغلين بعلم الاجتماع حول معايير الصدق و الأهمية في مجال الأبحاث السوسيولوجية.**» (توفيق نبيل السمالوطي:1989- 46).

6. <u>ممارسة الإقصاء لبعض الأنساق الاجتماعية الأساسية</u>: في مقابل الاهتمام بالمجالات المذكورة سابقا، يتجلى هذا الإقصاء بالأخص في:

أ. **مواضيع الجريمة والانحراف / النسق الثقافي و القيمي:**على الرغم من أهميتها، و انتشارها خلال كل المراحل التاريخية، و في كل ربوع القطر الجزائري، نجد بأن نسبة كل واحدة من البحث لا تتجاوز(04.50 %).

ب. **الريف و العمل الزراعي:** تشير بعض المعطيات الديمغرافية إلى أن أغلب سكان الجزائر دوي انحدار اجتماعي ريفي، كما أن العمل الزراعي يستقطب - كباقي دول العالم الثالث- شرائح اجتماعية واسعة رغم ذلك نجد تدني نسبة الاهتمام بهذا المجال إلى (03.16 %).

ج. **المجتمع الصحراوي:** تكمن أهمية هذا المجتمع كمجال بحث، في انتشاره فوق ثلثي مساحة القطر الجزائري، و تضمنه لنشاطات و مؤسسات هامة زراعية و صناعية و ثقافية، رغم ذلك لا نجد له أثر إلا بنسبة(1.80 %).

د. **اقتصار الاهتمام بالعمل الصناعي ضمن مؤسسات محددة:** كالحجار وأسمدا ل في عنابة، مركب الصناعات الميكانيكية بقسنطينة، و بعض الوحدات الصناعية بالرويبة، في مقابل إقصاء شبه تام لمؤسسات هامة مثل مجمع **سوناطراك رغم** أنها مؤسسة ضخمة منتشرة في العديد من الولايات الساحلية بالإضافة إلى مناطق واسعة من الصحراء. هذه المؤسسة التي تشكل القلب النابض للاقتصاد الوطني، و رمزا أساسيا لسيادة الدولة الجزائرية، وجدناها مغيبة تماما إلا في بحث واحد من جملة **مائتين وواحد وعشرون (221)** موضوع بحث.

هذه الوضعية تدل على الذاتية و الانحياز الواضح في اقتناء مواضيع بحث محددة مسبقا من قبل:

- أطر معرفية غربية.
- الخطاب السياسي الإيديولوجي السائد .
- الحس المشترك السائد.
- نوايا و أهداف الباحثين، كما سنوضح في الفصل اللاحق.

و في كل الأحوال فإن الباحث الاجتماعي يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية فمهما كان: « **حجم التمويل يحدد من قبل المسئولين عن المؤسسات الحكومية أوالاقتصادية إلا أن**

أساليب البحث و اتجاهاته مازالت في يد المجتمع العلمي أوالأكاديمي كالجامعات وليس في يد الحكومة أوهيئات التمويل.» (السمالوطي:1989-49).

ثالثا: نطاق البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية:

من المسلم به أن ممارسة موضوعية للبحث الاجتماعي تقتضي الاهتمام بشكل متكافئ بمختلف أنساق الواقع الاجتماعي و أبعاده، دون تحيز إلى جهة و إهمال أخرى، إلا إذا كان لذلك ما يبرره من الناحية العلمية أو الاجتماعية.

جدول رقم:(26) يبين تقوقع البحث الاجتماعي في إطار حدود المؤسسة .

المرحلة التاريخية / الفئات	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
داخل مؤسسة	41	20	41	36	138	% 62.44
حول الأسرة	01	02	13	04	20	% 09.04
نسق اجتماعي مفتوح	09	10	25	19	63	% 28.50
المجموع	51	32	79	59	221	% 100

1.تقوقع البحث داخل حدود المؤسسة: من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ تركز ممارسة البحث ضمن نطاق مؤسسات أو أنساق محدودة بنسبة (62.44 %)، تمثلت في المؤسسة الصناعية التربوية و الخدماتية. هذا التوجه نفسه نجده سائدا:

أ. في مواضيع بحث الأساتذة المبحوثين خلال الماجستير والدكتوراه بنسبة(70%)

ب. و بشكل معتبر (56%) لكن أقل حدة، من خلال مشاريع البحث المسجلة ضمن مخابر البحث المتخصصة في علم الاجتماع بجامعة **منتوري** قسنطينة للسنة الجامعية**(2003/2002).**(دليل البحث:أفريل2003).

إن تقوقع البحث بهذا الشكل، يعني إهمال الأنساق و الظواهر الاجتماعية التي توجد خارج حدود المؤسسة، كما يعني إهمال أنساق و فئات اجتماعية واسعة تعيش و تتفاعل خارج نطاق المؤسسة.

2. تقوقع البحث داخل حدود المؤسسة بين الموضوعية و المعيارية: بالنظر لارتباط ممارسة البحث كما رأينا في المبحث السابق بالتوجهات السياسية السائدة فإن هذا التقوقع يصبح نتيجة منطقية. حيث أن هذه المؤسسات كمجالات بحث تشترك في كونها تابعة لجهاز الدولة المركزي. و تندرج عملية ربط ممارسة البحث بالسياسة القائمة، ضمن مسعى عام برز كما رأينا بشكل معلن منذ صدور قانون إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي سنة:(**1971م).** « **حيث تم إقحام فعال للجامعة ضمن مسيرة التنمية في إطار سياسة التسيير المركزي للمؤسسات.»** (علي الكنز:1993- 28). و من تم انعكس كل ذلك في تركز البحث بشكل واضح و مفرط في نطاق مؤسسات محدودة تميزت بأنها عمومية تابعة لجهاز الدولة.

وإذا كان الملتزم إيديولوجيا كما يشير **ريس** هو الذي: « **يؤمن بفكرة أو بمجموعة من الأفكار التي تتجاوز الحقيقة أو الواقع القائم بالفعل**». (نبيل السمالوطي:1989-125) وفي مثل هذه الوضعية نجد بأن الالتزام الإيديولوجي كان على حساب العلمية والموضوعية.
و يمكن تفسير هذه الوضعية ب:

1. ولاء عملية البحث الاجتماعي للخطاب السياسي السائد، على حساب العلمية و الموضوعية.
2. تخوف الباحثين من النزول إلى المجتمع و دراسة الأنساق المفتوحة لأن ذلك يؤدي إلى فتح العديد من الجبهات، و يتطلب جهدا كبيرا للتحكم في المتغيرات المشكلة لمثل هذه الأنساق. و هو بدوره يرتبط بطبيعة التكوين المتخصص في علم الاجتماع.

المطلب الرابع: التصنيف المعياري لقضايا الواقع الاجتماعي:

أولا: مبررات التصنيف المعياري لقضايا الواقع الاجتماعي:

يذهب أغلب الأساتذة (81 %) إلى أنه يمكن تصنيف قضايا الواقع الاجتماعي إلى سلبية و ايجابية، أما (19%) فيرون أن شروط العلمية و الموضوعية لا تسمح بممارسة التصنيف.
ويعتقد أصحاب الموقف الأول أن هذا التصنيف يكون بحسب ثلاثة شروط أساسية:

- خصوصية المجتمع .
- منظومته القيمية.
- عقيدة المجتمع.

و من تم سوف نحاول من خلال هذا المطلب التأكد من مصداقية هذا الطرح و دلالته الواقعية.

ثانيا: الطبيعة المرضية للظواهر الاجتماعية المدروسة:

إن جوهر فكرة الموضوعية كما رأينا في الفصل الثاني يتمثل في: **" تناول الواقع الاجتماعي كما هو دون تحيز لجهة ما، وأفكار مسبقة"**. و هو ما سنحاول تلمسه من خلال هذا الجدول:

جدول رقم:(27) يبين الطبيعة المرضية للظواهر الاجتماعية المدروسة ضمن الرسائل الجامعية

المرحلة التاريخية / الفئات	83. 78	89. 84	99 .90	04 .00	مجمـــوع التكرارات	النسبة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
مشكلة اجتماعية	03	08	17	14	42	% 84
ظاهرة اجتماعية	-	-	02	06	08	% 16
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

يتضح من خلال هذا الجدول أن الباحثين ينطلقون من تصنيفات قيمية مسبقة لقضايا الواقع الاجتماعي إلى سلبية و إيجابية. يظهر هذا التصنيف في البحث من خلال انحصار (84 %) من البحوث ضمن علم الاجتماع المرضي أو ما يسمى **بالباثولوجيا الاجتماعية.** هذه الوضعية يمكن تفسيرها من خلال:

1. **<u>وجود موقف ذاتي متشائم من قضايا الواقع الاجتماعي</u>:** كباقي أفراد المجتمع الجزائري يمتلك أغلب الباحثين نظرة سوداوية للواقع الاجتماعي، حتى ليبدو و كأن هذا الواقع لا يحتوي إلا على المشكلات وما يبعث على القلق، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة منطقية لصدمة الحداثة، و الإخفاقات المتكررة للمشاريع الاجتماعية التي اعتمدت منذ الاستقلال. و تتجلى ملامح الذاتية هنا في حقيقتين رئيسيتين:

الأولى: افتراض بعض الباحثين أن المجتمع الجزائري مجتمع تقليدي، ومن تم فإن مؤسساته و علاقاته الاجتماعية رغم أنها متجذرة في عمق المجتمع الجزائـــري و أثبتت نجاعتها على مر العصور، فهي تعيق عملية التنمية و التحديث.

الثانية: التناقض الصارخ في نظرة الباحثين لنفس الظاهرة الاجتماعي فالعديد من الظواهر الاجتماعية التي تناوله البحث خلال السبعينات و الثمانينات على أنها سلوك رشيد و مكسب وطني، أصبحت و منذ التسعينيات سلبية و من أهم أسباب تعثر المؤسسات الوطنية.

2. **<u>ارتباط التوجه المرضي في البحث بالنظرية الغربية:</u>** يرتبط منظور علم الاجتماع المرضي بأبعاد محددة في النظرية العلم-اجتماعية الغربية، و هي أساسا: **المماثلة العضوية، التطورية، التوجه الإصلاحي،** التي تستند إلى « **مشابهة عضوية راسخة بتشبيه المجتمع بالكائن الحي في استقراره و تطوره، و يرى سببا مزدوجا لظهور الباثولوجيا الاجتماعية، التنشئة الاجتماعية المغلوطة، و فشل البناء الطبقي في تطوير الشخصية الاجتماعية. و تظهر الحتمية المغلوطة لهذا المنظور في تصوره الأساسي بأن المشكلات الاجتماعية ليست إلا نتاجا حتميا لباثولوجيا فردية وظروف اجتماعية مرضية....**» (سالم ساري:1986- 46 -47).

ثالثا: ثنائية الحديث و التقليدي في البحث بين الذاتية و الموضوعية:

هذه الثنائية كما رأينا في الفصل الخامس استحدثت من قبل الدراسات الاستشراقية وأصبحت أطروحة مميزة لها، نجد لها استمرارية في البحث الاجتماعي من خلال التمييز الواضح بين مؤسسات و أنساق اجتماعية تعتبر تقليدية موروثة، و أخرى حديثة. وهو ما يمكن التماسه من خلال الجدول التالي:

<u>جدول رقم:(28) يبين ثنائية الحديث و التقليدي السائدة ضمن الرسائل الجامعية.</u>

الفئات	التكرارات	النسبة
مؤسسات و ظواهر تقليدية	12	% 05.42
مؤسسات و ظواهر حديثة	209	% 94.58
المجموع	221	% 100

أثارت انتباهنا نتائج المبحثين السابقين فقمنا بتصنيف هذا الجدول، و تبين معطياته :

1. **استمرار المنطلقات الاستشراقية في البحث الاجتماعي:** نجد بأن ممارسة البحث الاجتماعي تدور بشكل كلي تقريبا (94.58 %) حول مؤسسات و أنساق اجتماعية تعتبر حديثة من حيث نشأتها و من حيث وظائفها. و بالمقابل إقصاء لمثيلتها التقليدية أو الموروثة من حيث النشأة و الوظيفة. هذه الثنائية ظهرت أول ما ظهرت ضمن الدراسات الاستشراقية، و إذا كان علم الاجتماع كما رأينا كان الوريث الشرعي للإستشراق، و بما أن ممارسة البحث الاجتماعي في الجزائر تنطلق من مرجعية علم-اجتماعي غربية، فقد نتج عن ذلك استمرار بعض المفاهيم و المسلمات الاستشراقية الرئيسية ضمن البحث، و لو بشكل غير معلن. ذلك تحديدا ما كان بالنسبة لأطروحة الثنائيات اللامتناهية التي أستحدثها الإستشراق مثل: **الشرع و العرف/ التقليدي و الحديث/ العرب و البربر....إلخ** و التي كان الغرض من وضعها كمتضادات هكذا، تشكيك الجزائري في هويته، و تفكيك أواصر المجتمع الجزائري حتى يسهل القضاء عليه. و من تم نجد البحث الاجتماعي يجسد هذه الثنائية من خلال إقصائه لكل ما هو تقليدي، أو يرتبط بأصول هذا المجتمع.

2. **الفهم السلبي للتقليدي:** يبدو أن التقليدي يأخذ عند الباحثين معنى أو مفهوم السلبي الذي يجب تجاوزه و تغيره، و بالتالي لا داعي إلى بحثه أو محاولة فهمه مادام الهدف العام هو تحديث المجتمع. فالأولوية لبحث المؤسسات الحديثة المعول عليها في عملية التنمية و التحديث، قصد تطويرها و المحافظة عليها. و قد تجلى لنا ذلك من خلال بعض البحوث التي تعرضت لمؤسسات و أنساق اجتماعية موروثة و قدمتها على أنها سلبية، و تتعارض مع خصائص و أساليب تسيير المؤسسة الحديثة، مثل موضوع: **التنظيم غير الرسمي في المصنع/ الأسرة الجزائرية و تنظيم النسل**.....إلخ. و هو ما يعبر عن إحدى أخطر مظاهر الاستلاب.

3. **دور الخطاب السياسي السائد:** يمكن تفسير هذه الثنائية أيضا بما توصلنا إليه فهذه المؤسسات الحديثة كلها تدخل ضمن المشروع الدولاتي، و من تم كان تركيز البحث حولها يندرج ضمن محاولات تثمين هذا المشروع.

رابعا: طبيعة أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية:

جدول رقم:(29) يبين طبيعة أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية ضمن الرسائل الجامعية*.

المرحلة التاريخية / الفئات	83. 78	89. 84	99 .90	04 .00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
النظام السياسي	-	01	11	08	20	% 47.61
الأسرة و المجتمع	01	01	03	-	05	% 11.90
الفاعلين الاجتماعيين	02	06	-	06	14	% 33.33
الفاعلين والمجتمع	-	-	03	-	03	% 7.14
المجموع	03	08	17	14	42	% 100

تم تشكيل هذا الجدول من خلال:

- فرضيات البحث التي تعتبر بمثابة تفسيرات أولية مؤقتة للظواهر المدروسة.
- النتائج و التفسيرات التي يتوصل إليها الباحث من خلال الميدان.

توحي القراءة الأولية لمعطيات الجدول وجود تعددية في طبيعة حدوث المشكلات الاجتماعية المدروسة، حيث تضم: **الفاعلين الاجتماعيين/ الأسرة / المجتمع/ النظام السياسي**. إلا أن تركيز الملاحظة يكشف لنا عن معيارية تحديد الباحثين لأسباب حذوت المشكلات الاجتماعية، كما يظهر من خلال:

1. **غلبة التفسير الأحادي للمشكلات الاجتماعية المبحوثة**: نجد المشكلة الاجتماعية من خلال العينة تحدث في أغلب الأحيان بسبب واحد، أي إما بسبب سلوكيات بعض الفاعلين الاجتماعيين فقط، أو بسبب النظام السياسي و الإداري فقط، و لم ترد محاولة التوليف بين مجموعة من المتغيرات كأسباب لحدوث المشكلات الاجتماعية إلا بنسبة ضئيلة لم تتعدى (18 %). و هي نتيجة سلبية لأنها تغفل خاصية التعقيد المميزة للظاهرة الاجتماعية ومنطقية لتبني المقولات الوضعية، حيث أن تجاهل الفوارق الموضوعية و المنهجية بين العلوم الطبيعية و العلوم الإنسانية، أدى إلى عدم إدراك حقيقة هامة و هي الاختلاف في درجة التعقيد بين موضوع كلا العلمين فالظاهرة الإنسانية تتميز ب: « **تعقيد مضاعف: تعقيد على مستوى الفرد أو الشخصية الإنسانية في تكوينها الداخلي وتعقيد على مستوى تفاعل هؤلاء الأفراد و الشخصيات فيما بينها، و في طبيعة العلاقات التي تربط بينها، و تعقيد في طبيعة الظاهرة الإنسانية نفسها التي تتميز عن الظواهر الطبيعية بالحركة والتغير....**» (محمد أمزيان: 1991-254).

* في هذا الجدول تقلص عدد التكرارات في المرحلتين الأخيرتين، و من تم أصبح المجموع الكلي(42) و ذلك لأن البحوث المتبقية(08)، لا تحتوي على تحديد لأسباب البحث.

2. التأثر بالخطاب السياسي و الإعلامي السائد في اقتراح أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية: و هو ما يظهر من خلال التركيز على النظام السياسي و الإداري القائم كسبب وحيد (47.61 %) في حدوث المشكلات الاجتماعية، و يتجلى البعد الإيديولوجي في كون هذا الطرح لم يبرز إلا خلال مرحلة التسعينيات، و هي الفترة التي شهدت تراجع النظام السياسي المركزي، و انفتاح المجال أمام التعددية السياسية و حرية التعبير، و بدأ توجيه الانتقادات للنظام القائم من خلال منابر الأحزاب ووسائل الإعلام. و من تم انتقلت ممارسة النقد إلى ميدان البحث الاجتماعي. أما قبل هذه المرحلة حيث كانت النظام السياسي يعتمد على الأحادية و التوجيه المركزي لكل المؤسسات، نجد أن التركيز قد انصب على أسباب أخرى لحدوث المشكلات الاجتماعية كالأسرة، الفاعلين الاجتماعيين أو المجتمع. هذه الحقيقة ما يؤكد مرة أخرى تأثر هذا الأخير بأشكال الخطاب السياسي و الإعلامي القائمة بغض النظر عن مصدرها.

إن هذه النتيجة تؤكد انزلاق الباحثين إلى تصنيف قضايا الواقع الاجتماعي ليس انطلاقا من خصوصية المجتمع الجزائري، و منظومة القيم الاجتماعية كما صرح بذلك أغلب الأساتذة خلال المقابلات، و إنما يتم تصنيف هذه الظواهر في الواقع انطلاقا من أنساق نظرية غربية، تستند في بعض مسلماتها إلى منطلقات إستشراقية لا علمية.

خلاصـــــة الفصـل:

من خلال المناقشة السابق للمعطيات الميدانية حول موضوع البحث الاجتماعي نخلص إلى أن هناك:

1. سيطرة نزعة وضعية غير معلنة على تمثل الباحثين للموضوع الاجتماعي هو انعكاس لطبيعة الأطر المرجعية الغربية المعتمدة في لبحث.

2. التأثر بالخطاب الإيديولوجي و الإعلامي السائد في انتقاء مواضيع بحث دون أخرى ، و ذلك على حساب الحقيقة الاجتماعية، كما ظهر من خلال التركيز على العمل الصناعي، و المؤسسات التابعة لجهاز الدولة.

3. استمرار بعض التصورات الاستشراقية، في البحث الاجتماعي كما ظهر من خلال الثنائيات الموجودة في البحث: **التقليدي و الحديث**.

4. تقوقع اهتمامات الباحثين ضمن المجال الضيق للمؤسسة، و إهمال الأنساق الاجتماعية المفتوحة.

5. تهميش العديد من القضايا و المؤسسات الاجتماعية الرئيسية، من مجال البحث.

6. سيطرة نزعة مرضية باثولوجية على اهتمامات الباحثين، كانعكاس للتصورات غربية مسبقة، مما أدى إلى تكريس النظرة السوداوية إلى المجتمع و تهميش العديد من القضايا الايجابية.

7. غلبة التفسيرات الأحادية للمشكلات الاجتماعية المبحوثة.

إن هذه الوضعية التي تؤول في جوانب كثيرة منها إلى اعتماد النسق العلم-اجتماعي الغربي في تناول قضايا الواقع الاجتماعي الجزائري، فقد أدت إلى تشويه العديد من الحقائق الاجتماعية، و إهمال أخرى، و هو ما يستدعي منا إعادة النظر في طريقة اختيار موضوع البحث و كيفية التعامل مع الظواهر الاجتماعية.

قائـــمـة المـــراجـــع:

1. عنصر العياشي، **نحو علم الاجتماع نقدي – دراسات نظرية وتطبيقية** ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999 .

2. نيقولاتيماشيف: **نظرية علم الإجتماع . طبيعتها و تطوراتها** ترجمة محمود عودة و آخرون. دار المعرفة الجامعية الأسكندرية.الطبعة التانية 1990.

3. إميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الإجتماع**. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،دون طبعة، الجزائر، 1990.

4. محمد محمد أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية.** المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، فرجينيا الولايات المتحدة، 1991**.**

5. إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس.** ترجمة: محمد حسن غلوم، محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، عدد:244، الكويت، أفريل 1999.

6. نبيل السمالوطي، **الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع المعاصر - النظرية المنهجية والتطبيقية-** . دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية مصر، 1989 .

7. سالم ساري و آخرون، **نحو علم اجتماع عربي**. مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت، 1986.

8. زعيمي مراد، (**النظرية العلم-اجتماعية: رؤية إسلامية**). رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة،1996.

9. محمد علي محمد، **تاريخ علم الاجتماع- الرواد و الاتجاهات المعاصرة-.** دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية،1989.

10. زكرياء بشير إمام، **أصول الفكر الاجتماعي في القرآن الكريم: القضايا و النظريات – دراسة تحليلية-** مكتبة روائع ماجدلاوي، دون طبعة، الخرطوم، 2000.

11. El-Kenz Ali **: Au fil de la crise**, 5 études sur l'Algérie et le monde arabe, Entreprise national du livre, Alger, 2ème édition 1993.

12. Vice Rectorat de la recherche Université de Constantine; **Annuaire de la recherche.** Avril 2003**.**

0

الفصل الثامن: أهداف ممارسة البحث الاجتماعي بين الذاتية والموضوعية

تمهيـد:

المطلب الأول: العلم بين الحياد والالتزام.

المطلب الثاني: أهداف البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية.

المطلب الثالث: الباحث الاجتماعي بين الالتزام العلمي و الالتزام الأيديولوجي.

خـــلاصـة

تمهـــــيد:

يمكن القول هنا بأن: « **من مسلمات علم الاجتماع أن هناك سببا لما يفعله الفاعلون ينبغي اكتشافه، و بهذا المعنى يسلم علم الاجتماع أن الفاعلين الاجتماعيين لا يفعلون أفعالا مجانية.**» (بورديو-د ت.177). و إذا كان الأمر يشمل كل الفاعلين الاجتماعيين، فلا يمكن أن نتصور أن ممارسة بحث علمي بدون هدف محدد وواضح، أو من أجل الترف المعرفي، باعتبار أن البحث العلمي عملية الاستقصاء المنظم للظواهر. ومن هذا المنطلق نحاول اكتشاف طبيعة أهداف ممارسة البحث العلم-اجتماعي، و العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: العلم بين الحياد والالتزام :

أولا: معيارية العلم:

كما رأينا في الفصل الثالث فإن التصورات التقليدية الوضعانية قدمت صورة قاصرة عن العلم باعتباره كيان منعزل أو متعالي، حيث يقول كارناب:« **ينظر العالم للوقائع الطبيعية من خلال جهاز منطقي واضح، وكأن تسجيل نتائج التجربة مجرد عمليات تقنية موضوعية..... وأن دور المفاهيم يقتصر على إلباس المفردات اللغوية لباسا دلاليا محايدا يترجم الوقائع المادية، بدون تدخل عوامل أجنبية عن المنطق وعن العلم**». (بناصر البعزاتي :1999-264).

وقد ظهرت نقائص وعيوب هذا التصور من عدة أوجه، فالنشاط النظري في أبسط تجلياته محكوم بالتكوين المفهومي الذي يوجه الدارس عن وعي أو بدونه، وقد لاحظنا ذلك في الفصلين السابقين. هذا التصور المضاد للوضعانية يمكن تأكيده من خلال مواقف العديد من المفكرين:

1. **<u>توماس كوهن:</u>** يرى بأن الممارسة العلمية لا تخرج عن التزامات حول مكونات العالم وحدوده وعن سبل معرفتها، وأنه لا يمكن تصور علم بمعزل عن مقدمات ميتودولوجية وميتافيزيقية سابقة ويضرب مثالا بالمدارس الكبرى المفسرة للضوء والتي على اختلافها استمدت كل مدرسة قوتها من خلال ارتباطها بمذهب ميتافيزيقي محدد. (توماس كوهن: 1992- 43-44).

2. **<u>مركليوس:</u>** « **لا توجد الاعتقادات في شكل حجرات مفصولة بواسطة جدران، يكون في الدهن قسم للدين، وآخر للأعمال.....لابد أن تؤثر اعتقاداتنا حول موضوعات خارجية بالنسبة للعلم ....**». (بناصر البعزاتي: 1999-274).

3. إدغار زلزل: يرى أن :« **بزوغ العلم الحديث في أوروبا ارتبط بالانشغالات المهنية، فالعلم في ارتباط عضوي مع حاجيات المجتمع الذي يرعى هذه المهن ولا يستقيم فهم العلم إلا ببيان الشروط العيانية التي تهيئ له روف التكون والتطور.**» (بناصر البعزاتي:1999-37).

4. بيتر وانتش: يفترض أن يكون منهج البحث مستوحى من الظاهرة نفسها، و أن القواعد المنهجية مجرد عادات متغيرة، و ليست متعالية عن النشـــــــــاط الاجتماعي.(بناصر البعزاتي:1999- 372).

5. بيار بورديو: يرى بأن « **إن إحدى فضائل روبرت ميرتون الكبرى هي طرحه لضرورة تحليل العلوم اجتماعيا.....فالعلم ينبغي تناوله في علاقته مع الكون الاجتماعي الموجود فيه من جانب، ومن جانب آخر مع المحيط العلمي**». (بيار بورديو: دت - 107 - 108).

و يضيف **بورديو** في نفس السياق بأن « **من مسلمات علم الاجتماع أن هناك سببا لما يفعله الفاعلون ينبغي اكتشافه، و بهذا المعنى يسلم علم الاجتماع أن الفاعلين الاجتماعيين لا يفعلون أفعالا مجانية.**» (بورديو-177).

من خلال هذه المواقف نستخلص أن العلم سواء كان طبيعيا أو اجتماعيا لا يتميز بمنطق متعالي، بل هو كيان مشروط اجتماعيا و ثقافيا.

ثانيا: ارتباط نشأة علم الاجتماع بأهداف محددة:

1. جيوفاني بوسينو: ازدواجية علم الاجتماع: ظهر علم الاجتماع « **في اللحظة التي بدأت فيها مجتمعات " النظام القديم" بالانهيار..... لقد أراد علماء الاجتماع الأوائل أن يكونوا علماء حقيقيين و مصلحين اجتماعيين أيضا، أو أنبياء " للنظام الاجتماعي الحقيقي". و هكذا أظهر علم الاجتماع منذ بداية تاريخه ازدواجية شديدة: علم و نبوءة تجربة و مشروع إصلاحي.....**». (بوسينو:1995-22).

2. ميشال فوكو: إرتباط نشأة علم الاجتماع بقيام المجتمع الصناعي: « **لا شك أن البروز التاريخي لكل من علوم الإنسان حصل بالتزامن مع مشكلة ما، أو حاجة ملحة، أو عقبة نظرية كانت أم عملية.... و كان لابد أيضا دون أي شك من بروز المخاطر التي أخذت مع الثورة (الفرنسية) تضغط على التوازنات الاجتماعية بخاصة على ذاك التوازن بالذات الذي أنشأ البرجوازية، كيما يظهر فكر ذي طابع سوسيولوجي.**»(ميشال فوكو:1990-284).

يمكن إبراز هذا الارتباط بين نشأة علم الاجتماع و ظروف الواقع الاجتماعي، من خلال هذه الأمثلة الحية:

المثال الأول: أوجست كونت/ سان سيمون: عاصرا الثورة الفرنسية و ألفا « **"خطة العمليات الكبرى اللازمة لإعادة تنظيم المجتمع ".... و أكدا فيه على أن تصبح السياسة فيزياء اجتماعية .....»** (نيقولا تيماشيف: 1990-46).

المثال الثاني: كارل ماركس: رغم الدعوات المزعومة لتخليص المعرفة من تأثير الإيديولوجيا، فقد كانت المادية التاريخية في جوهرها دعوى أيديولوجية حيث اشتهر ماركس باعتباره القائد الأول و الأصلي للحركة العمالية الثورية واستخدمت ميكانيزمات التغير كإطار جدلي في تحليل المجتمع الغربي المعاصر الذي يسلم في النهاية لمجتمع بلا طبقات و لا دولة، و ذلك : « **هدف طوباوي تطلع إليه مفكرون سابقون.**» (تيماشيف:1990 -85-86).

تبرز هذه المعيارية أكثر عند **ماركس** من خلال ما رأيناه في الفصل الخامس من إستشراقية هذا الأخير، و موقفه المؤيد للاستعمار الفرنسي للجزائر، إذ حاول كغيره من المؤلفين الغربيين تبرير العمل النزعة الاستعمارية من خلال بعض الأطروحات و المفاهيم غير المبررة حول المجتمعات اللاغربية .

المثال الثالث: تالكوت بارسونز: تتكون وحدة الفعل الصغرى عند بارسونز من: **الفاعل / الوسائل/ الغايات/ البيئة**، فهل يمكن أن يكون عمله العلمي شاذا عن هذه القاعدة. « **وضعت أسس هذه النظرية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات، و يرى ألفن جولدنر في كتابه: "الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي" 1970 أن نظرية بارسونز قد تطورت في حقيقة الأمر ردا على تحديات الماركسية....**» (أيان كريب:1999-65).

ثالثا: ارتباط ممارسة البحث الاجتماعي بأغراض خاصة:

هذه الوضعية نجدها ممثلة لدى عينة البحث من خلال المقابلات مع الأساتذة الباحثين كالآتي:

جدول رقم:(30) يبين موقف الباحثين من إمكانية وجود ممارسة بحث اجتماعي خالية من الأغراض الخاصة.

الفئات	التكرار	النسبة
موجودة	01	% 4.54
غير موجودة	21	% 95.45
المجموع	22	% 100

يتضح من خلال الجدول السابق أن كل الباحثين ماعدا واحد(**01**) يعتبرون بأن ممارسة البحث العلمي بدون أغراض خاصة لا يمكن أن توجد، و هو موقف طبيعي بالنظر إلى ما رأيناه في هذا الفصل و في الفصول السابقة. فالعلم مشروط اجتماعيا وثقافيا، خصوصا إذا تعلق الأمر بعلم الاجتماع باعتباره يتعامل مع الكيان الاجتماعي مباشرة، الذي يعد الباحث جزء منه.

هذه الوضعية يفسرها **إيان كريب:** بارتباطها بأبعاد رئيسية في علم الاجتماع و النظرية الاجتماعية:(إيان كريب:1999-38- 39) .

البعد التأملي: فعلم الاجتماع و النظرية الاجتماعية، هما بالضرورة جزء من الحياة كما أنهما طريقة لفهمه: فلابد أن يعكسا ما هو حاصل **" هناك بالخارج".**

البعد المعياري: و يرتبط بالسابق، فكل نظرية تقوم بوصف الواقع لابد أن تطرح في ثناياها تصريحا أو تلميحا افتراضات عما يجب أن يكون عليه شكل ذلك الواقع، و هو ما دعاه **جولدنر** بافتراضات المجال.

المطلب الثاني: أهداف البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية:

كما رأينا سابقا فقد ارتبط علم الاجتماع في نشأته و تطوره في الغرب بأهداف اجتماعية محددة، و بما أن ممارسة البحث الاجتماعي تنطلق من الرؤية الغربية فسنحاول الكشف عن أهدافها الحقيقية.

أولا: طبيعة الأهداف المعلنة في البحث الاجتماعي:

جدول رقم:(31) يبين طبيعة الأهداف المعلنة ضمن الرسائل الجامعية*.

المرحلة التاريخية / الفئات	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
علمية	-	03	08	12	23	% 57.5
مجتمعية	-	01	-	01	02	% 05
علمية مجتمعية	03	02	06	04	15	% 37.5
المجموع	03	06	14	17	40	% 100

تكشف معطيات هذا الجدول عن مجموعة من الحقائق:

1. وضعية الإعلان عن أهداف البحث: وجود نسبة كبيرة من الباحثين (20 %) لم يعلنوا عن أهداف ممارستهم البحثية بشكل صريح، مما يمكن من تحديد طبيعة هذه الأهداف . و هو خطأ منهجي كون عدم تسطير و ضبط أهداف محددة للبحث منذ البداية، تترتب عنه ضبابية الخطوات اللاحقة.

* في هذا الجدول تقلص عدد التكرارات خلال ثلاث مراحل، و من تم أصبح المجموع الكلي(40) و ذلك لأن البحوث المتبقية(10)، لم يعلن أصحابها عن أهداف محددة.

2. <u>التزام الباحثين بأهداف علمية بين الذاتية و الموضوعية:</u> أغلب الأهداف المعلن عنها هي أهداف علمية معرفية، و ذلك بنسبة(57.5 %) من مجموع الأهداف المعلنة مما يوحي بغلبة الالتزام العلمي على أي التزام آخر خصوصا إذا وجدنا أن الأهداف المجتمعية لم يعلن عنها سوى (05 %) من الباحثين، و أما النسبة الباقية (37.5 %) فقد اقترنت فيها الأهداف المجتمعية بالعلمية، و عادة ما يكون التركيز أكثر على هذه الأخيرة. هذه الوضعية يمكن تفسيرها ب:

أ. إن غلبة النزعة الوضعية في تمثل الباحثين لقضية العلمية و الموضوعية كما يبدو، كرس محاولة هؤلاء التجرد من أي أفكار أو التزامات مسبقة، كشرط لتحقيق مبدأ الموضوعية، و هو نوع من التضليل الفكري، يتنافى مع الأهداف الحقيقية لنشأة علم الاجتماع في الغرب وانتقاله إلى الجزائر، ويتنافى أيضا مع طبيعة العلاقة القائمة بين هذه الممارسة و أشكال الفعل الاجتماعي و السياسي كما رأينا في الفصول السابقة.

ب. إن عدم قدرة الباحث على التصريح بالتزاماته نحو المجتمع من خلال البحث يدل على نوع من الاغتراب المعرفي للباحثين، فاعتماد مذهبيات نظرية و منهجية لها خصوصياتها التاريخية، في دراسة مجتمع دي خصوصية مغايرة جعل من الباحث لا يشعر في أغلب الأحيان بنوع من الالتزام و المسؤولية تجاه مجتمعه. هذا الاغتراب نجده أقل حدة لدى الأساتذة الباحثين حيث أن معضمهم (86.36 %) يرى أن أهم أهداف بحوثه هي خدمة المجتمع و تنميته و المساهمة في تطوير المعرفة العلمية حوله، أما النسبة المتبقية فقد تركزت حول أهداف علمية.

ثانيا: علاقة أهداف البحث بالأطر النظرية المرجعية:

رأينا كيف أن الإطار المرجعي، سواء كان وظيفيا أو ماركسيا ارتبط بمواضيع محددة، مما يعكس وجود أهداف ضمنية لهذه الأطر، وهو ما سنحاول اكتشافه من خلال هذا المبحث.

1. علاقة الإطار المرجعي بالإعلان عن الهدف:

جدول رقم(32) يبين علاقة الإطار المرجعي بالإعلان عن الهدف ضمن الرسائل الجامعية:

الفئات / الإطار المرجعي	أهداف معلنة		أهداف غير معلنة		المجموع
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
بنائي وظيفي	23	% 57.5	02	% 20	25
ماركسي	12	% 30	08	% 80	20
فيبري	02	% 05	-	-	02
غير محدد	03	% 7.5	-	-	03
المجموع	40	% 100	10	% 100	50

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح أن:
نسبة عدم الإعلان عن أهداف البحث بشكل محدد وقد ارتبط في مجمله (80 %) بالإطار المرجعي الماركسي. و هو ما يمكن تفسيره بكون الباحثين دوي التوجه الماركسي في البحث متشبعين بمنطلقات هذه الرؤية، التي تقوم على أساس مادي تاريخي، لا يعترف بأي محدد معياري للسلوك أو العلم مهما كان نوعه، سواء عقيدة أو ثقافة أو قيم، فهذه الأخيرة دائما تابعة للبناء المادي.

و من جهة أخرى يتشبث دعاة الماركسية بتصور سلبي للغاية لكل ما هو سائد من أشكال الخطاب خصوصا السياسي، والعقائدي باعتبارها خطابات تعمل على تزييف الوعي الحقيقي بأشكال الاستغلال القائمة في المجتمع و التي يعد علم الاجتماع وسيلة أساسية للكشف عنها. و من تم تدعو الماركسية إلى ضرورة إحداث القطيعة مع أي تصور معياري كشرط لتحقيق الموضوعية.

2. علاقة الإطار المرجعي بطبيعة الأهداف المعلنة:

جدول: (33) يبين علاقة الإطار المرجعي بطبيعة الأهداف المعلنة ضممن الرسائل الجامعية:

الفئات / الإطار المرجعي	علمية		مجتمعية		علمية مجتمعية		مج
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
بنائي وظيفي	13	% 56.52	01	-	09	% 60	23
ماركسي	08	% 34.78	01	-	03	% 20	12
فيبري	-	-	-	-	02	%13.33	02
غير محدد	02	% 08.70	-	-	01	% 6.67	03
المجموع	23	% 100	02	% 100	15	% 100	40

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح أن:

أ. أن أغلب الأهداف البحثية المعلنة المرتبطة بإطار مرجعي ماركسي هي أهداف علمية و هو ما يتوافق مع النتيجة و التفسير السابقين.

ب. و من جهة ثانية نجد أن أغلب الأهداف العلمية المجتمعية المعلن عنها (60 %) ترتبط بإطار مرجعي بنائي وظيفي، و هو ما يعكس:

- التوجه المعياري الذي يتميز به هذا الاتجاه.
- الارتباط الشديد للباحثين بهذه النزعة النظرية.

في نفس السياق أتضح من خلال نتائج المقابلات أن أغلبية الباحثين (81 %) يرون بأنه يمكن تصنيف قضايا الواقع الاجتماعي إلى سلبية و ايجابية، وذلك بالنظر إلى العديد من المنطلقات، أهمها: **عقيدة المجتمع / خصوصية المجتمع / منظومة القيم.** وهو ما يعني وجود شبه إجماع على عدم وجود ممارسة بحث علم-اجتماعي خالصة، أو خالية من الأهداف و المرامي الخاصة.

و من تم فإن ارتباط ممارسة البحث الاجتماعي بأهداف محددة غير الأهداف العلمية الخالصة، دلالة أخرى على معيارية البحث الاجتماعي، لكنها كما رأينا معيارية لا تستند إلى خصوصية الواقع الاجتماعي بقدر ما تستند إلى قوالب نظرية مستوردة وتصورات قبلية جاهزة.

المطلب الثالث: الباحث الاجتماعي بين الالتزام العلمي و الالتزام الأيديولوجي:

أتضح من خلال الفصول السابقة، كيف أن علم الاجتماع عموما، و ممارسة البحث الاجتماعي خصوصا لم تكن أبدا مستقلة – بالإضافة إلى الالتزام العلمي – عن أي التزام مسبق سواء كان سياسيا أو اجتماعيا. ومن تم سنحاول من خلال هذا المطلب توضح أي منهما كان أكثر حضورا و توجيها للبحث الاجتماعي.

أولا: أسباب اختيار موضوع البحث بين الذاتية و الموضوعية:

جدول: (34) يبين طبيعة أسباب اختيار موضوع البحث من خلال الرسائل الجامعية:

المرحلة التاريخية / الفئات	83-78	89-84	99-90	04-00	مجموع التكرارات	النسبة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
قلة الدراسات السابقة / اهتمام الدولة	01	03	01	-	05	% 10
اهتمام الدولة بالموضوع	02	01	02	-	05	% 10
ملاحظة ميدانية / اهتمام الدولة	-	02	-	-	02	% 04
ملاحظة ميدانية	-	-	03	06	09	% 18
ميل ذاتي / قلة الدراسات	-	01	05	-	06	% 12
قلة الدراسات / ملاحظة ميدانية	-	-	06	08	14	%28
قلة الدراسات	-	01	02	06	09	% 18
المجموع	03	08	19	20	50	% 100

من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ:

1. **تنوع أسباب اختيار موضوع البحث**: يلاحظ تنوع و تعدد في الأسباب الدافعة لدراسة مواضيع بحث محددة. كما يلاحظ تداخل في هذه الأسباب، فمن الأسباب العلمية المعرفية كقلة الدراسات حول الموضوع إلى الأسباب المجتمعية والسياسية كاهتمام الدولة بالموضوع ، إلى اقتراح أكثر من سبب واحد. هذه الوضعية مؤشر على:

أ. خاصية العمق و الكثافة المميزة للظاهرة الاجتماعية كما رأينا في الفصل السابق، حيث تتشكل مجموعة من الأبعاد و العناصر المتداخلة: **اجتماعية/ ثقافية / سياسية / فردية....** و من تم فهي تتميز عن الظاهرة الطبيعية.

ب. إن غياب و لو شبه إجماع حول طبيعة هذه الأسباب، و اختلافها من بحث لآخر، دلالة واضحة على معيارية الظاهرة الاجتماعية.

و في كلتا الحالتين، هناك مؤشر على عدم إمكانية مماثلة الموضوع الاجتماعي بالموضوع الطبيعي، و بتعبير آخر فإن ذلك يعد دلالة واضحة على تفرد وخصوصية الموضوع العلمي- الاجتماعي المعيارية.

2. <u>دور التوجيه السياسي في اختيار موضوع البحث:</u> إن اهتمام الدولة بموضوع البحث كسبب لاختياره ورد سواء لوحده أو مع أسباب أخرى بنسبة (24 %) و هي نسبة معتبرة. والأهم من ذلك هو أن هذا المؤشر ورد بصفة رئيسية خلال المرحلتين الأولى و الثانية، حيث أن (75 %) من ظهوره كانت خلال هاتين المرحلتين، ثم أخد في التراجع منذ فترة التسعينيات، ليختفي نهائيا خلال المرحلة الأخيرة. بمعنى أن القضايا الاجتماعية التي تشغل اهتمام النظام المركزي من خلال الخطاب السياسي والإعلامي أصبحت- و في ظل سياسة التوجيه المركزي لمؤسسات الدولة- محل استقطاب لاهتمامات الباحثين، و هو ما يدل على تبعية اختيار الموضوع لشكل الخطاب السياسي السائد، هذه التبعية تراجعت حدتها مع ظهور ملامح حرية التعبير و التعددية.

3. <u>التركيز على الدراسات السابقة:</u> كسبب لاختيار موضوع البحث، نجد الدراسات السابقة حاضرة بنسبة كبيرة في أغلب البحوث(60 %)، سواء لوحدها أو مع أسباب أخرى، وهو ما يفهم على أن الواقع الاجتماعي الجزائري مازال فضاء غير مستكشف في أغلب مناحيه. و من تم يحاول البحث طرق المجالات غير المستكشفة لكن هذه الوضعية يمكن مناقشتها من وجهين:

أ. إن النمطية السائدة في البحث، من تركز للبحث داخل **نطاقات محدودة/ مؤسسات صناعية أو تربوية/ مؤسسات حديثة**، ارتبط تناولها بأشكال الخطاب السائد، مما يدل على أن مبرر قلة الدراسات مؤشر لا يمتلك دلالته الواقعية.

ب. تدل شدة انتشار هذا المؤشر على القطيعة المصطنعة بين البحوث المنجزة حول قضايا بحثية معينة، حيث نجد الباحث في تناوله لموضوع ما و كأنه انطلق من فراغ معرفي حول هذا الموضوع. و مهما تكن أسباب هذه القطيعة فقد عملت على إفشال أي محاولة لتحقيق تراكم معرفي حول المجتمع الجزائري، و التأسيس لمعرفة أصيلة حوله، و من تم تكريس التبعية لما هو أجنبي من مناهج ونظريات.

4. <u>الملاحظة الميدانية للظواهر الاجتماعية كسبب لاختيار موضوع البحث بين الذاتية و الموضوعية:</u> ورد هذا المؤشر بنسبة معتبرة مع أسباب أخرى، لكن ملاحظتنا الميدانية لما هو سائد، تؤكد أن أغلب المواضيع المبحوثة يتم اختيارها:

أ. من خلال بطون الكتب، بدليل أن الباحث عادة ما يقف حائرا أو عاجزا عن إيجاد عينة ممثلة لموضوع بحثه، لأسباب متعددة.

ب. كما أن الغياب شبه التام للتدريب على الزيارات و الملاحظات الميدانية أي القطيعة شبه التامة بين الجامعة و الواقع من مؤسسات صناعية و تربوية يجعنا نقرر أن الملاحظة الميدانية للظواهر غالبا ما تأتي في مرحلة بعدية، أي بعد اختيار الموضوع، الذي يتم عادة بناء على تصورات نظرية و توجيهات سياسية. بالإضافة إلى أن أداة الملاحظة كما رأينا في الفصل السادس عادة ما يتم إقصائها في عملية تحليل الظواهر و صياغة النتائج حولها.

خلاصـــــة الفـصل:

من خلال المعطيات الميدانية حول أهداف البحث الاجتماعي، و النتائج التي تم التوصل إليها، نخلص إلى أن:

1. لا وجود للمعرفة العلمية الخالصة النقية من الأهداف الخاصة، و التوجهات المعيارية.

2. ارتبط علم الاجتماع الغربي في نشأته بأهداف محددة، هذه الأهداف بدورها ترتبط بالخصوصية التاريخية الغربية و طبيعة التحولات التي شهدتها تلك لخصوصية.

3. ترتبط ممارسة البحث العلم-اجتماعي بأهداف محددة، سواء أكانت ذاتية أم مجتمعية، و بالنسبة لعينة بحثنا فقد ارتبطت خصوصا خلال المرحلة الأولى و الثانية بالتوجهات السياسية السائدة.

4. تعددت أهداف الباحثين بالنظر لطبيعة و أشكال الخطاب السياسي المميزة للمرحلة التاريخية و الظروف التي تم فيها إنجاز البحث، و بالنظر لطبيعة الأطر النظرية المرجعية التي ينطلق منها الباحث الاجتماعي.

5. و جود معيارية في اقتراح أسباب اختيار مواضيع البحث الاجتماعي، تجلت أساسا في تأثير التوجهات السياسية السائدة.

من هذا المنطلق فلا وجود لممارسة علمية خالية من الأهداف، لكن لأهداف ممارسة البحث الاجتماعي أتضح بابها لا ترتبط بأهداف علمية أو معيارية واضحة، بقدر ما ترتبط بما هو سائد من أشكا ل الخطاب السياسي، أو الأنساق و التيارات النظرية وهنا يظهر مرة أخرى الدور السلبي لاعتماد النظرية الغربية في المقاربة علمية للواقع الاجتماعي الجزائري باعتبار أن هذه الأخير ارتبطت بتحقيق أهداف محددة في الغرب.

قائمـــة المراجـــع:

1. نيقولاتيماشيف: **نظرية علم الإجتماع . طبيعتها و تطوراتها** ترجمة محمود عودة و آخرون. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.الطبعة التانية 1990.

2. جيوفاني بوسينو، **نقد المعرفة في علم الاجتماع**. ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات،الطبعة الأولى، بيروت،1995.

3. بناصر البعزاتي: **الإستدلال والبناء.بحث في خصائص العقلية العلمية** المركز الثقافي العربي.الرباط.الطبعة الأولى.1999.

4. بيار بورديو، **أسباب عملية –إعادة النظر بالفلسفة-** .ترجمة : أنور مغيث الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان، الطبعة الأولى، ليبيا، دون سنة.

5. توماس كوهن:**بنيـة الثـورات العلميـة**. ترجمة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة.الكويت.عدد 168.ديسمبر 1992.

6. ميشال فوكو: **الكلمات و الأشياء** . ترجمة مطاع مفدي وآخرون، مركز الإنماء القومي، دون طبعة، بيروت، 1990 .

7. إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس.** ترجمة: محمد حسن غلوم، محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، عدد:244، الكويت، أفريل 1999.

من خلال هذا البحث حول **ممارسة البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية** حاولنا قدر الإمكان الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، و التزام –خلال كل ذلك- منهجية علمية واضحة، و بقدر ما بذلناه من جهد اكتشفنا الكثير من الحقائق التي كنا نجهلها من قبل، كما أعدنا النظر في الكثير من المفاهيم والمنطلقات المعرفية واستبدلناها بأخرى، بناء على قوة الدليل العلمي. و كخاتمة للبحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها كالآتي:

- لا يمكن اعتماد مفهوم الموضوعية كمقابل للذاتية، إن المواقف الإبستيمولوجية الغربية تشترك في مسلمة واحدة وهي التصور الوضعي للعلم واعتبار أن الموضوعية تتحقق من خلال الفصل بين مجال العلم ومجال القيم. وأن اختلاف هذه المواقف ليس في شكل الموضوعية المبتغاة و إنما في أسباب عدم تحققها في العلم -الاجتماعي، و تصوراتها لكيفية تحقيق ذلك.

- لا يوجد موقف ثابت يحدد التناول الموضوعي للواقع الاجتماعي، وأن الاتفاق قد حصل حول ضرورة الفصل بين مجال العلم، و مجال القيم. و قد انتهى التصور الوضعي للموضوعية بالمشروع المعرفي الغربي إلى حدود غامضة حيث تحول إلى عقائد دوغمائية تدعي لنفسها الحقيقة، ثم ما تلبث حتى تأتي أخرى فتفندها.

- لا تنطلق المواقف المعرفية الغربية من خصوصية الموضوع الاجتماعي في حد ذاته، وإنما انطلقت من مسلمات و مفاهيم مستعارة من العلوم الطبيعية والفيزيائية من جهة، و من منطلق الخصوصية التاريخية و المعرفية التي شكلت ظروف نشأة هذه الأنساق المعرفية من جهة أخرى، مما جعلها تدور في حلقة مفرغة.

- تتميز الرؤية الإسلامية لمسألة الموضوعية بموقف وجودي ومنهجي أصيل وذلك من منطلق موقفها المتميز من الوجود، الذي ينقسم إلى مادي موضوعي في عالم الشهادة، و معياري أو لا مادي خاص بعالم الغيب، و ضوابطها المنهجية التي تعتمد الوحي كمصر أساسي للمعرفة العلمية.

- و من تم يجب تناول الموضوع انطلاقا من خصوصيتنا التاريخية والعقائدية، و استقلالنا الحضاري، بشكل مستقل عن العلوم الأخرى، و بكيفية تراعي خصوصية الموضوع الاجتماعي.

- أن العلاقة الفكرية الشرق الإسلامي و الغرب المسيحي ليست وليدة الفترة المعاصرة، بل هو قديم قدم كلا الحضارتين و قدم الصراع العقيدي بين الديانتيـــن

وقد اكتنفته العديد من التبدلات بحسب تبدل موازين القوى العسكرية و الاقتصادية و من ثمة لا يمكن القفز على الحقائق التاريخية وحصر الحديث عن هذه العلاقة انطلاقا من

الفترة المعاصرة، فيظهر و كأن النموذج المعرفي الغربي قد وجد من فراغ، وأنه هو الوحيد العلمي.

- كل الأنساق و المباحث المعرفية الغربية التي تناولت المجتمع الإسلامي كموضوع بحث- سواء **استشراق، إثنوغرافيا، أنثروبولوجيا،** ثم **علم الاجتماع** عملت على تشويه الوقائع الاجتماعية المدروسة، كونها أهملت خصوصية المجتمع الإسلامي و مصادره المعرفية الأصيلة، و تناولته من موقف استعلائي و من خلال مصادر معرفية غربية، و هو تناول يتنافى مع شروط الموضوعية و العلمية كما حددها الغربيين أنفسهم.

- تتحيز ممارسة البحث الاجتماعي إلى الأنساق النظرية الغربية، ممثلة بالأخص في البنائية الوظيفية و الماركسية، حيث برزت خلال الممارسة كنظريات رئيسية.

- كشف البحث عن قصور و محدودية دور هذه النظريات في التناول العلمي لقضايا الواقع الاجتماعي الجزائري، حيث اقتصر دورها ضمن أغلب البحوث على تقديم تصور مسبق بخصوص كيفية وأهم القضايا المشكلة لهذا الواقع، ثم يأخذ دور النظرية العلم-اجتماعية الغربية في التراجع والانحسار مع تقدم عملية البحث، فهي لا تساهم في توجيه البحث الميداني و تفسير المعطيات الميدانية أو التوقع بأشكال تطور الظواهر المدروسة.

- هذه الخيارات النظرية بالإضافة إلى قصورها المعرفي، فقد أتضح كيف أن اعتمادها في البحث كان تأثرا وتماشيا مع أشكال الخطاب السياسي الإيديولوجي القائم، أكثر منه تماشيا مع خصوصية الوقائع المدروسة.

- هناك تحيز واضح إلى النزعة المنهجية الوضعية التي تختزل الحقيقة الاجتماعية في بعدها الواقعي المحسوس، وهو ما تجلى من خلال التركيز على اعتماد منهج وصفي، واستخدام أدوات بحث محدودة كالاستمارة و الملاحظة.

- تبين أن المناهج والأدوات، ليست كما يعتقد الكثير من الباحثين هي قضايا علمية بحتة خالية من أي تحيز، فقد ثبت أنها نسبية و ترتبط بخصوصية تاريخية و معرفية محددة.

لذلك يمكن أن نتصور خطورة التشويه الذي تحدثه هذه النظريات و تلك المناهج من خلال النتائج التي تصل إليها في دراسة الواقع الاجتماعي الجزائري.

- سيطرة نزعة وضعية غير معلنة على تمثل الباحثين للموضوع الاجتماعي و هو انعكاس لطبيعة الأطر المرجعية الغربية المعتمدة في البحث.

- التـأثر بالنظريـات الغربيـة فـي اختيـار مواضـيع البحـوث، علـى حسـاب الحقيقـة الاجتماعية، كما ظهر من خلال التركيز على العمل الصناعي، و المؤسسات التابعة لجهاز الدولة.

- التـأثر بالخطـاب الإيـديولوجي و الإعلامـي السـائد فـي انتقـاء مواضـيع بحـث دون أخرى.

- استمرار بعض التصورات الاستشراقية، في البحث الاجتماعي كما ظهر من خلال الثنائيات الموجودة في البحث: **التقليدي و الحديث.**

- تقوقـع اهتمامـات البـاحثين ضـمن المجـال الضـيق للمؤسسـة، و إهمـال الأنسـاق الاجتماعية المفتوحة، وتهميش العديد من القضايا و المؤسسات الاجتماعية الرئيسية، من مجال البحث.

- سيطرة نزعـة مرضـية باثولوجيـة علـى اهتمامـات البـاحثين، كانعكـاس للتصـورات غربية مسبقة، ممـا أدى إلـى تكريس النظـرة السـوداوية إلـى المجتمـع وتهميش العديد من القضايا الايجابية.

- غلبة التفسيرات الأحادية للمشكلات الاجتماعية المبحوثة.
ومن تم هناك سيطرة لتصور وضعي قاصر لكيفية وجود قضايا الواقع الاجتماعي.

- لا وجـود للمعرفـة العلميـة الخالصـة النقيـة مـن الأهـداف الخاصـة، و التوجهـات المعيارية.

- ارتبط علم الاجتماع الغربي في نشأته بأهداف محددة، هذه الأهداف بدورها ترتبط بالخصوصية التاريخية الغربية و طبيعة التحولات التي شهدتها تلك الخصوصية.

- ترتبط ممارسة البحث العلم-اجتماعي بأهداف محددة، سواء أكانت ذاتية أم مجتمعية.

- من تم يمكن القول بأن العلمية في البحث الاجتماعي ترتبط بالمعيارية.

- تعددت أهداف الباحثين بـالنظر لطبيعـة و أشـكال الخطـاب السياسـي المميزة للمرحلـة التاريخية والظروف التي تم فيها إنجاز البحث، و بالنظر لطبيعة الأطر النظرية المرجعيـة التي ينطلق منها الباحث الاجتماعي.

- و جود معيارية في اقتراح أسباب اختيـار مواضـيع البحـث الاجتمـاعي، تجلـت أساسـا في تأثير التوجهات السياسية السائدة.

بمعنى يمكن تلخيص نتائج هذا البحث في أن الموضوعية بالشكل السائد في العلم الطبيعي لم تتحقق، ولا يمكنها أن تتحقق ضمن البحث الاجتماعي، كما أن محاولات التناول العلمي لقضايا الواقع الاجتماعي الجزائري، منذ عصر الدراسات الاستشراقية مرورا بعلم الاجتماع الاستعماري، و صولا إلى ممارسة البحث الاجتماعي الحالية، في منطلقاتها ، مناهجها، و أهدافها، لم تستطع أن تلتزم بشروط و مقتضيات الموضوعية التي حددتها لنفسها، و من تم كانت في أغلب الأحيان تعبيرا عن تناولات ذاتية معيارية، لكن ليس معيارية من منطلق خصوصية الموضوع الاجتماعي المدروس و إنما ذاتية ومعيارية بمعنى التحيز إلى تصورات وقوالب نظرية ومنهجية معدة مسبقا، و ذاتية بمعنى الالتزام بخدمـــــــة أهداف و مصالح جهات معينة، على حساب العلمية و الموضوعية.

إن هذه الوضعية التي تعود في جوانب كثيرة منها إلى اعتماد **النسق العلم-اجتماعي الغربي** في تناول قضايا الواقع الاجتماعي الجزائري، وقد أدت إلى تشويه العديد من الحقائق الاجتماعية، و إهمال أخرى، و هو ما يستدعي منا:

- إعادة النظر في مفهوم و حدود الموضوعية و العلمية بالنسبة للبحث العلم-اجتماعي انطلاقا من مرجعيتنا العقيدية، واستقلالنا الحضاري.

- إعادة النظر في مرجعياتنا المعرفية و مناهجنا، وكيفية التعامل مع الظواهر الاجتماعية. لأن علم الاجتماع الغربي محدود بخصوصية نشأته التاريخية و حيزه المعرفي.

- طرح التصورات الوضعية للموضوع العلم-اجتماعي. من خلال تصور **معياري شمولي للظاهرة الاجتماعية**، في إطار خصوصيتنا العقيدية، و التاريخية.

- توسيع دائرة مصادر المعرفة العلمية حول الإنسان و المجتمع لتشمل الوحيين، **القرآن الكريم و الحديث الشريف**.

و أخيرا فإن قضية الموضوعية في ممارسة البحث العلم-اجتماعية، موضوع هام من الناحية المعرفية و المجتمعية، لكنه مع ذلك جد متشعب و ذي حدود شاسعة، ومهما بذل فيه من جهد خلال مراحل هذا البحث المتواضع، فلا يمكن ان نلم بمختلف جوانبه ، كما لا يمكن أن نوفيه حقه من خلال هذا العمل العلمي المتواضع بالنظر إلى أهميته. و من ثمة فإننا نأمل أن تكون – في المستقبل- هناك بحوث أكثر عمقا وتحكما في جوانب الموضوع، حتى يتحقق الهدف الأساسي و هو الإجابة عن السؤال الجوهري وهو: **كيف يمكن تحقيق الموضوعية في البحث الاجتماعي ؟**

أولا: القرآن الكريم:

المصحف الشريف: **برواية ورش عن نافع**، مكتبة و مطبعة الشربجي، دمشق، سوريا.

ثانيا: الكتب:

1. إبراهيم مذكور:**معجم العلوم الاجتماعية**. الهيئة المصدرية العامة للكتاب. دون طبعة، الهيئة المصرية للكتاب، الاسكندرية.1975.

2. أحمد سمايلوفيتش، **فلسفة الاستشراق و أثرها في الأدب العربي المعاصر**. دار الفكر العربي، دون طبعة، القاهرة،1998.

3. آلان ثوران : **إنتاج المجتمع** ، ترجمة إلياس بدوي، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1976.

4. إميل دوركايم: **قواعد المنهج في علم الإجتماع**. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، دون طبعة، الجزائر، 1990.

5. إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس.** ترجمة: محمد حسن غلوم محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، عدد:244، الكويت، أفريل 1999.

6. بناصر البعزاتي: **الاستدلال والبناء.بحث في خصائص العقلية العلمية** المركز الثقافي العربي.الرباط.الطبعة الأولى.1999.

7. بيار بورديو، **أسئلة في علم الاجتماع الانعكاسي** .ترجمة عبد الجليل الكور، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء المغرب، 1997.

8. بيار بورديو، **أسباب عملية –إعادة النظر بالفلسفة-** .ترجمة : أنور مغيث الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان، الطبعة الأولى، ليبيا، دون سنة.

9. جورج غورفيتش: **الأطر الإجتماعية للمعرفة**. ترجمة خليل أمين خليل المؤسسة الجامعية للدراسات ببيروت 1981،.

10. جيرار لكلرك، **الأنتروبولوجيا الاستعمارية**. ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية،القاهرة،1998

11. جيوفاني بوسينو، **نقد المعرفة في علم الاجتماع.** ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.

12. جراهام كينلوتش، **تمهيد في النظرية الاجتماعية – تطورها و نماذجها الكبرى-** ترجمة سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية،1998.

13. زكرياء بشير إمام، **أصول الفكر الاجتماعي في القرآن الكريم: القضايا و النظريات – دراسة تحليلية-** مكتبة روائع ماجدلاوي، دون طبعة، الخرطوم، 2000.

14. زعيمي مراد، **علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل**. دار المعرفة الجزائر، دون طبعة، دون سنة.

15. الزواوي باغورة: **مدخل جديد إلى فلسفة العلم**.مطبعة دار الهدى.عين مليلة.الجزائر.دم.2001.

16. حسام الدين الآلوسي، **إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب**. مركز دراسات الوحدة العربية، دون طبعة، بيروت،1997.

17. حسن حنفي، **هموم الفكر و الوطن: التراث و العصر و الحداثة**. الجزء الأول، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998.

18. طه نجم **:علم اجتماع المعرفة** : دار المعرفة الجامعية،دون طبعة الإسكندرية. 1996.

19. يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين- الأصول- الحصاد-الآفاق المستقبلية-**. سلسلة عالم المعرفة عدد 264،الكويت، ديسمبر 2000.

20. ماهر عبد القادر محمد علي**: نظرية المعرفة**.دار النهضة العربية للطباعة والنشر.بيروت.1985.

21. محمد بن صالح العثيمين، **فتاوى العقيدة**. مراجعة و تخريج:محمد حسن، دار النبلاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، جدة، 2004.

22. محمد علي محمد، **تاريخ علم الاجتماع- الرواد و الاتجاهات المعاصرة-.** دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية،1989.

23. محمد نجيب بوطالب، **صورة العربي الآخر ناظرا و منظورا إليه**. تحرير الطاهر لبيب النجمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،1999.

24. محمد عمارة، **معالم المنهج الاسلامي**. دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت، 1991.

25. محمد محمد أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية.** المعهد العالمي للفكر الاسلامي،الطبعة الأولى، فرجينيا الولايات المتحدة، 1991**.**

26. محمد محمد قاسم، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر،الطبعة الأولى، الإسكندرية،1999.

27. معن خليل عمر**: معجم علم الاجتماع المعاصر**. دار الشروق. عمان الأردن.الطبعة الأولى، 2000

28. ميشال فوكو: **الكلمات و الأشياء** . ترجمة مطاع مفدي وآخرون، مركز الإنماء القومي دون طبعة، بيروت، 1990 .

29. نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها** .ترجمة محمد عودة وآخرون مراجعة عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية،الطبعة الأولى. الاسكندرية 1990.

30. سالم ساري و آخرون، **نحو علم اجتماع عربي**. مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت، 1986.

31. سمير أيوب: **تأثير الإيديولوجيا في علم الاجتماع**. معهد الإنماء القومي دون طبعة بيروت، دون سنة

32. السيد علي شتا، **المنهج العلمي و العلوم الاجتماعية**. مكتبة الإشعاع الفنية، بدون طبعة الإسكندرية،1997.

33. السيد الحسني: **نحو نظرية علم الاجتماعية نقدية.** دار النهـ ـة العربية للطباعة والنشر دون طبعة، بيروت، 1985 .

34. السيد ياسين، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي المعاصر**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1991.

35. عبد الوهاب المسيري، **إشكالية التحيز- رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد-**. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، فرجينيا الولايات المتحدة،1997.

36. عبد اللطيف عبادة: **إجتماعية المعرفة الفلسفية**.المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.د.ط. 1984.

37. عبد الواحد محمد الفار، **الثقافة الإسلامية من خلال رؤية تأصيلية لمنهج الإسلام في الدين والدولة و العلاقات الدولية**. دار النهضة العربية، الطبع الأولى، القاهرة،1996.

38. عبد اللطيف عبادة: **إجتماعية المعرفة الفلسفية**.المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.د.ط. 1984.

39. عبد الرحمان بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**. مكتبة الصفا، الطبعة الأولى، القاهرة، 1422هـ/ 2002م.

40. عبد الصمد الديالمي، **القضية السوسيولوجية- نموذج الوطن العربي-**.مطابع افريقيا الشرق، دون طبعة، الدار البيضاء، المغرب، 1989

41. عنصر العياشي، **نحو علم الاجتماع نقدي – دراسات نظرية وتطبيقية** ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999 .

42. عفاف سيد صبرة، **المستشرقون و مشكلات الحضارة.** دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة،1997.

43. توماس كوهن:**بنية الثورات العلمية**. ترجمة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة.الكويت.عدد 168.ديسمبر 1992.

44. . توفيق نبيل السمالوطي، **الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع المعاصر - النظرية المنهجية والتطبيقية-** . دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية مصر، 1989 .

49. توفيق نبيل السمالوطي، **الإيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون طبعة، مصر،1975.

50. فاطمة الزهراء بدوي:**علم إجتماع المعرفة بين الفكر الخلدوني و الفكر الغربي**.منشورات جروس بوس. د. م .و بدون تاريخ.

51. .فليب لوكا، جون كلود فاتان، **جزائر الأنثروبولوجيين- نقد السوسيولوجيا الكولونيالية.** ترجمة محمد يحياتين و آخرون، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، دون طبعة، الجزائر، 2002.

52. فريد بريك معتوق، **منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب و في الغرب** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1985.

53. صلاح قنصوة، **الموضوعية في العلوم الإنسانية-عرض نقدي لمناهج البحث-.** دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، دون طبعة، القاهرة،2003.

54. Albert Brémo; **Méthodes Des Sience Sociales**, .,02 eme édition, Parais ,1994.

55. Ali El-Kenz **: Au fil de la crise, 5 études sur l'Algérie et le monde arabe**, Entreprise national du livre, Alger, 2ème édition 1993.

56. George Gurwitche : **LA Vocation Actuelle de la Sociologie**. Tom (01); 04 éme, paris.

57. Madelin Grawitz **Méthodes des sciences Sociales**
Edition DALOZ . 11eme ed, Paris 2003 .

58. PHillippe Bernoux et autres**;Sociologie Contemporaine**; édition VIGO.T 13. Paris 1989.

59. P. Berger, TH.Lukman; **LA Construction Sociale De La Réalité**, traduit de L Américain par: P. Taminiaux et M.Klincksieck, Paris; 1986.

ثالثا: القواميس و المعاجم:

1. أندريه لالاند: **موسوعة لالاند الفلسفية**. تعريب /خليل أحمد خليل. منشورات عويدات بيروت المجلد الثاني.الطبعة الثانية 2001.

2. كميل الحاج:**الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي و الاجتماعي**.مكتبة لبنان ناشرون.بيروت.الطبعةالولى.2000.

3. ميشيل مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**. ترجمة: عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999.

4. عبد المنعم حنفي :**موسوعة علم النفس و التحليل النفسي**.مكتبة مدبولي .القاهرة.الطبعة الرابعة.1994.

5. **Dictionnaire Encyclopédique Quillet**, Libraire Aristique Quillet, Paris, tom:S.CO.07 eme édition, 1997.

6. **LE Grand Larousse Universel; avec actuel**. Tom 13, imprémé en Italy, Mars 1997.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1. بوالشعير عبد العزيز:**(العقلانية التطبيقية و إمتداداتها عند غاستون باشلار)**.رسالة ماجيستر غير منشورة.جامعة قسنطينة 2001.

2. بولمزاود السعيد،**(محاولة في إعادة التأسيس للتفكير العلمي في الموضوع الاجتماعي)**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة،2002.

3. بلعكروم فتيحة،(**إشكالية الموضوعية على مستوى التاريخ – دراسة تحليلية-**) رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة،2002.

4. زعيمي مراد، (**النظرية العلم-اجتماعية: رؤية إسلامية**). رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة،1996.

5. الطيب صيد، (**الممارسة السوسيولوجية في الجزائر - واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع**)، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة،1998.

6. يعيش وسيلة، (**تدريس علم الإجتماع بين العلم و الأيدولوجيا**) رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة،2001.

7. معتوق فتيحة، (**علاقة البحث الاجتماعي بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر**)، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر،1989.

8. محمد اليعقابي،(**فلسفة الحضارة عند جاك بيرك**)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، 1987.

9. نوار مربوحة، **(تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية - دراسة المشكلات و الطرائق و الحلول-**) رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، 1998.

خامسا:المجلات العلمية:

1. جهينة سلطان العيني، «البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية». **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد:144، فيفري 1992.

2. جمال مفرج، (مداخلة مقدمة إلى ندوة: فلسفة التنوير)، قسم الفلسفة، جامعة منتوري قسنطينة، جانفي 2002.

3. كلثم علي الغانم، «إشكالية التحيز و أحكام القيمة في علم الاجتماع». **مجلة البصائر**، علمية محكمة، عدد:12،الكويت،2002.

4. محمد حافظ دياب، «علم الاجتماع في الجزائر- الهوية و السؤال-». **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد:134،أفريل 1990

5. سالم خميش، «الإستشراق الفرنسي في ركن العلوم الانسانية». مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد:162، أوت 1992.

6. عبد اللـه الهمالي، عبد القادر عبد اللـه عرابي، «إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية». **المستقبل العربي** ،

7. عنصـر العياشـي: «علـم الاجتمـاع و الإيـديولوجيا و الموضـوعية» **سـيرتا**. مجلـة تاريخيـة اجتماعية، معهد العلوم الاجتماعية بجامعة قسنطينة،العدد:9/8 ، السنة الخامسة، ديسمبر 1983.

الملحق الأول: جدول يوضح فئات ووحدات التحليل

الرسائل الجامعية			الأساتذة الباحثين		
الفئة وعناصرها			الفئة وعناصرها		
النظريات السائدة	التكرار	النسبة			
الماركسية	04	%08			
البنائية الوظيفية	04	%08			
الجمع بين نظريات متناقضة	36	%72			
لا توجد نظرية	06	%12			
المجموع	50	%100			
طبيعة الأطر المرجعية	التكرار	النسبة	طبيعة الأطر المرجعية	التكرار	النسبة
البنائية الوظيفية	25	%50	البنائية الوظيفية	04	
الماركسية	20	%40	الماركسية البنائية الوظيفية	04	
الفيبيرية	02	%04	المادية التاريخية	01	
لا يوجد إطار مرجعي	03	%06	الوظيفية الإسلامية	02	
المجموع	50	%100	النقدية المحدثة	03	
			التعدد ومحاولة التوفيق	03	
			حسب الموضوع	04	
			الرؤية الإسلامية	01	
			المجموع	22	
علاقة الإطار المرجعي بموضوع البحث	التكرار	النسبة	مبررات اعتماد المرجعية	التكرار	النسبة
وجود علاقة	40	%80	ملائمته لموضوع البحث	13	%59.9
وجود تناقض	07	%14	غياب بديل نظري محلي	04	%18.18
غير واضحة	03	%06	تقليد لما هو سائد في الغرب	03	%13.64
المجموع	50	%100	كونها عالمية	02	%09.09
			المجموع	22	%100
علاقة الإطار المرجعي بفرضية البحث	التكرار	النسبة			
وجود علاقة	41	%82			
وجود تناقض	06	%12			
غياب علاقة	03	%06			
المجموع	50	%100			
علاقة الإطار المرجعي بالفصول (النظرية)	التكرار	النسبة			
موجودة	17	%34			
غير موجودة	30	%60			
غير محدد	03	%06			
المجموع	50	%10			
توجيه النظرية للبحث الميداني	التكرار	النسبة			
يوجد توجيه	10	%20			
لا يوجد توجيه	40	%80			
المجموع	50	%100			

الفئة وعناصر		
إعتماد النظرية في تفسير المعطيات الميدانية	التكرار	النسبة
يوجد	02	04%
لا يوجد	46	92%
جزئيا	02	04%
المجموع	50	100%
دور النظرية في التوقع بأشكال التطور الظاهرة	التكرار	النسبة
وجود التوقع	02	04%
عدم وجود التوقع	48	96%
المجموع	50	100%
طبيعة المناهج المعتمدة في البحث	التكرار	النسبة
الوصفي	28	56%
الوصف الإحصائي	05	10%
المقارن	02	04%
التاريخي	01	02%
تحليل المضمون	04	08%
المسح الاجتماعي	03	06%
الوصفي / التاريخي/المقارن	01	02%
التفاعلي الرمزي	02	04%
الجدلي	01	02%
غير محدد	03	06%
المجموع	50	100%
وضعية المنهج في البحث	التكرار	النسبة
أول البحث	12	24%
القسم الميداني	35	70%
غير محدد	03	06%
المجموع	50	100%
تبرير أسباب اختيار المنهج وكيفية استخدامه	التكرار	النسبة
وجود تبرير	09	18%
عدم وجود تبرير	41	82%
المجموع	50	100%

الفئة وعناصرها		
طبيعة المناهج المعتمدة	التكرار	النسبة
الوصفي	10	45.45%
الكمية والتاريخية	02	
التعددية في المناهج	02	
السوسيو أنثروبولوجي	02	
الوصفي التاريخي	04	18.18%
حسب الموضوع والمرجعية	02	
المجموع	22	100%
موقف الأساتذة من كفاية مناهج البحث	التكرار	النسبة
كافية	09	40.91%
كافية والنقص يعود للباحث	02	
غير كافية	08	36.36%
غير كافية وتشوه الواقع الاجتماعي	03	
المجموع	22	100%
أسباب اختيار المنهج	التكرار	النسبة
ملائمته لموضوع البحث	13	59.09%
كونه الأسهل	05	22.73%
عدم وجود بديل	04	18.18%
المجموع	22	100%

الفئة وعناصر			الفئة وعناصرها		
علاقة الإطار المرجعي بمنهج البحث	التكرار	النسبة			
وجود علاقة	16	%32			
عدم وجود علاقة	21	%42			
وجود التناقض	13	%26			
المجموع	50	%100			
طبيعة أدوات البحث المعتمدة	التكرار	النسبة			
الإستمارة	12	%24			
المقابلة	01	%02			
الاستمارة والمقابلة	08	%16			
الاستمارة والمقابلة والملاحظة	10	%20			
الاستمارة والمقابلة والملاحظة والسجلات	06	%12			
السجلات	03	%06			
الاستمارة والملاحظة	07	%14			
السجلات والملاحظة والمقابلة	03	%06			
المجموع	50	%100			
علاقة أدوات البحث بالنظرية الاجتماعية	التكرار	النسبة			
وجود علاقة	31	%62			
عدم وجود علاقة	11	%22			
وجود تناقض	08	%16			
المجموع	50	%100			
علاقة أدوات البحث بالمنهج	التكرار	النسبة			
وجود علاقة	36	%72			
عدم وجود علاقة	13	%26			
وجود تناقض	01	%02			
المجموع	50	%100			
طبيعة المؤشرات الميدانية	التكرار	النسبة	تماثل الموضوع الاجتماعي و الموضوع الطبيعي	التكرار	النسبة
مادية	22	%44	وجود تماثل	07	% 32
مادية معيارية	28	%56	عدم وجود تماثل	15	% 68
المجموع	50	%100	المجموع	22	% 100
			الخصائص الموضوعية المحددة للموضوع الاجتماعي	التكرار	النسبة
			انتشار الظاهرة	16	% 73
			واقعية الظاهرة	04	% 08
			خصائص ترتبط بالباحث	02	% 09
			المجموع	22	% 100
المجال النظري للمواضيع المبحوثة	التكرار	النسبة	المجال النظري لبحوث الأساتذة	التكرار	النسبة

البنائية الوظيفية	28	%56	بنائي وظيفي	24	%54.55
الماركسية	18	%36	ماركسي	18	%40.91
الفيبيرية	04	%08	فيبيري	02	%4.55
المجموع	50	%100	المجموع	44	%100
الفئة وعناصر			الفئة وعناصرها		
نطاق البحث الاجتماعي	التكرار	النسبة	نطاق بحوث الأساتذة	التكرار	النسبة
داخل المؤسسة	138	%62.44	داخل المؤسسة	31	%70.45
حول الأسرة	20	%9.04	حول الأسرة	-	-
نسق اجتماعي مفتوح	63	%28.50	نسق اجتماعي مفتوح	13	%29.55
المجموع	221	%100	المجموع	44	%100
مجالات البحث الاجتماعي	التكرار	النسبة	معايير تصنيف الظواهر الاجتماعية	التكرار	النسبة
العمل في المؤسسة الصناعية	52	%23.52	منظومة القيم الاجتماعية	03	
الموارد البشرية	25	%11.25	خصوصية المجتمع	05	
التربية و التعليم	36	%16.28	خصوصية وقيم المجتمع	03	
المرأة و العائلة	26	%12.05	عقيدة وقيم المجتمع	05	
الجريمة و الانحراف	12	%05.42	لا يمكن تصنيفها	06	
النسق الثقافي و القيمي	07	%03.16	المجموع	22	
الريف و العمل الزراعي	07	%03.16			
الحياة الحضرية و الهجرة	09	%04.05			
النظام السياسي و الاداري	13	%04.15			
المجتمع المدني	03	%01.35			
الاعلام و الاتصال	12	%05.42			
قضايا معرفية في علم الاجتماع	06	%02.70			
العقار و الملكية	02	%00.90			
الصحة و المجتمع	03	%01.35			
الرياضة	01	%00.45			
دراسات تاريخية	03	%01.35			
المجتمع الصحراوي	05	%02.25			
المجموع	221	%100			
الطبيعة المرضية للرسائل الجامعية	التكرار	النسبة	الطبيعة المرضية لبحوث الأساتذة	التكرار	النسبة
مشكلة اجتماعية	42	%84	مشكلة اجتماعية	28	%64
ظاهرة اجتماعية عادية	08	%16	ظاهرة اجتماعية عادية	16	%36
المجموع	50	%100	المجموع	44	%100
ثنائية الحديث والتقليدي في البحث	التكرار	النسبة		التكرار	النسبة
مؤسسات وظواهر حديثة	209	%94.58			
مؤسسات وظواهر تقليدية	12	%5.42			
المجموع	221	%100			
الإعلان عن الهدف ضمن البحوث	التكرار	النسبة	وجود ممارسة بحث خالية من الأغراض الخاصة	التكرار	النسبة
هدف معلن	40	%80	موجودة	01	4.54
هدف غير معلن	10	%20	غير موجودة	21	95.45
المجموع	50	%100	المجموع	22	%100
طبيعة الأهداف المعلنة في البحث	التكرار	النسبة	طبيعة الأهداف المعلنة لدى	التكرار	النسبة

			الأساتذة		
علمية	23	%57.5	هدف مجتمعي	05	%23
مجتمعية	02	%05	هدف علمي	04	%18
علمية مجتمعية	15	%37.5	هدف علمي مجتمعي	13	%59
المجموع	40	%100	المجموع	22	%100
الفئة وعناصر			الفئة وعناصرها		
أسباب اختيار موضوع البحث	التكرار	النسبة			
قلة الدراسات السابقة واهتمام الدولة	05	%10			
اهتمام الدولة بالموضوع	05	%10			
ملاحظة ميدانية واهتمام الدولة	02	%04			
ملاحظة ميدانية	09	%18			
ميل ذاتي وقلة الدراسات السابقة	06	%12			
قلة الدراسات وملاحظة ميدانية	14	%28			
قلة الدراسات السابقة	09	%18			
المجموع	50	%100			
طبيعة أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية	التكرار	النسبة			
النظام السياسي	20	%47.61			
الأسرة والمجتمع	05	%11.90			
الفاعلين الاجتماعيين	14	%33.33			
الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع	03	%7.14			
المجموع	42	%100			

ملاحظة:

1. **في حالة وجود تغيير في مجموع التكرارات، فإن ذلك يعود لعدم توفر مؤشرات تدل على وجود الفئة.**
2. **مجموع التكرارات (44) بالنسبة للأساتذة الباحثين يدل على مجموع بحوث الأساتذة على مستوى الماجستير و الدكتوراه.**

الملحق الثاني: دليل المـــقابلة.

البيانات الأولية :

الجنس : .....
العمر : .....
الرتبة العلمية : .....
الأقدمية في التعليم الجامعي : .....
تخصص الدراسة في : -التدرج :.....
-فيما بعد التدرج :.....

موضوع البحث في : **-الليسانس : .....**
-الماجستير : .....
-الدكتوراه : .....
-مشاريع بحث حول : .....

المحور الأول : اعتماد الإطار المرجعي و المدخل المنهجي العلم-اجتماعي الغربي في دراسة الواقع الإجتماعي الجزائري بين الذاتية و الموضوعية.

س1: ما هي أهم الأطر النظرية المرجعية المعتمدة في بحوتكم ؟
س2: لماذا تم اعتماد هذه الأطر النظرية دون غيرها تحديدا ؟
س3: هل ترون بأن هذه الأطر كافية لتناول الظاهرة الاجتماعية ؟
س4: ما هي أهم المداخل المنهجية المعتمدة في بحوثكم ؟
س5: لماذا تم اعتمادكم هذه المناهج تحديدا؟
س6: هل ترون بأن هذه المداخل المنهجية كافية لصياغة تحليل و تفسير موضوعين لظاهرة الاجتماعية المبعوثة ؟

المحور الثاني : موضوع البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية :

س7: هل تجدون تماثل بين الظاهرة الاجتماعية كموضوع للبحث الاجتمـــــــــاعي و الظاهرة الطبيعية ، كموضع البحث العلمي الطبيعي ؟
س8: ما هي الخصائص الموضوعية التي تجعل من الظاهرة الاجتماعية موضوعا للبحث العلمي الاجتماعي ؟
س9 : ما هي الشروط التي تجعل من أي ظاهرة اجتماعية موضوعا جديرا بالبحث العلمي الاجتماعي ؟
س10: ما هي المعايير التي تعتمدونها في تصنيف ظواهر الواقع الاجتماعي إلى: ايجابية، صحية /أو سلبية، مرضية ؟

المحور الثالث : أهداف البحث العلم-الإجتماعي بين الذاتية و الموضوعية.

س11: هل ترون بأنه يمكن أن توجد ممارسة بحث اجتماعي خالية من الأغراض الخاصة ؟
س12: ما هي أهم الأهداف التي ترجون تحقيقها من خلال ممارستكم البحثية الحالية؟

تم تحكيم دليل المقابلة من قبل كل من :
- **الأستاذ/ الدكتور: سفاري ميلود.**
- **الدكتور : عنصر يوسف.**

و قد تمت استشارتهما بالنظر لاهتمامهما بقضايا المنهجية، و تجربتيهما الكبيرة في ميدان الإشراف. ولأن محتويات الدليل بعد التحكيم لم تطرأ عليها سوى تعديلات طفيفة، فقد اكتفينا بأستاذين فقط.

الملحق الثالث: فهرس الجداول والأشكال.

أولا: فهرس الجداول:

عنـــــوان الجـــــدول	الرقم	الصفحة
حجم العينة المكتوبة (الرسائل الجامعية).	01	27
حجم العينة البشرية(الأساتذة الباحثين).	02	28
البيانات الأولية الخاصة بالعينة البشرية.	03	29
محتويات كتاب: نحو نظرية علم اجتماعية نقذية.	04	113
مظاهر التضاد بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي كما رسمها المستشرقين.	05	121
الهدف المشترك لكل من الإستشراق التقليدي و علم الاجتماع الاستعماري.	06	124
طبيعة النظريات السائدة في الرسائل الجامعية.	07	143
طبيعة الأطر النظرية الموجهة للبحوث الجامعية	08	146
مبررات الأساتذة الباحثين لاعتماد المرجعية الغربية .	09	148
علاقة الإطار المرجعي بموضوع البحث ضمن الرسائل الجامعية.	10	149
علاقة الإطار النظري المرجعي بالفصول النظرية ضمن الرسائل الجامعية.	11	150
توجيه النظرية الاجتماعية الغربية للبحث ضمن الرسائل الجامعية.	12	152
اعتماد النظرية في تفسير المعطيات الميدانية ضمن الرسائل الجامعية	13	153
دور النظرية في التوقع بأشكال تطور الظواهر المدروسة ضمن الرسائل الجامعية	14	154

طبيعة المناهج السائدة ضمن الرسائل الجامعية.	15	156
وضعية المنهج ضمن الرسائل الجامعية.	16	158
تبرير أسباب اختيار المنهج و كيفية استخدامه ضمن الرسائل	17	160
علاقة الإطار المرجعي بمناهج البحث المعتمدة ضمن الرسائل الجامعية	18	161
طبيعة المناهج السائدة ضمن الرسائل الجامعية.	19	162
علاقة أدوات البحث الاجتماعي بالنظرية الاجتماعية ضمن الرسائل الجامعية.	20	163
موقف الأساتذة الباحثين من فكرة التماثل:	21	171
الخصائص الموضوعية المحددة للموضوع العلم-اجتماعي لدى الأساتذة.	22	172
النزعة المادية في اختيار المؤشرات الميدانية المحددة للظواهر الاجتماعية المدروسة ضمن الرسائل الجامعية.	23	172
الطبيعة النظرية لمواضيع البحوث الجامعية.	24	175
مجالات البحث الاجتماعي من خلال الرسائل الجامعية.	25	176
تقوقع البحث الاجتماعي في إطار حدود المؤسسة .	26	180
الطبيعة المرضية للظواهر الاجتماعية ضمن الرسائل الجامعية	27	182
ثنائية الحديث والتقليدي السائدة ضمن الرسائل الجامعية.	28	183
طبيعة أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية ضمن الرسائل الجامعية	29	184
موقف الأساتذة الباحثين من إمكانية وجود ممارسة بحث اجتماعي خالية من الأغراض الخاصة.	30	191
طبيعة الأهداف المعلنة ضمن الرسائل الجامعية.	31	192
علاقة الإطار المرجعي بالإعلان عن الهدف ضمن الرسائل الجامعية:	32	194
علاقة الإطار المرجعي بطبيعة الأهداف المعلنة ضممن الرسائل الجامعية:	33	195
طبيعة أسباب اختيار موضوع البحث من خلال الرسائل الجامعية.	34	196

ثانيا: فهرس الأشكال.

ارتباط البحث الاجتماعي حول المؤسسة الصناعية بالخيارات السياسية ضمن الرسائل الجامعية.	01	177
العلاقة العكسية بين الاهتمام بالبحث الصناعي و البحث التربوي ضمن الرسائل الجامعية.	02	178

الملحق الرابع: ملخصات البحث:

الفـــــــــــــهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة	12
الباب الأول: التأسيس النظري والمنهجي للبحث	20
الفصل الأول: التأسيـــس المنـــــهجي للبـــحث	21
المطلب الأول: إطار البحث المرجـــــــــــعي	22
أولا: طبيعة الإطار المرجعي	22
ثانيا: مبررات و دواعي اعتماد الإطار المرجعي	23
المطلب الثاني: منهجية البحث	23
أولا: طبيعة المنهج المعتمد في التفسير	23
ثانيا: كيفية الاستفادة من منهج الاستدلال الاستنباطي	24
ثالثا: مراحل الدراسة وإجراءاتها المنهجية	26
المطلب الثالث: العـــــــينة	27
أولا: طبيعة العينة	27
ثانيا: كيفية اختيار العينة	27
ثالثا: مبررات و دواعي اختيار الرسائل الجامعية	30
المطلب الرابع: تقنية التحليل المعتمدة	30
أولا: مفهوم تحليل الخطاب كأسلوب بحث	30
ثانيا: مبررات اعتماد تقنية تحليل الخطاب	30
ثالثا: إجراءات استخدام تقنية تحليل الخطاب	31
رابعا: طرق تحليل الخطاب المعتمدة	32
المطلب الخامس: أدوات البحث	32
أولا: المقابلة	32
ثانيا: المـــــلاحظة	33
ثالثا: فئات و وحدات التحليل	33
مراجع الفصل	35
الفصل الثاني: التأسيس النظري لاشكالية الموضوعية	36
تمهيد	37
المطلب الأول: إشكالية العلم كمعرفة محايدة	37
أولا: حول مفهوم العلم وخصائص المعرفة العلمية	37
ثانيا: بين العلم واللاعلم	38
المطلب الثاني: الموضوعية كمفهوم مقابل للذاتية	41
أولا: التعريف المعجمي للموضوعية والذاتية	41
ثانيا: الموضوعية والذاتية في الفلسفة	41
ثالثا: الموضوعية والذاتية في التحليل النفسي	42
المطلب الثالث: إشكالية الموضوعية ضمن فلسفة العلم	43
الموقف الأول: العلم معقل الموضوعية	43
الموقف الثاني: لا موضوعية العلم	46

المطلب الرابع: علم إجتماع المعرفة وجدلية المعرفة و الواقع	**49**
أولا: كار ل ماركس	**49**
ثانيا: إميل دور كايم	**50**
ثالثا: كار ل مانـهايم	**50**
رابعا: جورج غورفيتش	**51**
خامسا: آرثر شيلد	**52**
سادسا: توماس لوكمان/ بيتر بارجر	**53**
المطلب الخامس: إشكالية الموضوعية في المرجعية العلم- اجتماعية الغربية التقليدية	**54**
أولا: الموضوعية من منظور وضعي	**54**
ثانيا: الموضوعية من منظور ماركسي	**56**
ثالثا: الموضوعية فيبري/ علم اجتماع الفهم	**57**
المطلب السادس: الموضوعية من خلال رؤية علم-اجتماعية نقدية	**58**
أولا: الفن غولدنر	**58**
ثانيا: جيوفاني بوسينو	**59**
المطلب السابع: إشكالية الموضوعية من رؤية اسلامية	**61**
أولا: عقيدة التوحيد	**61**
ثانيا: الوجود من منظور إسلامي	**62**
ثالثا: ضوابط العلم و المعرفة من منظور إسلامي	**63**
خـــــلاصـــــة الفصل	**65**
مراجع الفصل	**66**
الفصل الثالث : الدراسات الســـــــابقة	**68**
تمهيـــــد	**69**
المطلب الأول: الدراسات السابقة لوضعية علم الاجتماع العربي	**69**
الدراسة الأولى: نحو علم اجتماع عربي	**69**
الدراسة الثانية: رؤية أساتذة عرب لعلم الاجتماع في الجامعات العربية	**76**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة لوضعية البحث و التدريس في علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية	**78**
الدراسة الأولى: علاقة البحث الاجتماعي بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر	**78**
الدراسة الثانية: تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية- دراسة المشكلات والطرائق والحلول -	**79**
الدراسة الثالثة: الممارسة السوسيولوجية في الجزائر- واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع -	**81**
الدراسة الرابعة : تدريس علم الاجتماع بين العلم والإيديولوجيا	**82**
الدراسة الخامسة: محاولة في إعادة تأسيس التفكير العلمي في الموضوع الاجتماعي	**84**
المطلب الثالث: الدراسات السابقة لإشكالية الموضوعية في العلوم الإنسانية	**86**
الدراسة الأولى: الموضوعية في العلوم الإنسانية - عرض نقدي لمناهج البحث -	**86**
الدراسة الثانية: إشكالية الموضوعية على مستوى التاريخ -دراسة تحليلية -	**87**

المطلب الرابع: الدراسات السابقة لإشكالية الموضوعية في علم الاجتماع	89
الدراسة الأولى: منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية المعيارية	89
الدراسة الثانية: إشكالية التحيز وأحكام القيمة في علم الاجتماع	91
خلاصة الفصل	92
مراجع الفصل	93
الباب الثاني: علم الاجتماع الغربي بين الخصوصية و العالمية	94
الفصل الرابع: مظاهر الخصوصية و التحـــيز في علم الاجتـــماع الغـــــربي	95
تمهيد	96
المطلب الأول: حالة المجتمع الغربي قبيل نشأة علم الاجتماع	96
أولا: سيادة التفكير اللاهوتي	96
ثانيا: اضطهاد الكنيسة للأسلوب العلمي في التفكير	96
ثالثا: التدخل القسري لسلطان الكنيسة في كل مجالات الحياة	97
رابعا: التحالف بين سلطة الاقطاع و سلطان الكنيسة	97
المطلب الثاني: الخصوصية التاريخية لنشأة علم الاجتماع في المغرب	98
أولا: فلسفة الأنوار	98
ثانيا: الثورة العلمية	99
ثالثا: الثورة الصناعية	99
رابعا: اللاستقرار السياسي و الاجتماعي	100
المطلب الثالث: مظاهر التحيز في النظرية العلم-الاجتماعية الغربية	101
أولا: مفهوم التحيز كعملية معرفية	101
ثانيا : مظاهر التحيز في النظرية الاجتماعية الغربية	102
ثالثا: موقف بعض المفكرين الغربيين من مظاهر تحيز العلم-الاجتماعي الغربي	104
المطلب الرابع : مظاهر الخصوصية في النظرية العلم-الاجتماعية الغربية	106
أولا: الصبغة الدنيوية	106
ثانيا: الثورة على الوضع القائم	107
ثالثا: الدعوة الإصلاحية	108
المطلب الخامس : مظاهر التحيز عن المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي الإسلامي إلى علم الاجتماع الغربي	109
أولا: تبني المقولات الوضعية ورفض كل ما هو ديني	109
ثانيا: غياب المسألية في البحث الاجتماعي	111
ثالثا: متابعة إرهاصات أزمة علم الاجتماع في الغرب	112
خلاصـــــــة	114
مراجع الفصل	115
الفصل الخامس:الانتقال اللاموضوعي للمجتمع الجزائري إلى حقل البحث العلم-اجتماعي الغربي	116

تمهيـــد	117
المطلب الأول : لمحة عامة عن اتصال الغرب بالشرق	117
المرحلة الأولى: مرحلة الصراع الديني	117
المرحلة الثانية: مرحلة الاقتباس	117
المرحلة الثالثة: مرحلة التفوق الأوروبي	118
المطلب الثاني: دور الإستشراق في التأسيس للموقف من المجتمع الإسلامي	119
أولا: حول مفهوم الإستشراق	119
ثانيا:أهداف الإستشراق	120
ثالثا: مظهر العالم العربي الإسلامي من خلال الدراسات الاستشراقية	120
المطلب الثالث: بيان إستشراقية علم الاجتماع الاستعماري	122
أولا: الاشتراك في المبادئ الأساسية المحددة للنظرة الأوربية إلى الآخر	122
ثانيا: أسباب انتقال المجتمعات الإسلامية من الإستشراق التقليدي إلى البحث الاجتماعي	124
ثالثا: نماذج من إستشراقية علم الاجتماع	125
المطلب الرابع: البحث حول الإنسان الجزائري ضمن الإستراتيجية الاستعمارية	127
أولا: مبررات علم الاجتماع الاستعماري	127
ثانيا: مراحل تطور علم الاجتماع الاستعماري في الجزائر	129
المطلب الخامس: خصائص الخطاب العلم- اجتماعي الاستعماري حول الجزائر	134
أولا: طغيان المنظور الاثنوغرافي كتبرير للسيطرة الاستعمارية	134
ثانيا: المعالجة التجزيئية للبنى الاجتماعية الجزائرية	135
ثالثا: تشكيل قوالب نظرية ومفاهيمية بالغة التجريد	135
رابعا: تناقض المواقف النظرية حول طبيعة نمط الإنتاج السائد قبل الحقبة الاستعمارية في الجزائر	136
خامسا: خضوع علم الاجتماع الاستعماري لأهداف المركز(المتروبول)	136
خـــــلاصـــــة الفصل	137
مراجع الفصل	139
الباب الثالث: واقع ممارسة البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية	140
الفصل السادس: علم الاجتماع الغربي كمرجعية نظرية و منهجية في دراسة الواقع الاجتماعي الجزائري بين الذاتية و الموضوعية	141
تمهيد	142
المطلب الأول: وضعية النظرية العلم- اجتماعية الغربية في البحث	142
أولا: ماهية النظرية العلم-اجتماعية الغربية	142
ثانيا: طبيعة النظريات السائدة في البحث بين الذاتية و الموضوعية	143
ثالثا: التصنيفات النظرية السائدة في البحت بين الذاتية و الموضوعية	145
المطلب الثاني: توظيف النظرية العلم-اجتماعية الغربية في البحث بين الذاتية و الموضوعية	146
أولا: أهمية النظرية في البحث الاجتماعي	146
ثانيا: طبيعة الأطر النظرية الموجهة للبحث بين الذاتية و الموضوعية	146

ثالثا: مبررات اعتماد المرجعية الغربية بين الذاتية و الموضوعية	148
رابعا: علاقة الإطار المرجعي بموضوع البحث	149
خامسا: علاقة الإطار النظري بالفصول النظرية للبحث	150
سادسا: توجيه النظرية للبحث الميداني	151
سابعا: اعتماد النظرية الاجتماعية الغربية في تفسير المعطيات الميدانية	153
ثامنا : دور النظرية في التوقع بأشكال تطور الظاهرة	154
المطلب الثالث: النظرية العلم-اجتماعية الغربية كمدخل منهجي لممارسة البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية	155
أولا: علاقة النظرية بالمنهج	155
ثانيا: طبيعة المناهج المعتمدة في البحث بين الذاتية و الموضوعي	156
ثالثا: وضعية المنهج بين الذاتية و الموضوعية	158
رابعا: تبرير أسباب اختيار المنهج و كيفية استخدامه بين الذاتية و الموضوعية	159
خامسا: علاقة المنهج بالنظرية بين الذاتية والموضوعية	160
المطلب الرابع: أدوات البحث العلم-اجتماعي بين الذاتية و الموضوعية	162
اولا: طبيعة أدوات البحث السائدة بين الذاتية و الموضوعية	162
ثانيا: أبعاد التحيز في توظيف أدوات البحث الاجتماعي	163
ثالثا : علاقة أدوات البحث الاجتماعي بالنظرية الاجتماعية بين الذاتية والموضوعية	163
رابعا: بيان محدودية التوجه الوضعي لأدوات البحث في التناول العلمي للواقع الاجتماعي الجزائري	164
خلاصة الفصل	165
مراجع الفصل	166
الفصل السابع: موضوع البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية	167
تمهيد	168
المطلب الأول: ماهية الظاهرة الاجتماعية كموضوع علم-اجتماعي	168
أولا: الموقف البنائي الوظيفي	168
ثانيا: الموقف الماركسي	169
ثالثا: الرؤية الإسلامية	169
المطلب الثاني: الموضوع العلمي-الاجتماعي بين التماثل و التمايز	171
أولا : الموقف من فكرة التماثل	171
ثانيا: خطورة المقاربة المادية للظاهرة الاجتماعية	172
المطلب الثالث: مجالات البحث الاجتماعي بين الذاتية والموضوعية	175
أولا: المجال النظري للواضيع المبحوثة بين الذاتية و الموضوعية	175
ثانيا: مجالات البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية	176
ثالثا : نطاق البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية	180
المطلب الرابع: التصنيف المعياري لقضايا الواقع الاجتماعي	182
أولا: الطبيعة المرضية للظواهر الاجتماعية المدروسة	182
ثانيا: ثنائية الحديث و التقليدي في البحث بين الذاتية و الموضوعية	182

ثالثا: طبيعة أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية	183
خلاصـــــة الفصل	186
مراجع الفصل	187
الفصل الثامن: أهداف البحث الاجتماعي بين الذاتية والموضوعية	188
تمهيد	189
المطلب الأول: العلم بين الحياد والالتزام	189
أولا: معيارية العلم	189
ثانيا: ارتباط نشأة علم الاجتماع في الغرب بأهداف محددة	190
ثالثا: ارتباط ممارسة البحث الاجتماعي بأهداف معيارية	191
المطلب الثاني: أهداف البحث الاجتماعي بين الذاتية و الموضوعية	192
أولا: طبيعة الأهداف المعلنة في البحث الاجتماعي	192
ثانيا: علاقة أهداف البحث بالأطر النظرية المرجعية	194
المطلب الثالث: الباحث الاجتماعي بين الالتزام العلمي و الالتزام الأيديولوجي	196
أولا: أسباب اختيار موضوع البحث بين الذاتية و الموضوعية	196
خـــــلاصـــة الفصل	198
مراجع الفصل	199
خاتمة البحث و نتائجه	200
قائمة المراجع	206
المـــــــلاحق	212